GIB

بنـك الخليـج الدولـي

التقرير السنوي ٢٠٢٠

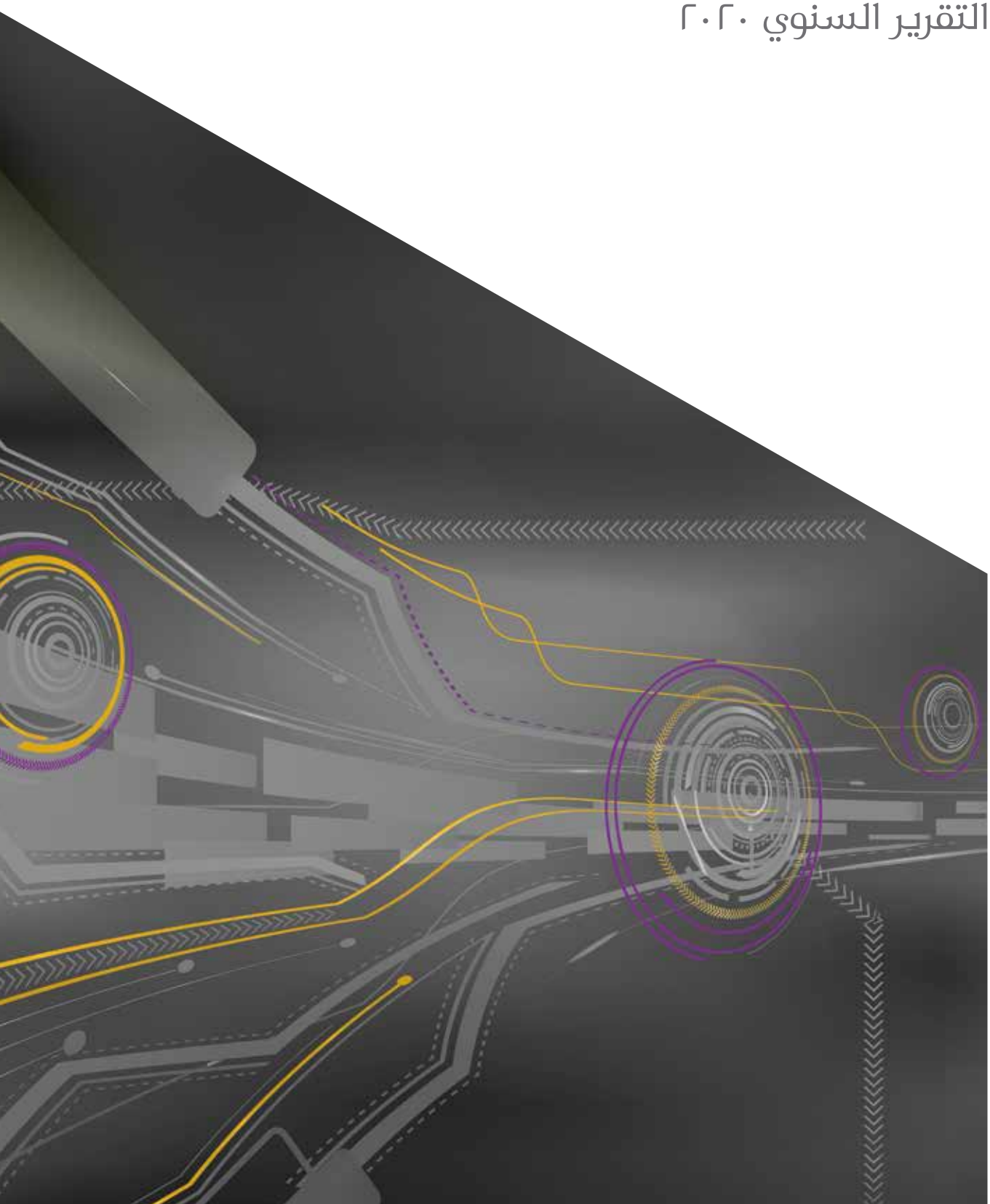

www.gib.com

المحتويات

٢	نبذة عامة
٤	أعضاء مجلس الإدارة
٥	الإدارة التنفيذية
٧	المؤشرات المالية
٨	تقرير رئيس مجلس الإدارة
١٢	تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة
١٦	تقرير الإدارة
٢٨	الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية
٣٤	نظرة عامة للأوضاع الاقتصادية في ٢٠٢٠
٣٩	استعراض الوضع المالي لعام ٢٠٢٠
٤٦	تقرير حوكمة الشركات
٦٢	نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة
٦٥	نبذة عن أعضاء الإدارة العليا
٦٧	الهيكل التنظيمي للمجموعة
٦٨	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب
٦٩	دليل الشركات

GIB
بنك الخليج الدولي

نبذة عامة

بنك الخليج الدولي (ش.م.ب.) هو مؤسسة مصرفية تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي. تأسس البنك في عام ١٩٧٥م، ويخضع لأنظمة مصرف البحرين المركزي.

يقدم البنك منتجات وخدمات مالية منوعة وحلولاً مصرفية متخصصة، لقاعدة واسعة من العملاء في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وأمريكا الشمالية، تشمل التعاملات العالمية والمؤسسية والمصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول والخزينة ومصرفية «ميم» للأفراد، التي تُعدُّ أول بنك رقمي بالكامل متوافق مع الشريعة الإسلامية.

وتنشط مجموعة بنك الخليج الدولي في الأسواق الإقليمية والدولية، من خلال شركاتها الفرعية «بنك الخليج الدولي – السعودية»، و «بنك الخليج الدولي – المملكة المتحدة (المحدود)»، وفروعها في دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

ويعد «بنك الخليج الدولي – السعودية» أول بنك أجنبي يُمنح رخصة مصرفية تجارية محلية في المملكة العربية السعودية. ويقع مقر البنك في المنطقة الشرقية، وله مكاتب في كل من: الرياض، وجدة، والظهران. ويقدم البنك خدماته المصرفية الاستثمارية عبر شركته الفرعية «جي آي بي كابيتال»، ومقرها الرياض. وتشمل نشاطات الشركة الاكتتابات في حقوق الملكية وعمليات الاستحواذ والدمج، وحلول أسواق رأس مال الدين، وخدمات الاستشارات المالية الاستراتيجية، والوساطة المالية، وإدارة الأصول.

أما «بنك الخليج الدولي – المملكة المتحدة (المحدود)» فهو مدير أصول عالمي، له مقر في المملكة المتحدة ومقر آخر في الولايات المتحدة، ويُدير أصولاً تزيد قيمتها عن ١١ مليار دولار أمريكي. ونظراً لتوقيع البنك على وثيقة مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول (UNPRI)، فقد توجّه بشكل جاد إلى التوسع في تقديم استراتيجيات استثمار مستدامة.

وتعود ملكية بنك الخليج الدولي إلى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، أما أغلبية أسهمه فتعود ملكيتها إلى صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية.

الشريك المصرفي الذي يعتمد على الابتكار والخبرات الإقليمية والحضور الدولي.

أعضاء مجلس الإدارة

الدكتور عبداللّه بن حسن العبدالقادر
رئيس مجلس الإدارة

المهندس عبداللّه بن محمد الزامل
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
عضو مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي للمجموعة، بنك الخليج الدولي،
رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدودة

الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن
عضو مجلس الإدارة

الدكتور نجم بن عبداللّه الزيد
عضو مجلس الإدارة

السيد راجيف كاكار
عضو مجلس الإدارة

السيد فرانك شواب
عضو مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

عبدالعزيز الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

جمال الكشي
الرئيس التنفيذي، بنك الخليج الدولي ش.م.ب

أسامة شاكر
الرئيس التنفيذي، جي آي بي كابيتال

كاثرين غاريت كوكس
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

GIB

المؤشرات المالية

	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
إيرادات (مليون دولار أمريكي)					
صافي الدخل بعد الضرائب	(٣٠٨,٠)	٦٣,٠	(٢٢٧,٠)	٧٠,٠	٣٧,٣
صافي إيرادات الفوائد	٢٣٢,٨	٢٨٠,٤	٢٧٣,٧	٢٥٣,١	١٩٠,٠
إيرادات الرسوم والعمولات	٥٩,٠	٦٤,٧	٦١,٢	٧٢,٦	٦٦,٢
المصاريف التشغيلية	٢٧٦,٩	٢٨٥,٩	٢٦٥,٤	٢٤٠,٠	٢١٩,٠
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
مجموع الأصول	٢٩,٥٥٠,١	٣٠,٢٤١,٧	٢٧,٥٤٦,١	٢٥,٤٧١,٣	٢٢,٩٠٥,٨
القروض	١٠,٤٣٣,٥	٩,٨٧٦,١	٩,٨١٧,٨	١٠,٠٤٣,١	٩,٧٤٥,١
أوراق استثمارية	٤,٤٨٦,٨	٣,٨٢٨,٤	٣,٨٩٧,٢	٣,٩٩٣,٨	٤,٠٦٦,٤
التمويل الأولي لأجل	٤,٩٢٤,٩	٣,٥٠٢,٤	٣,٣٣٨,٠	٣,٢٦٣,٦	٢,٧٦١,٦
حقوق الملكية	٣,٠١٢,٥	٣,٢٩٦,٣	٢,١٩٦,٢	٢,٤١٠,٩	٢,٣٥٧,٤
النسبة (%)					
الربحية					
العائد على متوسط حقوق المساهمين	(١١,٤)	٢,٨	(٩,٩)	٢,٩	١,٦
العائد على متوسط الأصول	(٠,٨)	٠,٢	(٠,٩)	٠,٣	٠,٢
رأس المال					
نسبة مخاطر الأصول (بازل ٢)					
- المجموع	١٧,٢	١٨,٤	١٤,٥	١٥,٦	١٦,٨
- الفئة الأولى	١٦,٤	١٧,٥	١٣,٦	١٤,٧	١٥,٧
نسبة حقوق الملكية من مجموع الأصول	١٠,٢	١٠,٩	٨,٠	٩,٥	١٠,٣
جودة الأصول					
نسبة الاستثمارات من مجموع الأصول	١٥,٥	١٣,١	١٤,٨	١٦,٤	١٨,٢
نسبة القروض من مجموع الأصول	٣٥,٣	٣٢,٧	٣٥,٦	٣٩,٤	٤٢,٥
السيولة					
نسبة الأصول السائلة	٦١,٩	٦٤,٩	٦١,٦	٥٨,٣	٥٥,٠
تغطية الودائع للقروض (عدد المرات)[1]	٢,٤	٢,٦	٢,٤	٢,١	١,٩
نسبة تغطية السيولة (%)	١٥٥,٢	١٦٣,٨	٣٩١,٠		
معدل صافي التمويل المستقر (%)	١٥٦,٠	١٦٣,٥	١٢٨,٠		

[1] الودائع تشمل التمويل الأولي لأجل

تقرير رئيس مجلس الإدارة

"يُظهر الوضع التمويلي المستقر لبنك الخليج الدولي الثقة المستمرة لعملائنا والأطراف المقابلة، ويؤكد التزام البنك بتوسيع وتنويع مصادر تمويله واستخدام آليات مختلفة لتحقيق تكلفة تمويل منخفضة."

د. عبدالله بن حسن العبدالقادر
رئيس مجلس الإدارة

يسرني أصالة عن نفسي وإنابةً عن مجلس الإدارة أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي، والبيانات المالية الموحدة لمجموعة بنك الخليج الدولي عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م. لقد كان هذا العام الأكثر اضطراباً؛ حيث أحدثت جائحة كورونا المستجد (كوفيد-١٩) أكبر تحدٍّ للعالم في تاريخه الحديث. لكن يسعدني أن أعلن أن الخطوات المبكرة والاستباقية التي اتخذها بنك الخليج الدولي للمحافظة على صحة موظفينا وسلامتهم ودعم عملائنا ساعدت بشكل فعال في التخفيف من الآثار السلبية لتحديات هذه الجائحة غير المسبوقة، ومكّنت البنك من مواصلة العمل بأكبر قدر ممكن من السلاسة.

وإنابةً عن الجميع في بنك الخليج الدولي، أود أن أشكر قادتنا وحكوماتنا ومصارفنا المركزية ووزارات الصحة وجميع العاملين في الخطوط الأمامية، الذين أظهروا أقصى قدر من التفاني والمسؤولية في التعامل مع الجائحة. لقد عملوا بشكل نموذجي لحمايتنا، وسيظل هذا العمل في الذاكرة لسنوات عديدة قادمة. كما نشعر بالسعادة والفخر بأننا في بنك الخليج الدولي دعمنا الجهود الحكومية بالمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين.

عام حافل بالتحديات

أدت الأزمة الاقتصادية والصحية التي سبّبتها جائحة فيروس كورونا المستجد إلى تراجع النشاط الاقتصادي العالمي؛ حيث من المتوقع حسب أحدث تقديرات صندوق النقد الدولي أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة ٣,٥ في المئة في عام ٢٠٢٠م. وكانت القطاعات الأكثر تضرراً هي التي تتطلب تواصلاً بشرياً مباشراً، مثل: السياحة والنقل والخدمات والبناء؛ بينما بشكل عام، كان أداء القطاعات التقنية أفضل بمراحل.

لقد كانت الجهود العالمية للتخفيف من صدمة فيروس كورونا المستجد مثيرة للإعجاب من حيث السرعة والحجم؛ حيث اعتمد صانعو السياسات بدرجة أقل على القطاع المالي لتحفيز النشاط، وبدرجة أكبر على الدعم المباشر للاقتصاد الحقيقي. وشمل ذلك الإقراض المباشر، والشراء من أسواق السندات، وضمانات القروض والسندات، والتحويلات النقدية المباشرة للمكاتب العائلية والشركات والحكومات المحلية. كما أدى الوباء إلى تسريع الاصلاحات الهيكلية التي كانت موجودة بالفعل، مثل تفعيل التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والتركيز المتزايد على الاستدامة، وتنامي التكامل الاقتصادي داخل الدول وفيما بينها.

وواجهت دول مجلس التعاون الخليجي صدمة إضافية تمثلت في انهيار الطلب على النفط؛ حيث تحولت أسعار النفط لفترة وجيزة إلى السلبية خلال شهر مايو للمرة الأولى في التاريخ. وكانت الأزمة الاقتصادية التي أعقبت ذلك كبيرة بشكل غير مسبوق في المنطقة؛ حيث انكمش نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة بما يقدر بنسبة (٤,٥%) في عام ٢٠٢٠م. وتماشياً مع توجهات السياسة العالمية، اتخذت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة واسعة من إجراءات الدعم المالي، وتوفير السيولة للمساعدة في حماية الوظائف ودعم البنوك والشركات في خضم التراجع المستمر في أوضاعها المالية.

النتائج المالية

تأثر الأداء المالي لبنك الخليج الدولي في عام ٢٠٢٠م بالعديد من العوامل الرئيسة المرتبطة بفيروس كورونا المستجد. وشملت هذه العوامل تأثير تخفيضات أسعار الفائدة العالمية على المنطقة؛ وانخفاض نشاط الأعمال، وخصوصاً تمويل التجارة والمجالات ذات الصلة؛ وزيادة تقلبات سوق الأسهم. إضافةً إلى ذلك، أثر الركود الاقتصادي، إلى جانب قوانين الإعسار الجديدة في المنطقة، سلباً على محفظة البنك القديمة من القروض المتعثرة، وأضعف التقديرات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية منها، وقابلية الاسترداد على المدى القريب. وقد اتخذ البنك قراراً صعباً، ولكن حكيماً ومتحفظاً بوضع مخصصات كبيرة لهذه المحفظة في عام ٢٠٢٠م.

وقد أسهمت هذه العوامل في انخفاض الدخل الإجمالي للعام إلى ٣٠٧,٧ مليون دولار أمريكي من ٣٨٤,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩م. ومع ذلك، ونظراً لمبادراتنا الناجحة لتحسين الكفاءة، انخفض إجمالي مصروفات التشغيل إلى ٢٧٦,٩ مليون دولار أمريكي مقارنةً بـ ٢٨٥,٩ مليون دولار أمريكي في العام السابق. وقد أدى ذلك إلى انخفاض صافي الدخل قبل المخصصات والضرائب إلى ٣٠,٨ مليون دولار أمريكي من ٩٨,٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩م. وبعد وضع مخصصات أعلى للقروض والسُّلَف بلغت ٣٣٩,٣ مليون دولار أمريكي مقابل ٣٠,٣ مليون دولار أمريكي في العام السابق، سجل بنك الخليج الدولي صافي خسارة بلغت ٣٠٨,٠ مليون دولار أمريكي للعام مقارنةً بصافي دخل قدره ٦٣,٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩م.

واستمر البنك في الحفاظ على ميزانية عمومية قوية، حيث بلغ إجمالي الأصول في نهاية العام ٢٩,٦ مليار دولار أمريكي، وواصل حجم الأصول عكس مستويات عالية من السيولة؛ حيث بلغ إجمالي النقد والأصول السائلة الأخرى والأوراق المالية التي تُشترى بموجب اتفاقيات إعادة البيع والودائع ١٣,٧ مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل ٤٦% من إجمالي الأصول.

وتجاوزت الإيداعات لدى البنوك الإيداعات من البنوك، مع استمرار بنك الخليج الدولي في كونه يحتل موقعاً رئيساً في سوق التعاملات بين البنوك. وبلغ إجمالي القروض والسُّلَف في نهاية عام ٢٠٢٠م، ١٠,٤ مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ ٩,٩ مليار دولار أمريكي في العام السابق. ويتضمن التقرير المالي شرحاً وتحليلاً شاملين للأداء المالي للبنك في عام ٢٠٢٠م.

قوة التمويل

حافظ بنك الخليج الدولي على قاعدة تمويل مستقرة في عام ٢٠٢٠م. ويتكون تمويل البنك بشكل أساسي من ودائع العملاء من الشركات، التي تمثل ٩٧% من إجمالي الودائع وتتجاوز القروض والسُّلَف ب ١,٩ ضعفاً. وتجدر الإشارة إلى أنه مع قيام البنك بتوسيع قدراته في المعاملات المصرفية العالمية، بما يمكّنه من تعزيز مصدر التمويل وبكلفة أرخص نسبياً، ارتفعت ودائع المعاملات العالمية إلى ٤,٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠م، بزيادة قدرها ٥٠% عن العام السابق. وشكلت ودائع المعاملات العالمية ٢٢% من ودائع العملاء في عام ٢٠٢٠م، مقارنةً بنسبة ١٤% في العام السابق. وكإجراء استباقي لضمان الامتثال الكامل للنسب التنظيمية، نجح بنك الخليج الدولي أيضاً بتأمين تمويل إضافي طويل الأجل في عام ٢٠٢٠م، حيث تمكن من جمع تمويل طويل الأجل من خلال إصدار سندات برقم قياسي بلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي بموجب اللائحة S من قانون الأوراق المالية لمدة خمس سنوات في شهر سبتمبر. ورغم ظروف السوق التنافسية، تمكّن البنك من خفض توجيه التسعير الأولي بمقدار ٢٥ نقطة أساس، وتسعير إصدار السندات عند ٢٠٥ نقطة أساس فوق متوسط أسعار مقايضة الفائدة. وكان هناك طلب كبير من المستثمرين، حيث بلغ سجل الطلبات ذروته عند ١,٥ مليار دولار أمريكي، ما يعكس استمرار ثقة السوق القوية في بنك الخليج الدولي.

ويُظهر الوضع التمويلي المستقر لبنك الخليج الدولي الثقة المستمرة لعملائنا والأطراف المقابلة، ويؤكد التزام البنك بتوسيع وتنويع مصادر تمويله واستخدام آليات مختلفة لتحقيق تكلفة تمويل منخفضة. ويشمل ذلك تأمين تمويل أرخص وأكثر استقراراً من خلال التركيز المستمر على أنشطة مصرفية الأفراد والمعاملات المصرفية العالمية، وتنويع الإيرادات بعيداً عن الإقراض، واستخدام الميزانية العمومية من خلال مساهمات أكبر من الخزينة والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول.

تقرير رئيس مجلس الإدارة (تتمة)

المتانة الائتمانية

أكدت وكالات التصنيف الدولية مرة أخرى ثقتها في سلامة الوضع المالي لبنك الخليج الدولي خلال عام ٢٠٢٠م. فقد ثبّتت وكالة «فيتش» التصنيف الائتماني طويل الأجل للبنك عند+BBB مع تعديل النظرة المستقبلية في نوفمبر من مستقرة إلى سلبية بعد إجراء تقييم مماثل للتصنيف السيادي للمملكة العربية السعودية. وأعادت وكالة «موديز» تأكيد تصنيف الودائع طويلة الأجل لبنك الخليج الدولي عند Baa1 مع نظرة مستقبلية سلبية، في حين أكدت «كابيتال إنتليجنس» على تصنيف البنك طويل الأجل للعملة الأجنبية عند +A مع نظرة مستقبلية مستقرة. وتعكس هذه التصنيفات ثقة الوكالات المستمرة في قوة قاعدة مساهمي بنك الخليج الدولي وكفاية رأسماله وكفاءة إدارته، فضلاً عن جودة أصوله ومستويات السيولة العالية التي يتمتع بها.

وتشكل هذه التأكيدات أيضاً اعترافات مستقلة على نجاح استراتيجيتنا والخطوات المنسقة التي اتخذناها ليصبح بنكاً رائداً على مستوى منطقة مجلس التعاون الخليجي، يدعم ذلك حصولنا على المزيد من الجوائز المرموقة في قطاع البنوك خلال العام. وما يزال بنك الخليج الدولي ملتزماً بتنويع أعماله وتعزيز مركزه المالي من خلال سياسات حكيمة ونهج شديد التركيز على إدارة المخاطر. وتؤكد هذه العوامل كلها متانة البنك واستقراره وعلو سمعته، على الرغم من وجوده في بيئة مالية تتميز بارتفاع التنافسية وسرعة التغير.

التوجه الاستراتيجي

خلال عام ٢٠٢٠م، حقق بنك الخليج الدولي تقدماً ممتازاً في تنفيذ استراتيجيته. وتشمل التطورات المهمة في هذا المجال؛ مرور عام كامل لبنك الخليج الدولي – السعودية بعد تحويله إلى بنك محلي في السعودية. واعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١م، ستنتقل ملكية (جي آي بي كابيتال)، ذراع المصرفية الاستثمارية إلى «بنك الخليج الدولي – السعودية». وسيتيح هذا الانتقال فرصاً تجارية إضافية في أكبر سوق في المنطقة، وسيعكس أيضاً الخطوات التي نتخذها لمواءمة استراتيجية بنك الخليج الدولي بشكل وثيق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وقد احتفل مركز العمليات الحديث للبنك في مدينة الخبر بأول عام كامل من التشغيل، وقد استمر هذا المركز في الإسهام في تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف. وكان المركز قد افتتح رسمياً في فبراير من قبل صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية. ويقدم قسم الاستراتيجية في تقرير الإدارة ضمن هذا التقرير السنوي التفاصيل الكاملة للتقدم الذي أحرزه بنك الخليج الدولي في كل مجال من مجالات الاستراتيجية الخمس خلال عام ٢٠٢٠م.

الاستدامة

ينظر بنك الخليج الدولي إلى الاستدامة باعتبارها عامل تمكين استراتيجي رئيس، ومحرك للأعمال وميزة تنافسية. وقد تم التأكيد على ذلك من خلال إنشاء مجلس الاستدامة الجديد لبنك الخليج الدولي في عام ٢٠٢٠م، التي تتمثل رؤيته في «دمج التمويل المستدام في جميع أعمالنا، بما يوفر مجموعة من المنتجات والخدمات المخصصة». ويعكس المجلس التزام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بتبني الممارسات المستدامة عبر المجموعة ونشرها. ومن التطورات البارزة خلال العام أن أصبح بنك الخليج الدولي أحد الأعضاء المؤسسين لمبادرة Net Zero Asset Managers، التي تلتزم بالعمل مع العملاء لتحقيق هدف تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى صفر بحلول عام ٢٠٥٠م أو قبل ذلك. كما أصبح بنك الخليج الدولي أحد الموقعين الرسميين على مبادئ الأمم المتحدة للخدمات المصرفية المسؤولة. إضافة إلى ذلك، قام بنك الخليج الدولي بالمملكة المتحدة بتطوير خدمة استشارية مبتكرة للعملاء عن التنمية المستدامة. وكمؤسسة مالية رائدة، تدرك المجموعة أيضاً مسؤوليتها في المساهمة في الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات التي تعمل فيها في جميع أنحاء العالم. ويفضّل تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية ضمن التقرير السنوي المبادرات العديدة التي قام بها بنك الخليج الدولي في عام ٢٠٢٠م.

الابتكار والرقمنة

يعتبر تبني الابتكار وأحدث التقنيات الرقمية من العوامل الحاسمة في التطوير الاستراتيجي والتشغيلي المستمر لبنك الخليج الدولي. وطوال عام ٢٠٢٠م، وتحت إشراف لجنة الابتكار التابعة لمجلس الإدارة، واصلنا دفع الأجندة الرقمية للبنك وتعزيز الابتكار في المجموعة. وتم إطلاق حلول رقمية جديدة من قبل مصرفية الأفراد والمعاملات المصرفية العالمية، والخزينة لتعزيز تجربة العملاء. كما تم استحداث عمليات آلية جديدة للعمليات والتمويل وإدارة المخاطر. إضافة إلى ذلك، تعاون بنك الخليج الدولي مع الجهات التنظيمية والوزارات الحكومية وشركات التقنية المالية، لدعم تطوير الاقتصاد الرقمي في المنطقة.

نظرة إلى المستقبل

أدت جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) إلى تغييرات عميقة في النظام الاقتصادي والمجتمعي، وأثارت أيضاً توقعات بتحولات محتملة في مختلف القطاعات وسلاسل الإمداد، وسط تصاعد متزايد لأهمية التقنيات الرقمية. وفي عام ٢٠٢١م، سيتم تسليط الضوء على قضايا مثل الاستدامة، والتفاوت في الدخل، والصحة البدنية والنفسية، وثورة سياسات الاقتصاد الكلي. ويعد طرح اللقاحات في جميع أنحاء العالم مؤشراً مبشراً ووعداً بالتجديد والانتعاش العالمي يبعث الأمل بأن الآثار المدمرة للفيروس ستتراجع، على الرغم من المخاوف من تأثير تحورات الفيروس لنوع أكثر عدوى وأسرع انتشاراً.

ومع عودة الحياة الطبيعية، فمن المرجح حدوث انتعاش في الاقتصاد، وإن كان هذا الانتعاش سيكون متقلباً. وفي حين أن الانتعاش والتحفيز والتناوب على خلفية الدعم النقدي والمالي الاستيعابي سيطلق العنان لأقوى عملية انتعاش منذ عقد من الزمن، فإن المسار المقبل سيكون مضطرباً في مراحله الأولية إلى أن تجد اقتصادات العالم أساساً مستداماً في بيئة ما بعد الجائحة. ووفقاً لآخر توقعات صندوق النقد الدولي، فمن المتوقع أن ينتعش الاقتصاد العالمي مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0,0% في عام ٢٠٢١م.

وتعتبر التوقعات المحسنة بشأن الطلب العالمي على النفط وأسعاره أمراً إيجابياً لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي. كما أن الأصول الأجنبية العامة الوفيرة والمقدرة بنحو ٢,٦ تريليون دولار أمريكي – حوالي ٧٠% منها تديرها صناديق الثروة السيادية – تواصل أيضاً دعم الجدارة الائتمانية لدول الخليج. ويحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة انتعاشاً حالياً حيث من المتوقع أن ينمو بنسبة ٣% تقريباً في عام ٢٠٢١م. وتسهم في هذه التوقعات الإيجابية أيضاً العديد من الاتجاهات الرئيسة مثل زيادة التقارب السياسي، والأجندة المتجددة للتنويع الاقتصادي، والتعزيز المتسارع للقطاع المصرفي الخليجي، والتوسع السريع في الاقتصاد الرقمي.

وتشكل هذه التوقعات المستقبلية حافزاً إضافياً لبنك الخليج الدولي في عام ٢٠٢١م. ومع وجود مكاتب فرعية له في لندن ونيويورك، يتمتع البنك بميزة واضحة تتمثل في قدرته على تزويد العملاء بقناة تواصل استثماري وتجاري حيوية بين المنطقة وبقية العالم. كما يستفيد البنك من فريق من ذوي الخبرة والكفاءات العالية، إضافة إلى الدعم الكبير الذي يقدمه المساهمون. كما تعتبر الأنشطة التجارية المتنوعة للبنك، وانتشاره الجغرافي، ومعرفته الفريدة بالسوق الإقليمية، نقاط قوة تنافسية إضافية. ولذا، نستعد لدخول عام ٢٠٢١م بتفاؤل، وتحقيق هدفنا بإعادة البنك إلى الربحية بإذن الله.

شكر وتقدير

أصالة عن نفسي وإنابةً عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن خالص تقديري لعملائنا الكرام على ثقتهم الكبيرة بنا وللسادة المساهمين على دعمهم المتواصل لنا. كما أننا ممتنون أيضاً للنصائح والإرشادات المستمرة التي نتلقاها من الجهات التنظيمية والهيئات الرقابية والوكالات الإشرافية في مختلف الدول التي يعمل فيها بنك الخليج الدولي. كما أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالتزام ومهنية إدارتنا التنفيذية وموظفينا وموقفهم الإيجابي تجاه التغيير وتنفيذ التحول الاستراتيجي والثقافي للبنك في عام استثنائي حفل بالتحديات والأحداث والمتغيرات.

وتفضلوا بقبول خالص تحياتي وفائق تقديري،

د. عبدالله بن حسن العبدالقادر

رئيس مجلس الإدارة

استراتيجيتنا

رؤيتنا

نطمح أن نكون الشريك المصرفي الموثوق المعروف بقدراته الابتكارية وخبراته الإقليمية وارتباطاته الدولية.

رسالتنا

نسعى إلى تقديم حلول مصممة وفق احتياجات عملائنا تستند إلى قدراتنا الرقمية، من أجل:

- تعزيز خبراتنا المصرفية الرقمية، لأننا نرى الابتكار طريقنا نحو مواصلة التطور.
- تطوير منتجات مالية مرنة وذكية لعملائنا، لأننا نسعى إلى أن نكون الشريك المصرفي المفضل.
- دمج مفهوم الاستدامة المالية في كل أعمالنا، لأننا نهتم بالأثر الذي نتركه على مجتمعاتنا.
- الاستثمار في الكفاءات المحلية وتطويرها، لأننا بذلك نعزز انتماءنا ونخطط لمستقبلنا.
- تعظيم قيمة حقوق مساهمينا، لأننا نلتزم بالارتقاء بأدائنا العام ومواصلة نُموّنا.

الركائز الاستراتيجية

الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	الخزينة	إدارة الأصول	الخدمات المصرفية الاستثمارية

إدارة المخاطر • العمليات • تقنية المعلومات • الموارد البشرية • المالية

الأولويات الاستراتيجية

زيادة الإيرادات وتنويعها	تطوير نموذج تمويلي فعّال	تحسين كفاءة التشغيل والتكاليف	تعزيز تميّز الخدمات وجودتها	أن يصبح البنك جهة التوظيف المفضلة

المُمكِّنات الاستراتيجية

زيادة التركيز وتحديد الأولويات في المبادرات	*تعزيز التعاون والتشارك*	*التطوير عبر إعادة النظر المستمرة في توجه الأعمال، مع تعزيز أصول البيانات*	*رفع أداء مهام الدعم والإسناد*	*الإدارة الفعالة للبرامج*

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

توسع بنك الخليج الدولي في الاستثمار في بنية رقمية قوية ومستقرة خلال السنوات الماضية، وهو ما جعله في وضع جيد مكنه من مواجهة التحديات التي تفرضها الجائحة. وخلال ٢٠٢٠م، نفذ البنك عدداً من المبادرات الرقمية في جميع مجالات عمله.“

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة

لم أشهد طوال حياتي المهنية في القطاع المصرفي عاماً مليئاً بالتحديات والصعوبات مثل عام ٢٠٢٠م. فقد كانت تأثيرات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) العالمية غير مسبوقة من حيث حجمها وشدتها واتساعها. ولكن؛ ورغم ذلك، فقد حالفني الحظ بالعمل في فريق يتحلى بعزم وتصميم عظيمين مكّناه من الوقوف بنجاح في وجه كل الصعاب. لقد تمكنا بعون الله من مواصلة عملنا دون انقطاع، وهو ما يُعد إنجازاً كبيراً بحد ذاته.

وإضافة إلى ذلك، استطعنا تحقيق تقدم مذهل في إدارة الأعمال وسط ظروف في غاية الصعوبة، وتحقيق إنجازات متميزة كطرح منتجات وخدمات وحلول رقمية جديدة لتعزيز تجربة العملاء. كما تمكّنا من زيادة عدد عملائنا وأنشأنا شراكات جديدة، إلى جانب تنسيق العمليات الداخلية وتوحيدها وخفض النفقات.

وخلال الأوقات الصعبة التي مرينا فيها طيلة عام ٢٠٢٠م، تجلّى تجسيد الفريق لمبادئ بنك الخليج الدولي وقيمه – التي تتلخص في الإدراك والتعاون والمرونة والنزاهة – وكان من أكثر الأمور التي أدخلت السرور إلى نفسي. وهذه الروح هي بالتأكيد ما يميز البنك عن غيره.

جائحة كورونا

لقد عملنا معاً كفريق واحد بروح الالتزام والمسؤولية المشتركة، سواء كان ذلك في السعودية أو البحرين أو الإمارات أو لندن أو نيويورك.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، الاستجابة الناجحة للمجموعة في التعامل مع الجائحة وتطبيق سبل مكافحتها. وقد تحقق ذلك من خلال تبني نهج موحد لإدارة الأزمات بمشاركة نشطة من مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، بالتعاون الوثيق بين أقسام الدعم والرقابة، وفرق الأعمال الإقليمية والدولية.

كما ساعدت المجموعة في جهود الحد من انتشار الفيروس من خلال دعم صندوق الوقف الصحي السعودي، والصندوق المجتمعي لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. وفي البحرين طلب بنك الخليج الدولي التبرع بحزمة الإعانة الحكومية المخصصة له بسبب الجائحة إلى حملة «فينا خير» لدعم الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا.

العمل بروح الفريق

من الأمثلة المتميزة الأخرى على التعاون بين أفراد فريقنا ذلك النهج الذي تبناه بنك الخليج الدولي لإدارة الانتقال من استخدام نظام «أيبور»، الذي سيكون له تأثير كبير على التعرض للمخاطر والعمليات التجارية والتشغيلية والأنشطة المصرفية. ولتحقيق ذلك، أنشئ فريق مكوّن من مختلف الأقسام بقيادة قسم الخزينة لتطوير وتنفيذ خطة شاملة.

إضافةً إلى ذلك، شهد هذا العام تطوير وإطلاق العديد من المنتجات والخدمات الجديدة ومبادرات الرقمنة المبتكرة التي تهدف إلى تعزيز تجربة العملاء وزيادة الدخل المستند إلى الرسوم. وقد تحقق كل ذلك من خلال التعاون الفاعل بين الأقسام المصرفية وفرق التحول الرقمي والابتكار.

وانسجاماً مع هدفنا الاستراتيجي لتنمية الإيرادات وتنوعيها، فقد سجلّنا كذلك زيادة مشجعة في البيع المترافق خلال العام، وقد تم ذلك عبر التعاون النشط بين وحدات تمويل الشركات، والمعاملات المصرفية العالمية، ومجموعة المؤسسات المالية، وشركة «جي آي بي كابيتال»، ومصرفية الأفراد والخزينة، جنباً إلى جنب مع بنك الخليج الدولي – المملكة المتحدة، وفرع نيويورك.

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة (تتمة)

الاستدامة

شهد عام ٢٠٢٠م اتخاذ البنك خطوات إضافية على طريق تحقيق الاستدامة. فقد شكّلنا مجلس الاستدامة على مستوى المجموعة لدمج الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في جميع الأنشطة التجارية. وأطلقنا في المملكة المتحدة استراتيجية ESG-Plus للأسهم، كما أطلقنا بشكل أولي خدمة استشارية مبتكرة للاستدامة.

وواصل البنك دعم المبادرات العالمية الرائدة، التي تعالج التحديات الكبرى في طريق تحقيق الاستدامة. وفي عام ٢٠٢٠م، أصبح بنك الخليج الدولي موقّعاً رسمياً على مبادئ الأمم المتحدة للخدمات المصرفية المسؤولة، وذلك إضافة إلى كونه موقّعاً رسمياً على مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول. إلى جانب ذلك، يعد بنك الخليج الدولي - المملكة المتحدة عضواً مؤسساً في مبادرة «مديرو أصول بلا انبعاثات» Net Zero Asset Managers؛ وهي مجموعة مختارة من ٣٠ مديراً لأصول عالمية تزيد قيمتها عن ٩ تريليونات دولار أمريكي، ملتزمون بالعمل مع عملائهم لتحييد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام ٢٠٥٠م.

الرقمنة

سلطت الجائحة الضوء على تزايد حاجة الكيانات المؤسسية إلى تسريع استخدامها للحلول الرقمية من أجل تحقيق التحول؛ فوجود بنية رقمية قوية يتيح لها أن تصبح أكثر مرونة وكفاءة، وأن تلبي توقعات عملائها المتزايدة.

ولقد توسع بنك الخليج الدولي في الاستثمار في بنية رقمية قوية ومستقرة خلال السنوات الماضية، وهو ما جعله في وضع جيد مكنه من مواجهة التحديات التي تفرضها الجائحة.

وخلال ٢٠٢٠م، نفذ البنك عدداً من المبادرات الرقمية في جميع مجالات عمله. وأبرز مثالين على ذلك إطلاق برنامج ميم للمكافآت (عجيب) في المملكة العربية السعودية، وتنفيذ منصة «المعاملات المصرفية العالمية» الرقمية الكاملة للمستحقات. وقد أسهم هذان الإنجازان في تعزيز تجربة العملاء ودعم نمو الأعمال.

الأمن السيبراني

كان أمن المعلومات عاملاً مهماً في حماية البنك وتمكينه من تنفيذ أعماله خلال عام ٢٠٢٠م. فقد نجح فريقنا في إدارة انتقال عدد كبير من موظفينا للعمل عن بعد (من منازلهم)، كما نجح في حماية شبكاتنا وموظفينا من الهجوم الكبير لعمليات الاحتيال والقرصنة وغيرها من النشاطات الإجرامية الرقمية الأخرى.

ولذا فقد أسعدتني نتائج المراجعة لإطار الأمن السيبراني لدينا، إذ أظهرت احتفاظنا بنجاح بمكانتنا المتقدمة التي نحتلها في تصنيف شركتي FICO وجارتنر. وخلال العام، واصلنا تعزيز قدراتنا من خلال رفع طبقات ضوابط الأمن السيبراني وحوكمة أمن المعلومات ومراقبة الحوادث لدينا.

التعاون

واصلت المجموعة على مدار العام إبرام الشراكات مع المؤسسات المالية الأخرى، وطورت علاقات مع الجهات الحكومية والشركات المالية ومنظمات الاستدامة والهيئات الرياضية الوطنية، وذلك لغرض تطوير منتجات جديدة ودعم المبادرات الاجتماعية-الاقتصادية الإقليمية.

فعلى سبيل المثال تعاون البنك مع صندوق التنمية العقارية السعودية لتوفير القروض العقارية في إطار برنامج (سكني) للإسكان الميسَّر الذي أطلقته وزارة الإسكان السعودية. وقد تم القيام بذلك من خلال تطوير تطبيق جديد للهاتف المحمول للتمويل والرهن العقاري.

كما تشارك بنك الخليج الدولي مع بنك التنمية الاجتماعية لتوفير أحد حلول التقنية المالية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تم تطويرها بالتعاون مع شركة (بيهايف) Beehive.

كما واصل البنك شراكاته التعاونية مع مركز خليج البحرين للتقنية المالية – فنتك، وفنتك السعودية، لهدف تجسيد التعاون وتحفيز الابتكار وتعزيز التكامل بين المؤسسات المالية وشركات التقنية المالية.

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة (تتمة)

وللعام الثاني على التوالي، كان بنك الخليج الدولي شريكاً رئيساً للبطولة السعودية الدولية للجولف؛ حيث رعى النسخة الأولى لبطولة شركة «أرامكو السعودية» للسيدات المقدمة من صندوق الاستثمارات العامة، التي كانت أول حدث رياضي للرياضيات المحترفات يجري في المملكة. وتهدف هذه المبادرات إلى تطوير قطاعات الرياضة والترفيه والسياحة في المملكة، وتعزيز تمكين السيدات تماشياً مع أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

النظرة إلى المستقبل

من بين أبرز الدروس التي تعلمناها من جائحة كورونا هي الأهمية الكبيرة لتبني التقنيات الرقمية وتطبيقات الاستدامة. وقد أثبتت إنجازاتنا التي اتضحت جلية خلال ٢٠٢٠م أن بنك الخليج الدولي ما يزال في صدارة قطاع الخدمات المصرفية بالمنطقة في مجالي الرقمية وتطبيقات الاستدامة. وظهرت كذلك أهمية وجود قيادة قوية ومستنيرة قادرة على مواجهة تحديات المرحلة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

وفي هذا الصدد، فقد أسعدني تعيين الأستاذ جمال الكشي في منصب نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي (ش.م.ب) خلال العام، فهو يتمتع بخبرة ونجاحات كبيرة في القطاع المصرفي بالمنطقة تتجاوز الـ ٢٥ عاماً، أمضى أكثر من نصفها في مصرف «دويتشه بنك»، ما يؤهله لقيادة بنك الخليج الدولي في تطبيق استراتيجيته وأهدافه التجارية الطموحة. والأهم من ذلك هو أن جمال يشاطرني إيماني بأن المسؤولية والإخلاص، وليس فقط النوايا الحسنة، هما العاملان الأساسيان للنجاح، فهما يقيسان تقدمنا نحو الإنجاز وتحقيق النتائج، وهو أمر في غاية الأهمية لتمكين بنك الخليج الدولي من مواصلة دعم القطاع المصرفي لدعم اقتصادات المنطقة في العودة إلى الوضع الطبيعي.

وأنا واثق من أن بنك الخليج الدولي سيخرج من هذه الأزمة أقوى وأشد عزماً بفضل موظفيه المؤهلين وموارده الكافية، وتبنيه استراتيجية تحدد أولويات جديدة تشتمل على زيادة العوائد وخفض التكاليف وتطوير ما نقدمه من منتجات، وتسريع الرقمنة وبناء نهج قوي للحوكمة البيئية والاجتماعية والاستدامة.

وفي الختام، وبالإنابة عن فريق الإدارة، أود أن أعبر عن تقديري البالغ للإشراف المستنير والتشجيع المتواصل من مجلس الإدارة، وكذلك لولاء عملائنا، والتعاون المستمر لشركائنا في الأعمال. كما أتقدم بتحية خاصة للموظفين على جهودهم الرائعة ومساهماتهم القيّمة خلال كل الأوقات الصعبة التي مررنا بها.

وكلي ثقة بأننا سنستطيع كـ «فريق واحد» الخروج من هذه الأزمة وتحقيق نجاحات كبيرة.

صادق أمنياتي للجميع بالتوفيق،

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي

الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة

تقرير الإدارة

منذ إطلاق «ميم» وهي أول خدمة مصرفية رقمية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في العالم في عام ٢٠١٤م، واصل بنك الخليج الدولي قيادة التحول الرقمي للقطاع المصرفي في المنطقة. وشمل الإطلاق تقديم حلول مصرفية رقمية مبتكرة للمعاملات، ومنصات على الإنترنت للخزانة وإدارة الأصول والوساطة المالية.

الأستاذ جمال بن علي الكشي
الرئيس التنفيذي، بنك الخليج الدولي ش.م.ب

بدايةً؛ أقول إنه يشرفني أن أكون جزءاً من هذه المؤسسة المتميزة. فعلى مدى أربعة عقود ونصف، تطور بنك الخليج الدولي بشكل مطرد من بنك تجاري قائم على القروض إلى مجموعة خدمات مالية متكاملة، وعزّز موقعه الرفيع في القطاع المصرفي الإقليمي. ومنذ إنشائه، برز بنك الخليج الدولي كممول رائد للمشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي، ومُقدِّم نشط للقروض التقليدية، وبنك استثماري رئيس، وأكبر مدير أصول إقليمي. ومنذ ذلك الحين، وسّع البنك أنشطته لتشمل الخدمات المصرفية الرقمية بالكامل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمعاملات المصرفية العالمية. وبرز البنك أيضاً كمدافع بارز عن الخدمات المصرفية المستدامة والاستثمار المسؤول. ويحظى البنك باحترام كبير لروح الريادة فيه، واحترافه، ونزاهته، وقدرته على الاستفادة من معرفته الفريدة بالسوق، وأفكاره النيّرة لصالح عملائه. والأهم من ذلك، يوفر بنك الخليج الدولي أيضاً قناة استثمارية وتجارية حيوية بين منطقة الخليج وبقية العالم.

لقد شاهدت بنفسي، خلال عامي الأول في البنك، ما الذي يجعل هذه المؤسسة مختلفة عن غيرها؛ إنه الجوهر الفريد لهذه المؤسسة وقيمها الأساسية. فقد ظهر التزام موظفينا بأحلى صوره خلال عام ٢٠٢٠م، ليس فقط في التعامل مع التأثيرات التي تركتها جائحة كورونا المستجد، بل أيضاً الاستمرار في خدمة عملائنا بطريقة سلسة دون انقطاع.

أبرز إنجازات العام

- الافتتاح الرسمي لمركز العمليات الجديد في مدينة الخبر بالمملكة العربية السعودية، الذي أدار أكثر من مليارَي معاملة و ٩٨% من المدفوعات من خلال نظام المعالجة المباشرة في عام ٢٠٢٠م.
- تنفيذ العديد من القروض الكبيرة وتمويلات أسواق الدين الرأسمالية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي للعملاء السياديين وشبه السياديين والشركات.
- تنفيذ عدد من متطلبات سوق رأس المال.
- إطلاق صناديق جديدة للحوكمة الاجتماعية والاقتصادية وحوكمة الشركات، ولإدارة الأصول الأخرى.
- إنشاء منصة رقمية للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالشراكة مع البنك السعودي للتنمية وبالتعاون مع شركة التقنية المالية «بيهايف» Beehive.
- توسيع نطاق عروض المعاملات المصرفية، بما في ذلك توفير نظام الدفع الإلكتروني للمؤسسة العامة لجسر الملك فهد.
- إطلاق برنامج الولاء «عجيب» من قبل خدمة (ميم) في السعودية.
- دعم تمكين المرأة من خلال رعاية أول حدث رياضي نسائي احترافي في المملكة العربية السعودية، وقمة «تواصل المرأة العشرين W20»، وهي إحدى مجموعات العمل التابعة لمجموعة العشرين.
- بناء شبكة SD-WAN لجميع فروع بنك الخليج الدولي والمكاتب الإقليمية والدولية، وهو ما نتج عنه تحسين إنتاجية الأعمال وخفض التكاليف بمقدار ٢,٢ مليون دولار أمريكي.
- تعزيز إطار عمل الأمن السيبراني للمجموعة، والحفاظ على تصنيفات فصلية عالية بموجب درجة فيكو ونموذج جارتنر الخاص بنضج حوكمة أمن المعلومات.

الموارد البشرية

يتمتع بنك الخليج الدولي بسجل حافل بالنجاح في تحديد وتوظيف المواهب ذات الكفاءات العالية وتطويرها. فخلال عام ٢٠٢٠م، عززنا فريق الإدارة لدينا بتعيين عدد من الكفاءات التنفيذية العليا في البحرين والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة، التي تعكس جميعها التنوع والكفاءة والخبرة. كما واصلنا استقطاب المزيد من الموهوبين الشباب من دول مجلس التعاون الخليجي ممن لديهم القدرة على أن يصبحوا قادةً في المستقبل.

وتضمّن التزام بنك الخليج الدولي بالتنوع وشمول الجنسين تعزيزاً للدور النسوي المهني في البنك ودعم المرأة لتولي أدوار قيادية. وتشكّل السيدات حالياً ٢٦% من مجموع الموظفين، وهناك سبع سيدات يشغلن مناصب إدارية عليا، واثنتان في عضوية مجلس الإدارة. ونحن حريصون على إحراز تقدم قوي في هذا المجال.

تقرير الإدارة (تتمة)

إن تطوير مهارات موظفينا وإمكاناتهم المستقبلية هو أولوية رئيسة لنا. ولدى بنك الخليج الدولي شراكة مع كلية لندن للأعمال لتقديم التدريب والتطوير في مجال الإدارة من خلال برامج قادة المستقبل وكبار القادة. وتوفر هذه البرامج لأفضل المواهب لدينا رحلة تعلم على مستوى عالمي، بينما تدعم أكاديمية بنك الخليج الدولي الموظفين في تطوير مهاراتهم التقنية والناعمة، من خلال مكتبة تعليمية رقمية موسعة من الدورات التدريبية عبر الإنترنت.

ويقدِّم البنك «برنامج جماز السحيمي التأهيلي لمدراء المستقبل» إلى مجموعة مختارة من خريجي الجامعات المتميزين فرصة للعمل في مجال البنوك. وقد تخرج ١٧ مشاركاً من هذا البرنامج في عام ٢٠٢٠م، وتم توظيفهم في جميع أنحاء البنك، مع مجموعة جديدة تضم ١١ خريجاً تم استقطابهم خلال عام ٢٠٢٠م، نصفهم تقريباً من الإناث. كما يوفر بنك الخليج الدولي دورات تدريبية لطلاب الجامعات من خلال برنامج (تمهير)؛ حيث استفاد ٥٧ طالباً من التجربة العملية التي أتاحها البرنامج في مختلف مجالات العمل بالبنك خلال العام.

الرقمنة

تُعدُّ «ميم» أول خدمة مصرفية رقمية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في العالم. ومنذ إطلاقها في عام ٢٠١٤م، واصل بنك الخليج الدولي قيادة التحول الرقمي للقطاع المصرفي في المنطقة. وشمل الإطلاق تقديم حلول مصرفية رقمية مبتكرة للمعاملات، ومنصات على الإنترنت للخزانة وإدارة الأصول والوساطة المالية. وعلى الرغم من التحديات التي فرضها جائحة فيروس كورونا المستجد، إلا أن البنك استطاع إطلاق عدد من الحلول الجديدة الممكّنة رقمياً في عام ٢٠٢٠م لتعزيز تجربة كل من العملاء والموظفين.

ويضطلع الأمن السيبراني في عصر الرقمنة بدور مهم وقيمة متزايدة. ولهذا حافظنا في عام ٢٠٢٠م على تصنيفاتنا العالية في هذا المجال الرقمي الحساس. وبفضل إطار عمل أمن المعلومات القوي لبنك الخليج الدولي، تمكنا من مواصلة العمل الآمن عن بُعد أثناء عمليات الإغلاق بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد.

الابتكار

يعزز بنك الخليج الدولي ثقافة الابتكار والتفكير غير التقليدي من خلال لجنة الابتكار التابعة لمجلس الإدارة وفرق التحول الرقمي والابتكار. ورغم أن الابتكار يرتبط غالباً بالرقمنة، إلا أن مفهومه في البنك يتسع ليشمل العديد من شؤون العمل الأخرى؛ إذ يتضمن، على سبيل المثال، تطوير شراكات جديدة مع منظمات غير تقليدية لدخول قطاعات أعمال مختلفة وتطوير مصادر دخل إضافية.

المخاطر

سلطت جائحة فيروس كورونا المستجد الضوء على الأهمية الحاسمة لإدارة المخاطر في دعم استمرارية الأعمال. وطوال عام ٢٠٢٠م، أثبت إطار عمل البنك القوي لإدارة المخاطر، الذي تم تحسينه بشكل كبير في السنوات الأخيرة، قدرته على دعم البنك وحمايته خلال الأزمات. وشملت التدابير الرئيسة رصد التعرض للمخاطر، وتحليل إجهاد محفظة القروض، ومراجعات سقوف الائتمان، وإدارة السيولة وكفاية رأس المال، إضافة إلى تخطيط استمرارية الأعمال.

مرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا

على مدى السنوات الـ ٤٥ الماضية، نجح بنك الخليج الدولي في اجتياز سلسلة من الاضطرابات الاقتصادية العالمية والأزمات المالية وانهيارات السوق والأحداث الجيوسياسية. وقد خرج البنك من كل هذه التحديات أكثر قوة ومرونة، وازدادت خبرته وموارده للتعامل مع النماذج الاقتصادي العالمي الجديدة وديناميكيات السوق المتغيرة. وكانت جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) أحدث أزمة يواجهها البنك، ولكنه أثبت مرة أخرى أنه قادر على مواجهة الأزمات.

ونستعد الآن للدخول إلى المرحلة التالية من رحلة البنك الرائعة، التي تتطلب التعامل مع تحديات عالمية عديدة يكتنفها الغموض. ولذلك يقوم مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية بإجراء مراجعات مرحلية لاستراتيجية بنك الخليج الدولي ونموذج أعماله، لتوجيه دفة البنك وسط أجواء اقتصادية مشبعة بالضبابية وعدم الاستقرار، وذلك لضمان استمرار النمو والربحية المستدامة.

وأنا على ثقة تامة من أن جميع أعضاء فريق بنك الخليج الدولي سيرتقون إلى مستوى المسؤولية ويظهرون احترافهم والتزامهم وروحهم الريادية، وهو ما سيقود بإذن الله إلى تعزيز الدور الطليعي للبنك في دول مجلس التعاون الخليجي باعتباره المؤسسة المصرفية التي ترسي منذ أمد طويل معايير النمو الاقتصادي وفرص الأعمال داخل المنطقة وخارجها.

ولكم مني فائق الاحترام والتقدير،

جمال بن علي الكشي

الرئيس التنفيذي، بنك الخليج الدولي ش.م.ب

تقرير الإدارة (تتمة)

تقرير الاستراتيجية

زيادة الإيرادات وتنويعها

%٢٥
الزيادة في إيرادات (جي آي بي كابيتال) من الأسواق المالية بمقدار ٢٥%

%١١,٣
الزيادة في الدخل من صرف العملات الأجنبية بمقدار ١١,٣%

إطلاق حل رقمي لدعم الشركات المتناهية الصِغر والصغيرة والمتوسطة

- بسبب تأثير العوامل المرتبطة بجائحة كورونا (كوفيد-١٩)، انخفض إجمالي الدخل للسنة إلى ٣٠٧,٧ مليون دولار أمريكي من ٣٨٤,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩م. كانت أكبر التأثيرات الناجمة عن الوباء هي التأثيرات على أسعار الفائدة واضطراب السوق الذي أدى إلى خسائر في التداول. وإذا ما استبعدنا هذين المؤثرين، تكون إيرادات البنك قد سجلت ارتفاعاً تاريخياً.
- التعاون الاستباقي بين فرق التغطية والمنتجات ساعد البنك على الحفاظ على حصة الدخل غير الممول في إجمالي الدخل من علاقات الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات.
- زادت الخزينة دخلها من صرف العملات الأجنبية بمقدار ١١,٣%.
- زادت شركة (جي آي بي كابيتال) إيراداتها من الأسواق المالية بمقدار ٢٥%، مدفوعة بنمو بنسبة ٢٢% في الدخل من إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية، وزيادة في دخل قناة الوساطة المالية الجديدة بنسبة ٥٦%.
- أطلق قسم المعاملات المصرفية العالمية حل تمويل ذمم مدينة جديد وأبرم شراكة مع حاملي رخص مكمّلة لتطوير قنوات إيرادات جديدة من خارج الميزانية العمومية.
- تم تحسين منتجات التمويل الشخصي وبطاقات الائتمان بتحولها إلى منتجات رقمية بالكامل بعد إدخال الكمبيالة الإلكترونية وخصائص التوقيع الإلكتروني في عملية تقديم الطلبات الرقمية لمنتجات مصرفية (ميم).
- افتتحت مجموعة المؤسسات المالية أسواق ممرات جديدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وآسيا.
- تم إطلاق حل رقمي جديد للتمويل السريع لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وذلك بالتنسيق مع شركاء استراتيجيين.

تقديم ملف تمويل فعال

%٥٠
زادت ودائع حسابات الجاري والتوفير بنسبة ٥٠%

%١٥٦
بلغت نسبة صافي التمويل المستقر ١٥٦%

١,٩ مرة
تجاوزت ودائع العملاء القروض والسلف بـ ١,٩ مرة

٥٠٠ مليون دولار أمريكي
إصدار ناجح لسندات لمدة خمس سنوات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي بموجب النظام Reg S

- حافظ البنك على ملف تمويل مستقر في عام ٢٠٢٠م. وبلغت ودائع العملاء ١٩,٦ مليار دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م لتشكل ٩٧% من إجمالي الودائع وتتجاوز القروض والسلف بـ ١,٩ مرة.
- اتخذ بنك الخليج الدولي إجراءات استباقية مبكرة لضمان توفر السيولة الكافية. بلغ إجمالي النقد والأصول السائلة الأخرى والإيداعات والأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع ١٣,٧ مليار دولار أمريكي تمثل ٤٦% من إجمالي الأصول.
- قام البنك بتوسيع قدراته في مجال الخدمات الإلكترونية للشركات في إطار مصرفية المؤسسات والشركات ما أدى إلى زيادة حجم مصدر تمويل أرخص نسبياً. ارتفعت ودائع حسابات الجاري والتوفير بنسبة ٥٠%، ما يمثل ٢٢% من ودائع العملاء مقارنة بـ ١٤% في عام ٢٠١٩م. والأهم من ذلك، زاد حجم الودائع المتماسكة لتمويل الأصول.
- تمثل ودائع حسابات الجاري والتوفير بشكل عام ٥٠% من التمويل لبنك الخليج الدولي بالمملكة العربية السعودية.
- تعزيزاً لملف تمويل البنك نظراً للضغط المحتمل أن ينشأ في السوق بسبب الوباء، وتلبيةً لمتطلبات التنظيمية، حصل بنك الخليج الدولي على تمويل إضافي طويل الأجل بقيمة ١,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠م.
- نجح البنك في جمع تمويل جديد عالي الأجل من خلال إصدار سندات قياسية لمدة خمس سنوات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي بموجب النظام Reg S في سبتمبر. سمح الطلب القوي على هذه الصفقة في السوق بتسعيرها عند ٢٥ نقطة أساس ضمن مؤشرات التسعير الأولية وتسعير الإصدار بـ ٢٠٥ نقطة أساس فوق متوسط فرق السعر. كان هناك طلب كبير من قاعدة مستثمرين متنوعة، حيث بلغ سجل الطلبات ذروته بواقع ١,٥ مليار دولار أمريكي، ما يعكس استمرار ثقة السوق القوية في بنك الخليج الدولي.
- في نهاية عام ٢٠٢٠م، بلغت نسبة صافي التمويل المستقر للمجموعة مستوى عال بشكل خاص وهو ١٥٦% مقارنة بالحد الأدنى التنظيمي الذي يفرضه مصرف البحرين المركزي والبالغ ١٠٠% (والذي تم تخفيضه لعام ٢٠٢٠م إلى ٨٠% بسبب الوباء). تعكس هذه النسبة القوية المستوى العالي للتمويل المستقر الذي يحتفظ به كل كيان داخل مجموعة بنك الخليج الدولي.

تقرير الإدارة (تتمة)

تقرير الاستراتيجية

تحسين كفاءة التشغيل والتكاليف

تخفيض النفقات التشغيلية

٩٨%

٩٨% من المدفوعات من خلال نظام المعالجة المباشرة لأنظمة تقنية المعلومات

Ska rating gold

- نتيجة لمبادراتنا الناجحة في مجال تحسين التكلفة، انخفض إجمالي نفقات التشغيل إلى ٢٧٦,٩ مليون دولار أمريكي من ٢٨٥,٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩م.
- واصل مركز العمليات المركزي الذي تم إنشاؤه حديثاً للمجموعة إظهار كفاءة وإنتاجية وأوقات استجابة محسنة، بينما أدت زيادة الأتمتة إلى تقليل المهام الروتينية.
- نفذت تقنية المعلومات شبكة SD-WAN لجميع فروع بنك الخليج الدولي والمكاتب الإقليمية والدولية، ما أدى إلى توفير ٢,٢ مليون دولار أمريكي.
- ارتفع مستوى توافر نظام تقنية المعلومات إلى ٩٩,٩٠%.
- تمت معالجة ما يقرب من مليوني معاملة و ٩٨% من جميع المدفوعات عبر نظام المعالجة المباشرة، والتي تحسنت بنسبة ١٠% مقارنة بعام ٢٠١٩م.
- احتفظ بنك الخليج الدولي بتصنيفاته العالية في تقرير FICO فيما يتعلق بأمان المؤسسات ما يعكس مستوى أقل من المخاطر، وواصل البنك تجاوز المعيار الدولي لنموذج نضج حوكمة الأمن السيبراني من مؤسسة Gartner، مع ضمان الامتثال المستمر لجميع المتطلبات التنظيمية لمعايير وأطر الأمن السيبراني ذات الصلة.
- شرع البنك في خطوات لاستخدام محركات القرار الآلي لتسريع عملية تقديم الطلبات، وتوظيف تحليلات البيانات لتحسين سرعة الأعمال وخدمة العملاء.
- حصل المكتب الرئيس الجديد لبنك الخليج الدولي في المملكة المتحدة على تصنيف SKA الذهبي من المعهد الملكي للمساحين القانونيين، وهو اعتراف بأن المبنى قد حقق مستوى عالٍ للغاية من كفاءة التصميم والاستدامة.

تعزيز الجودة والتميز في الخدمة

تمويل سريع للشركات الصغيرة والمتناهية الصغر في المملكة العربية السعودية

beehive

بنك التنمية الاجتماعية SOCIAL DEVELOPMENT BANK

UNEP FINANCE INITIATIVE PRINCIPLES FOR RESPONSIBLE BANKING

NET ZERO ASSET MANAGERS INITIATIVE

- أطلقت الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات ومصرفية (ميم) منتجات وخدمات مبتكرة إضافية، إلى جانب حلول رقمية جديدة لتبسيط المعاملات.
- عززت شركة (جي آي بي كابيتال) خدمات الوساطة من خلال تقديم منصة تداول عبر الإنترنت.
- كشفت إدارة الأصول في بنك الخليج الدولي عن استراتيجيتها العالمية الجديدة للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وقامت بتطوير وتجربة خدمة استشارات مبتكرة للاستدامة.
- عززت مصرفية (ميم) خدمتها للعملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك إجراء تحسينات على الموقع الإلكتروني والفروع، وإنتاج كتيب بلغة برايل.
- في شراكة استراتيجية بين بنك الخليج الدولي في المملكة العربية السعودية وبنك التنمية الاجتماعية، تم الإطلاق الرسمي لحل جديد للتمويل الرقمي السريع للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة. تم تطوير هذا الحل بالتعاون مع منصة (بيهايف) Beehive ليكون بمثابة أول شراكة من نوعها بين بنك وشركة تقنية مالية في المنطقة. يتسم الحل الجديد بعملية إقراض وصنع قرار متطورة، وهو سيوفر للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمويلاً أسرع وأكثر سهولة.
- أصبح بنك الخليج الدولي بالمملكة المتحدة أحد الموقعين الرسميين على مبادئ الأمم المتحدة للخدمات المصرفية المسؤولة التي تحدد دور الصناعة المصرفية ومسؤوليتها في تشكيل مستقبل مستدام وفي مواءمة القطاع المصرفي مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واتفاقية باريس للمناخ لعام ٢٠١٥م.
- أصبحت إدارة الأصول في بنك الخليج الدولي عضواً مؤسساً في مبادرة Net Zero Asset Managers، التي تضم مجموعة عالمية من ٣٠ شركة إدارة أصول تدير أكثر من تسعة تريليون دولار أمريكي وتلتزم بالعمل مع عملائها لتحقيق هدف تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠م أو قبل ذلك.

تقرير الإدارة (تتمة)

تقرير الاستراتيجية

الخيار الأفضل للتوظيف

٨٠%

٨٠% من الموظفين من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي

- تم تعزيز فريق إدارة البنك من خلال العديد من التعيينات التنفيذية العليا في البحرين والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة.
- نجح بنك الخليج الدولي في تنفيذ سياسات العمل المرن / عن بُعد بسبب فيروس كورونا، لتعزيز الرفاهية الاجتماعية وإنتاجية الموظفين.
- في نهاية عام ٢٠٢٠م، بلغ إجمالي عدد موظفي المجموعة ١,٠١٦ موظفاً، ٨٠% منهم من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي و ٢٦% من النساء.
- في عام ٢٠٢٠م تخرج ما مجموعه ١٧ مشاركا من برنامج (جماز السحيمي للخريجين التنفيذيين المستقبليين)، ويتم توظيف الخريجين الناجحين في جميع أقسام البنك. وخلال العام تم قبول ١١ خريجاً جديداً في البرنامج، نصفهم تقريباً من الإناث.
- يوفر بنك الخليج الدولي دورات تدريبية عملية في أقسامه لطلاب الجامعات من خلال برنامجه (تمهير). استفاد ما مجموعه ٥٧ طالباً من البرنامج في عام ٢٠٢٠م. تم تصميم البرنامج لمساعدة الطلاب في الحصول على خبرة عملية في مجالات مختلفة من مجالات أعمال بنك الخليج الدولي، واكتساب فهم أفضل للأعمال المصرفية والتمويل.
- يشترك البنك مع كلية لندن للأعمال لتقديم برنامج قادة المستقبل وبرنامج كبار القادة، واللذان يقدمان لأفضل المواهب "رحلة تعليمية على مستوى عالمي". تشارك حالياً مجموعتان في برنامج قادة المستقبل ومجموعة واحدة في برنامج كبار القادة.
- طورت أكاديمية بنك الخليج الدولي مكتبتها الرقمية لدورات التعلم الإلكتروني بالتعاون مع Intuition Rubicon ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، وهي حالياً تتيح للموظفين الوصول المجاني إلى أكثر من ٢٠٠٠ دورة ووحدة تعليمية.
- أصبح بنك الخليج الدولي عضواً في مجتمع الرؤساء التنفيذيين العالمي The Valuable 500، الذي يسعى إلى إحداث ثورة في مجال دمج ذوي الإعاقة من خلال قيادة الأعمال والفرص.

الابتكار والتحول الرقمي

- قام بنك الخليج الدولي بتوسيع نطاق حلوله الرقمية للعملاء:
  - **الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات**
    - نظام SWIFT FIN
    - منصة لتمويل الذمم المدينة
    - نقاط البيع وبوابة الدفع
    - فواتير البحرين - نظام تحويل الأموال إلكترونياً
    - البطاقات التجارية من الشركات إلى الشركات (B2B) في البحرين والإمارات
  - **مصرفية ميم**
    - التوقيع الإلكتروني
    - الكمبيالة الإلكترونية
    - إطلاق برنامج المكافآت (عجيب) لعملاء بطاقات الائتمان
  - **الخزينة**
    - طلب عرض أسعار في الوقت الحقيقي لمعاملات العملات الأجنبية عبر الإنترنت
  - **جي آي بي كابيتال**
    - منصة تداول إلكترونية لخدمات الوساطة
- أضفى بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) الطابع الرسمي على استراتيجيته الرقمية الجديدة عام ٢٠٢٠ والتي تركز بشكل خاص على المشاركة الرقمية، بما في ذلك توفير منصة جديدة للندوات الإلكترونية (ويبنار)، ومحرك تسويق، وأدوات تحليلية لتحديد طلبات العروض من العملاء والاستجابة لها.
- أقام بنك الخليج الدولي - المملكة العربية السعودية شراكة جديدة مع الشركة السعودية لتبادل المعلومات إلكترونياً (تبادل) لتطوير وتنفيذ أتمتة معاملات خطابات الضمان والتحقق منها، من خلال منصة جديدة تسمى (وثاق). وسيتم ربط ذلك لاحقاً بنظام المشتريات الإلكتروني من خلال منصة (اعتماد) الرقمية التابعة لوزارة المالية. ستوفر (وثاق) منصة موحدة ومعيارية مع أمان كامل للمعلومات وتسمح بإنشاء مستودع رئيسي لخطابات الضمان.
- حافظت المجموعة على شراكاتها التعاونية مع خليج البحرين للتقنية المالية والجمعية السعودية للتقنية المالية Saudi Fintech Association لدفع أجندتها الرقمية وأجندة الابتكار إلى الأمام.

تقرير الإدارة (تتمة)

مكافحة كورونا المستجد (كوفيد-١٩)

واجه بنك الخليج الدولي تحديات لوجستية كبيرة في إطار التعامل مع آثار جائحة كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، إذ أن لدى البنك أكثر من ١٠٠٠ موظف في عشرة أماكن مختلفة موزعة على ست دول في ثلاث قارات، وهو يخضع لأنظمة تسع سلطات رقابية مختلفة. إضافةً إلى ذلك، كان على البنك الالتزام بمتطلبات وتدابير محددة فرضتها الحكومات في غضون مُهَل كانت قصيرة في الغالب.

وبفضل موقفه الاستباقي القوي في التصدي للجائحة العالمية، تمكن بنك الخليج الدولي من تعزيز قيمه الأساسية المتمثلة في التعاون والإدراك والمرونة والنزاهة. كما أثبتت الاستجابة المبكرة للبنك فعالية كبيرة في حماية الموظفين، ودعم العملاء، وضمان عدم حدوث أي انقطاع في الأعمال.

وتحقق كل ذلك بفضل نهج إدارة الأزمات الموحد والمشاركة الفاعلة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، إلى جانب التعاون الوثيق بين إدارات البنك والمجالات الرئيسة للأعمال بدعم من بنية البنك الرقمية المرنة.

استمرارية الأعمال

- في نهاية شهر يناير، طلبت الإدارة من فريق إدارة الأزمات بالبنك تقييم التأثير المحتمل لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) ووضع خطط للطوارئ لمواجهة التحديات المختلفة.
- في ذروة انتشار الجائحة، عقد فريق إدارة الأزمات اجتماعات إلكترونية يومية تقريباً؛ تم تخفيض وتيرتها مع بدأ الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا المستجد في كل دولة.
- تنفيذ خطة إدارة استمرارية الأعمال في بنك الخليج الدولي التي مكنت ٧٥% من الموظفين في جميع فروع البنك (بما في ذلك جميع الموظفين في لندن ونيويورك) من العمل عن بُعد (من المنزل) باستخدام البنية التحتية التقنية التي توفرها المجموعة.
- العمل بشكل وثيق مع مزودي الخدمات لدينا لضمان عدم انقطاع خدمات البنك.
- تنفيذ إجراءات وقائية تمشياً مع بروتوكولات الصحة والسلامة التنظيمية في جميع مكاتب البنك وفروعه. وشمل ذلك توفير فريق طبي داخل فروع البنك، وقياس درجة الحرارة، وتطبيق ارتداء الكمامات وغسل اليدين، والتباعد الاجتماعي، والتعقيم بانتظام، وإغلاق غرف الاجتماعات وخدمات تقديم الطعام.
- اتخذ بنك الخليج الدولي إجراءات وقائية مبكرة في الربع الثاني من العام لضمان توفير ما يكفي من السيولة الاحتياطية، فضلاً عن تأمين تمويل إضافي طويل الأجل.
- تم اختبار إطار الأمن السيبراني وأثبت أنه متوافق مع جميع المتطلبات التنظيمية، وحافظ على أعلى المستويات في تقرير FICO لأمن الشركات ونموذج «جارتنر» لمستوى نضج حوكمة الأمن السيبراني. كما أجرى البنك المزيد من التحسينات خلال العام لتعزيز ضوابط الأمن السيبراني متعددة المستويات والحوكمة الشاملة لأمن المعلومات ورصد الحوادث.
- أجرت إدارة المخاطر تحليل إجهاد لمحفظة القروض بالكامل، إلى جانب غيرها من العمليات المعيارية لتقييم الأثر، واستمرت في مراقبة مخاطر الائتمان والتشغيل والسيولة وإدارة رأس المال في البنك عن كثب. وتم عقد اجتماع أسبوعي بشأن المبالغ غير المدفوعة لمراجعة جميع الحسابات المتعثرة.
- تطوير أساليب عمل جديدة لدعم العمل خارج المكتب وتطويره من قبل مزودي الخدمة.

الموظفون

- منح البنك الأولوية القصوى لضمان صحة ورفاهية موظفيه.
- عند الاقتضاء، تم منح الموظفين أجهزة حاسب آلي (كمبيوتر) محمولة مع إمكانية الاتصال بشبكة خاصة افتراضية للعمل عن بُعد من منازلهم.
- التواصل مع الموظفين بانتظام للتأكد من بقائهم على اطلاع على آخر المستجدات، وطمأنتهم والاطمئنان على صحتهم والحفاظ على إنتاجيتهم.
- تم توزيع كتيبات الصحة والسلامة ومجموعة أدوات العمل من المنزل على جميع الموظفين، إلى جانب عقد جلسات إلكترونية حول العمل من المنزل.
- تم إنشاء مجموعات المجتمع الافتراضي في المملكة المتحدة للحفاظ على تواصل الموظفين وتحفيزهم.

تقرير الإدارة (تتمة)

العملاء

- اعتمد بنك الخليج الدولي نهجاً استباقياً ومفيداً لمساعدة العملاء على مواجهة الضرر المالي الذي تسببت به جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) على أعمالهم، وذلك من خلال طرق متعددة.
- شمل هذه الطرق مواصلة الاتصال بالعملاء لمناقشة مخاوفهم، وتزويدهم بأحدث المستجدات بشأن الإعفاءات التي تقدمها الجهات التنظيمية، وتقديم الدعم لهم من خلال تأجيل الدفع، وتمديد السيولة الإضافية، والإعفاء من بعض الرسوم.
- استفاد العملاء من العديد من المنتجات والخدمات الرقمية الجديدة، إلى جانب حلول الخزينة المخصصة التي وفرت الكثير من الراحة والسلامة والأمن.

المجتمع

- تبرع «بنك الخليج الدولي- السعودية» بمبلغ ٥٣٠ ألف دولار أمريكي لصندوق الوقف الصحي التابع لوزارة الصحة السعودية. واستخدم الصندوق هذه الأموال لشراء المزيد من أجهزة التنفس الصناعي، وأجهزة تنقية الهواء والتعقيم للمستشفيات لدعم الجهود المبذولة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩).
- تبرع «بنك الخليج الدولي- السعودية» أيضاً بمبلغ ٣٢٠ ألف دولار أمريكي لصندوق المجتمع التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لمنحها للفئات الأكثر تضرراً من فيروس كورونا المستجد.
- في البحرين، طلب قدَّم بنك الخليج الدولي طلباً للتبرع بمبلغ الحوافز المالية الحكومية المقدم له والبالغ ١,٨ مليون دولار أمريكي لصالح حملة «فينا خير» التي دعمت الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا.
- في ضوء التهديدات السيبرانية المتزايدة خلال الجائحة والناجمة عن زيادة نسبة استخدام التقنية، شارك البنك في حملة وطنية بعنوان «خلها لك» أطلقت بدعم من البنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي). وشارك في الحملة شخصيات عامة وموظفين من مصرفية «ميم» وجميع أنحاء البنك لنشر الوعي بشأن أساليب الاحتيال المالي، والتوضيح للأفراد طريقة حماية المعلومات الشخصية ومكافحة المتسللين الإلكترونيين.
- تبرع «بنك الخليج الدولي - المملكة المتحدة» بصناديق فواكه لمستشفيات خدمة الصحة الوطنية في لندن، وبـ ٥٠ حاسب كروم بوك Chrome Books و ٢٠ جهازاً حاسب آلي (كمبيوتر محمول) لمدرستين ثانويتين في لندن لمساعدة الأطفال الفقراء من أسر محرومة على الدراسة من المنزل.
- دعمت مصرفية «ميم» نشر الرسائل التوعوية بشأن كورونا (كوفيد-١٩)، من خلال مجموعة من مبادرات التواصل، من بينها إطلاق فيديو «بكرا أحلى» الذي يحتوي على رسالة مضمونها الأمل بمستقبل أفضل.

الجهات التنظيمية

طوال فترة انتشار الجائحة عمل البنك عن كثب مع الجهات التنظيمية في كل دولة، وذلك بتفعيل استخدام بنيتنا التحتية الرقمية من أجل تطبيق ممارسات عمل بديلة كي لا تتعطل عمليات بنك الخليج الدولي، حتى خلال فترات الإغلاق التام.

البحرين

مصرف البحرين المركزي

السعودية

البنك المركزي السعودي (ساما)

هيئة السوق المالية

الإمارات العربية المتحدة

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

المملكة المتحدة

هيئة السلوك المالي FCA

هيئة التنظيم الاحترازية PRA

الولايات المتحدة الأمريكية

مكتب مُراقب العُملة

تقرير الإدارة (تتمة)

الصفقات الإقليمية

مجموعة مصرفية المؤسسات والشركات: مصرفية الشركات

شركة رحى الصافي للأغذية

مدير ترتيب رئيس مفوّض لقرض مرحلي بتسهيلات إجمالية قيمتها ١٧١ مليون دولار أمريكي؛ لخصخصة «شركة المطاحن الأولى» من خلال المركز الوطني للتخصيص والمؤسسة العامة للحبوب، وفي إطار عملية تخصيص مطاحن إنتاج الدقيق وصوامع الغلال في المملكة العربية السعودية.

شركة توسعة غاز البحرين الوطنية (توسعة)

مدير ترتيب رئيس مفوض ووكيل اكتتاب ووكيل ما بين الدائنين ووكيل تسهيلات تقليدي، ووكيل استثمار، ومستشار مالي، وأمين أصول تسهيلات إسلامية لقرض ممتاز غير مضمون لصالح الشركة مدته ١٠ سنوات بقيمة ٥١٥ مليون دولار أمريكي؛ لتمويل وتوسعة المنشآت القائمة.

طيران الإمارات

تسهيل قرض عام ثنائي للشركات لمدة سنتين بقيمة ١٥٠ مليون دولار.

شركة بترول الإمارات الوطنية (اينوك)

مدير ترتيب رئيس مفوض ومدير سجل الاكتتاب ووكيل تسهيلات عالمي لتسهيل ائتمان متجدد بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي.

طيران الخليج

مدير ترتيب رئيس مفوض ومقرض ووكيل تسهيل ووكيل أوراق مالية وبنك حساب مصرفي لتسهيل قرض لمدة ١٠ سنوات.

الحكومة المصرية

وزارة المالية، الحكومة المصرية: مدير ترتيب رئيس مفوض لتسهيل اسلامي وتقليدي بقيمة ٢ مليار دولار أمريكي لمدة سنة.

شركة النفط العمانية (اوكيو)

مدير ترتيب رئيس ومدير سجل الاكتتاب لقرض ممتاز غير مضمون مدته ٥ سنوات بقيمة تعادل ٨٩٢ مليون دولار أمريكي لأغراض عامة لشركة النفط العمانية ش م ع م.

مجموعة مصرفية المؤسسات والشركات: المعاملات المصرفية العالمية

إدارة النقد

المؤسسة العامة لجسر الملك فهد

تزويد مشغل جسر الملك فهد الذي يربط بين مملكتي السعودية والبحرين بمجموعة شاملة من منتجات إدارة النقد، تشمل خدمات الدفع وحلول المدفوعات (نقاط البيع/ بوابات الدفع)، والبطاقات التجارية وتسهيلات استلام النقد والخدمات المصرفية الداخلية (إدارة المحاسبة الافتراضية).

روابي القابضة

تنفيذ عملية دمج مباشر مع نظام إدارة الخزينة في المجموعة لتفعيل منتجات وخدمات إدارة النقد. وتشمل العملية مدفوعات البائعين، وكشوف المرتبات، ومدفوعات نظام (سداد) بالجملة، وهو ما يعادل ١٠٠,٠٠٠ معاملة سنوياً.

الشركة المتحدة للإلكترونيات (إكسترا)

تقديم منتجات وخدمات إدارة النقد بسلاسة من خلال شبكة (سويفت) العالمية، وتوفير اتصال مباشر بنظام إدارة الخزينة لرفع مستوى السيولة والمدفوعات، وتحقيق أتمتة شاملة.

تمويل سلسلة التوريد

شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)

تحسين برنامج تمويل سلسلة التوريد من خلال زيادة دفعات تمويل المزودين لتصبح ١٥٠ مليون دولار بدلاً من ١٠٠ مليون دولار على فترة ١٨٠ يوماً. وتم تنفيذ البرنامج من خلال نظام معالجة مباشر دون أي تدخل يدوي.

شركة ريدنجتون الخليج

توفير تمويل سلسلة التوريد (SCF) لتحسين دورة رأس المال العامل في الشركة ما يتيح للموردين استلام مدفوعات مبكرة، ويتيح للشركة تمديد فترات الدفع. وتم تنفيذ البرنامج من خلال نظام معالجة مباشر دون أي تدخل يدوي.

تمويل الذمم المدينة

سيجنفاي (فيليبس للإنارة)

تنفيذ حل تمويل ذمم مدينة لشراء الذمم المدينة المقبولة من الشركة. يتيح هذا الحل شطب هذه الذمم من الميزانية العمومية للشركة، إلى جانب خيار التسجيل الفوري للمبالغ النقدية.

تقرير الإدارة (تتمة)

الأعمال المصرفية الاستثمارية

أسواق رأس المال

اكتتاب شركة بن داود القابضة

المستشار المحلي ومدير الطرح الرئيس ومتعهد الاكتتاب للطرح الأولي العام الناجح بقيمة ٥٨٥ مليون دولار أمريكي لشركة بن داود القابضة. كان ذلك هو ثاني أكبر طرح أولي عام في المملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠٢٠م، والأول منذ تفشي جائحة كورونا (كوفيد-١٩). تم تجاوز الاكتتاب في الشريحة المؤسسية بحوالي ٥٠ مرة تقريباً؛ حيث تلقى عروضاً بقيمة ٢٩ مليار دولار أمريكي. أما شريحة التجزئة فقد تم تجاوز الاكتتاب فيها ١٤ مرة.

العربية للإعلانات الخارجية

المستشار المالي للعربية بشأن استحواذ مجموعة MBC على حصة أقلية في الشركة، وهي المزود الرائد لحلول الإعلانات الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي.

شركة سابك للمغذيات الزراعية

المستشار المالي لشركة سابك للمغذيات الزراعية (سابقاً شركة الأسمدة العربية السعودية) في الاستحواذ بقيمة ١,٢ مليار دولار أمريكي (١٠٠% من حقوق الملكية) على شركة سابك لاستثمارات المغذيات الزراعية، وهي شركة ذات أغراض خاصة تمتلك استثمارات (سابك) في ثلاث كيانات ذات علاقة بالزراعة.

أسواق رأسمال الدين

مؤسسة دبي للطيران

مدير الاكتتاب المشترك لأول إصدار صكوك بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي لمدة ٥,٢٥ سنوات للشركة، وهي شركة خدمات طيران عالمية مقرها الإمارات العربية المتحدة.

إمارة الشارقة

مدير الاكتتاب المشترك والمدير المشترك لسجل الاكتتاب لإصدار صكوك للإمارة بمبلغ ١,٠ مليار دولار أمريكي بموجب النظام Reg S. كانت تلك أول صفقة تديرها شركة (جي آي بي كابيتال) لحكومة الشارقة.

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

مدير الاكتتاب المشترك والمدير المشترك لسجل الاكتتاب لإصدار صكوك لمدة خمس سنوات بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي بموجب النظام Reg S، وهي تمثل أول صفقة مرجعية للمؤسسة. وتم زيادة الصفقة عن هدفها الأولي وهو ٥٠٠ مليون دولار أمريكي.

البنك الإسلامي لتنمية

مدير الاكتتاب المشترك والمدير المشترك لسجل الاكتتاب لصكوك مستدامة لمدة خمس سنوات بمبلغ ١,٥ مليار دولار أمريكي بموجب النظام Reg S (استجابة لكوفيد-١٩). كانت تلك هي الصفقة الحادية عشرة التي تنفذها شركة (جي آي بي كابيتال) للبنك الإسلامي للتنمية.

ممتلكات

مدير الاكتتاب المشترك ومدير سجل الاكتتاب المشترك لإصدار صكوك لمدة سبع سنوات بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لممتلكات، صندوق الثروة السيادية لمملكة البحرين. شهدت الصفقة زيادة في الاكتتاب بثمانية أضعاف تقريباً وتم تسعيرها داخل القيمة العادلة.

بنك الخليج الدولي

المنسق ومدير الاكتتاب المشترك ومدير سجل الاكتتاب المشترك لإصدار سندات لمدة خمس سنوات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لبنك الخليج الدولي. تم تشديد تسعير الصفقة بعد صدور النقاش بشأن حدود السعر الأولي وتسعيرها عند النهاية الضيقة للتوجيه.

مملكة البحرين

مدير الاكتتاب المشترك ومدير سجل الاكتتاب المشترك لاثنين من عروض السندات والصكوك لمملكة البحرين. الصفقة الأولى كانت سندات وصكوك ذات شريحتين بموجب النظام Reg S / 144a بقيمة ٢,٠ مليار دولار أمريكي. كان ذلك أول مُصدر سيادي عالي العائد في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية والشرق الأوسط وإفريقيا يدخل السوق منذ بداية أزمة كورونا (كوفيد-١٩). والصفقة الثانية كانت سندات وصكوك ذات شريحتين بموجب النظام Reg S / 144a بقيمة ٢,٠ مليار دولار أمريكي. شهدت هذه الصفقة أقل فائدة دفعتها المملكة على الإطلاق على صكوك لمدة سبع سنوات وسندات لمدة ١٢ عامًا. كانت هذه رابع وخامس إصدارات لبنك الخليج الدولي على التوالي لصالح المملكة.

استشارات الديون

شركة توسعة غاز البحرين الوطنية (توسعة)

المستشار المالي الوحيد لصفقة تمويل قرض مشترك بمبلغ ٥١٥ مليون دولار أمريكي لمدة عشر سنوات لشركة «توسعة» لإعادة تمويل وتوسيع المرافق القائمة. كانت تلك صفقة تاريخية للبحرين؛ حيث كان التسعير المحقق للصفقة أقل من التسعير للسندات السيادية.

تقرير الإدارة (تتمة)

الجوائز

حفل توزيع جوائز مجلة (إيميا فاينانس) للخدمات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط

- أفضل بيت للتمويل- السعودية
- أفضل بيت للتمويل- البحرين

جوائز المبتكرون لعام ٢٠٢٠م من مجلة جلوبال فاينانس

- فئة تمويل التجارة: «أفضل ممول إلكتروني لتمويل سلسلة التوريد»
- أفضل نظام مدفوعات رقمي للعمرة

جوائز مجلة جلوبال فاينانس الإقليمية لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي

- أفضل خدمات التمويل التجاري
- أفضل واجهة افتتاحية لبرمجة التطبيقات في السعودية والبحرين

جوائز جلوبال فاينانس القُطرية

السعودية

- أفضل بنك رقمي للمؤسسات والشركات
- أفضل إدارة نقدية عبر الإنترنت
- أفضل خدمات التمويل التجاري
- أفضل واجهة افتتاحية لبرمجة التطبيقات

البحرين

- أفضل خدمات التمويل التجاري
- أفضل واجهة افتتاحية لبرمجة التطبيقات

جوائز «جلوبال إنفستور» لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- أفضل مدير للأصول في المملكة العربية السعودية

جوائز مجلة جلوبال تريد ريفيو

- أفضل بنك في فئة تمويل التجارة- البحرين

جوائز ESG Investing

- أفضل بنك في الأبحاث في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات: المركز الثاني

جوائز اسبوع الاستثمار المستدام واستثمارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

- أفضل مرشح جديد: التصفيات النهائية
- جائزة مكان العمل المستقبل
- أفضل استراتيجية لإدارة المواهب: التصفيات النهائية

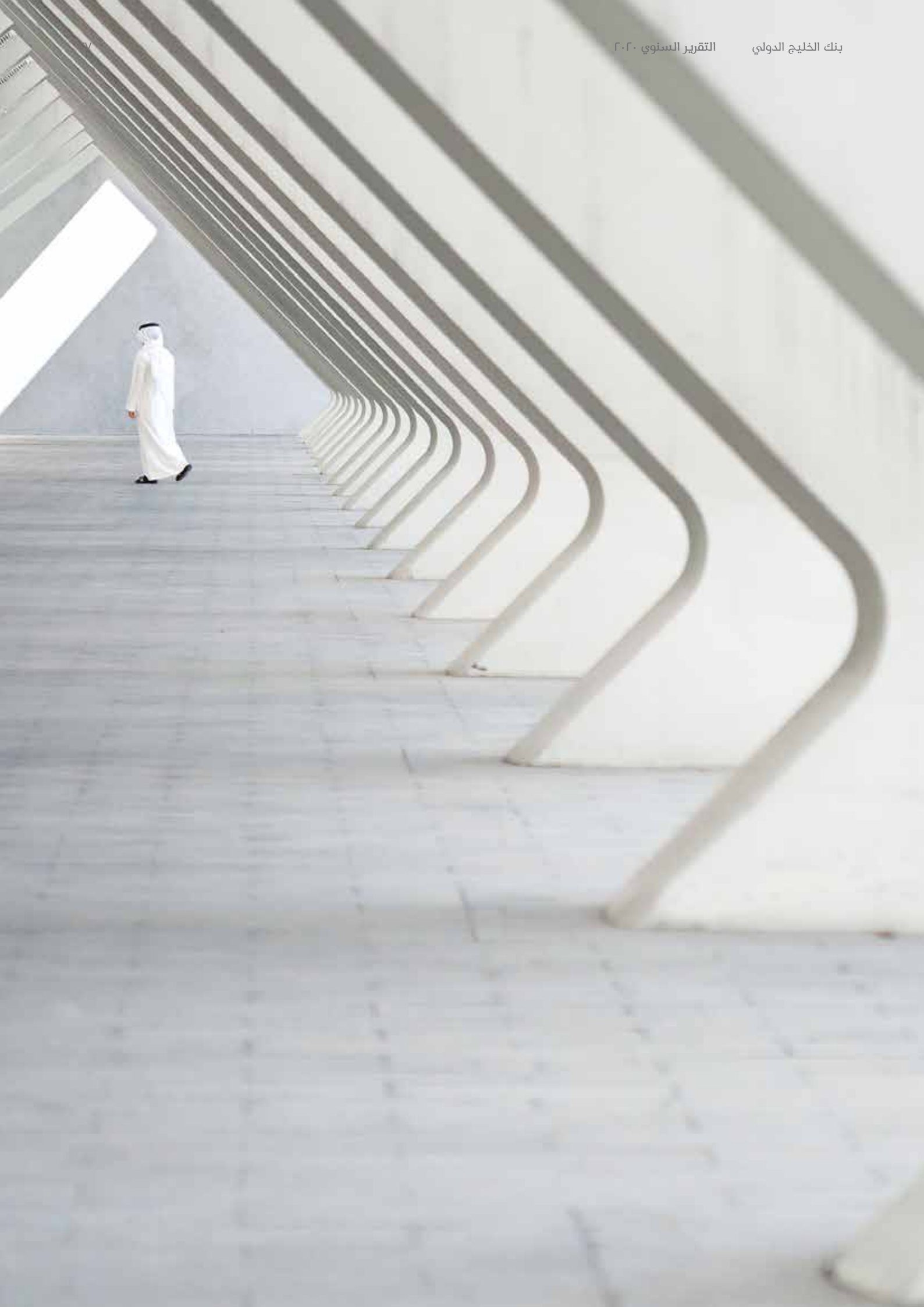

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

يلتزم بنك الخليج الدولي من خلال برنامجه للمسؤولية الاجتماعية (واجب) بالإسهام الفاعل في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الدوام للمجتمعات التي يعمل فيها حول العالم.

وخلال عام ٢٠٢٠م، ركز البنك بشكل خاص على مساعدة المجتمعات على التعامل مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩). وشمل ذلك تقديم المساعدات للمؤسسات الحكومية والخيرية في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين لدعمها في مواجهة الجائحة.

- في المملكة العربية السعودية، تبرع بنك الخليج الدولي بمبلغ ٥٣٠ ألف دولار أمريكي لصندوق الوقف الصحي التابع لوزارة الصحة. واستُخدِمَت هذه الأموال لشراء أجهزة تنفس، وأجهزة لتنقية الهواء، ومعقمات للمستشفيات، وذلك لدعم الجهود المبذولة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩).
- تبرع البنك بمبلغ ٣٢٠ ألف دولار أمريكي لصندوق المجتمع التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية لتخصيصها للفئات الأكثر تضرراً من الجائحة.
- وفي البحرين، طلب بنك الخليج الدولي التبرع بحزمة الإعانة الحكومية المتعلقة بجائحة كورونا المخصصة له (وقيمتها ١,٨ مليون دولار أمريكي) إلى مبادرة «فينا خير» وذلك لدعم جهود فرقة العمل الوطنية لمكافحة فيروس كورونا.

واجب
WAGiB

الاستدامة
والمسؤولية الاجتماعية (تتمة)

الاستدامة

شركاء الاستدامة لبنك الخليج الدولي

- المنتدى الاقتصادي العالمي
- مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول
- مبادئ الأمم المتحدة للخدمات المصرفية المسؤولة
- مبادرة الاستثمار الإنساني التابعة المنتدى الاقتصادي العالمي
- مبادرة مديري الأصول لتخفيض صافي الانبعاثات إلى صفر
- مبادرة أصدقاء المحيطات Friends of the Ocean Action
- مبادرة The Valuable 500
- مجموعة المستثمرين المؤسسيين حول التغير المناخي
- فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية ذات الصلة بالمناخ
- مجلس معايير الاستدامة المحاسبية

المصرفية المسؤولة

أصبح بنك الخليج الدولي أحد الموقعين الرسميين على مبادئ الأمم المتحدة للخدمات المصرفية المسؤولة. وتحدد هذه المبادئ دور القطاع المصرفي ومسؤوليته في تشكيل مستقبل مستدام. كما تعزز هذه المبادئ من مواءمة القطاع المصرفي مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومع اتفاقية باريس للمناخ عام ٢٠١٥م. وقد طُوِّرَت هذه المبادئ من خلال شراكة مبتكرة بين البنوك في جميع أنحاء العالم، ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

مبادرة The Valuable 500

أصبح بنك الخليج الدولي عضواً في قائمة الشركات الخمسمائة القيِّمَة "The Valuable 500"، وهي مبادرة عالمية تسعى إلى جمع ٥٠٠ شركة عالمية كبرى في إطار تشاركي يسعى إلى تعزيز المشاركة الفاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم بشكل مثمر وإيجابي في مجتمعاتهم.

الاستدامة
والمسؤولية الاجتماعية (تتمة)

المقر الرئيس الذكي

حصل المقر الرئيس الجديد لبنك الخليج الدولي - المملكة المتحدة الواقع في شارع One Curzon، لندن W1، على التصنيف الذهبي من المعهد الملكي للمساحين القانونيين. ويُعدُّ ذلك شهادةً على تحقيق المبنى على مستويات عالية ومتفردة من استدامة التصميم. ويتميز المبنى بإدارة الطاقة والمياه، والإضاءة القياسية LG7، والدهانات منخفضة السمية، وقطع الأثاث والمواد القابلة للتدوير بالكامل، والاستخدام الأقصى للضوء الطبيعي.

المشاركة في الفعاليات ودعمها

- القمة الافتراضية العالمية لشركة City and Financial Global حول «الاستدامة والحوكمة البيئة والاجتماعية وحوكمة الشركات: تحقيق مستوى ألفا من العائدات في الأوقات الصعبة والمتقلبة».
- الاجتماع الافتراضي الأول لفريق عمل مجلس التمويل الإسلامي البريطاني حول التمويل الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.
- ندوة عبر الإنترنت عن التمويل المستدام نظمتها جمعية المصارف البحرينية ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.

دعم المجتمع

مركز التميز للتوحد

الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ، عضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي وبنك الخليج الدولي - السعودية، مثّل البنك في الافتتاح الرسمي لمركز التميز للتوحد بالرياض في ٨ نوفمبر ٢٠٢٠م. وتسلم آل الشيخ جائزة تقديرية إنابة عن البنك من معالي المهندس أحمد بن سليمان الراجحي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ومعالي الدكتور أحمد بن عبدالكريم الخليفي محافظ البنك المركزي السعودي (ساما)، وذلك تثميناً للدعم الذي قدمه بنك الخليج الدولي. ويخدم مركز التميز للتوحد الأفراد المصابين باضطراب طيف التوحد، ويزودهم بالأدوات التي يحتاجونها للاندماج في المجتمع بالتنسيق مع أسرهم.

دفء الشتاء

زودت شركة (جي آي بي كابيتال) كل موظف بحقيبتين تحتويان على جاكيت وبنطلون سميكين لتوزيعها على المحتاجين ومساعدتهم على تحمل برد الشتاء.

سباق الجري لدعم الأعمال الخيرية

شارك موظفو بنك الخليج الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام الثاني على التوالي في سباق «ستاندرد تشارترد دبي» السنوي لمسافة ١٠ كيلومترات في يناير. وتهدف هذه المبادرة المجتمعية إلى زيادة الوعي حول الصحة واللياقة البدنية.

الأنشطة الخيرية لبنك الخليج الدولي بالمملكة المتحدة

بنك الخليج الدولي - المملكة المتحدة هو شريك مؤسسي لجمعية اللورد مايورز الخيرية في لندن التي تدعم مجموعة من المنظمات والمبادرات الخيرية، بما في ذلك Samaritans و Place2Be و OnSide Youth Zone. كما يقدم البنك دعماً مباشراً لمؤسسات Refuge (ضحايا العنف المنزلي)، و Mind (الصحة العقلية)، و Teacher Aid (مساعدة المعلمين)، والجمعيات الخيرية التي تركز على الخدمات الصحية الوطنية.

شريك الجولف

للسنة الثانية على التوالي، كان بنك الخليج الدولي شريكاً رئيساً للبطولة السعودية الدولية للجولف، التي تعد جزءاً من الجولة الأوروبية. أقيمت الفعالية التي استمرت أربعة أيام خلال شهري يناير وفبراير في نادي وملعب الجولف رويال غرينز بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية؛ حيث تنافس أكثر من ١٣٠ لاعباً محترفاً على جائزة البطولة البالغة قيمتها ٣,٥ مليون دولار أمريكي. وتسهم هذه الفعالية المرموقة في تطوير قطاعات الرياضة والترفيه والسياحة في المملكة بما يتماشى مع توجهات رؤية ٢٠٣٠.

الاستدامة
والمسؤولية الاجتماعية (تتمة)

التطوير المهني

تطوير القيادة

يتعاون بنك الخليج الدولي مع كلية لندن للأعمال لتقديم برنامج «قادة المستقبل» وبرنامج «كبار القادة»، واللذان يهدفان إلى توفير «رحلة تعلم على مستوى عالمي» لأفضل المواهب في البنك. وحالياً هناك دفعتان من المشاركين في برنامج قادة المستقبل، ودفعة واحدة من المشاركين في برنامج كبار القادة.

رعاية المواهب المحلية

يوفر بنك الخليج الدولي لخريجي وطلبة الجامعات فرصاً للتطوير المهني والخبرات العملية من خلال البرامج التالية:

- **برنامج جماز السحيمي التأهيلي لمدراء المستقبل**

  تخرج ما مجموعه ١٧ مشاركاً من هذا البرنامج في عام ٢٠٢٠م، وقد وُظِّفوا في مختلف أقسام البنك. كما قُبِلَ ١١ خريجاً آخرين في البرنامج خلال العام، ٤٧% منهم من الإناث.

- **برنامج بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) لتوظيف الخريجين**

  انضم اثنان من طلاب الدراسات العليا إلى هذا البرنامج في عام ٢٠٢٠م.

- **برنامج «تمهير» للتدريب الداخلي**

  وفّر بنك الخليج الدولي خبرة عملية لـ ٥٧ طالباً خلال العام من خلال برنامج «تمهير».

- **برنامج جماز السحيمي للمنح الدراسية**

  حصلت طالبتان مستحقتان على منح دراسية في عام ٢٠٢٠م لمواصلة تعليمهما العالي في الجامعة الملكية للبنات في البحرين.

تمكين المرأة

المرأة في الأدوار القيادية

يتضمن التزام بنك الخليج الدولي بالتنوع وشمول الجنسين تعزيزاً لدور النساء المهنيات في المجموعة ودعمهن لتولي أدوار قيادية. وتشكل النساء حالياً ٢٦% من العدد الإجمالي للموظفين، وتشغل سبع سيدات مناصب إدارية عليا، وتتمتع سيدتان بعضوية مجلس الإدارة.

مائدة مستديرة لتقديم المشورة المهنية

حضرت ٢٠ موظفة من جميع أقسام بنك الخليج الدولي مائدة مستديرة خاصة قدمت خلالها عضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي – السعودية أنجو باتواردهان تجربتها كمهنية ناجحة في مجال التمويل والتقنية، وروت قصصاً عن حياتها، وعملها وكيف انعكست قراراتها وخياراتها على حياتها المهنية حتى الآن.

ورشة «تحريك الجبال»

نظمّت لجنة تمكين المرأة في بنك الخليج الدولي ورشة عمل تحفيزية خاصة لـ ٦٠ موظفة في البنك تحت شعار «تحريك الجبال: أستطيع وسأفعل». قدمت ورشة العمل المشورة والتوجيه للنساء الساعيات إلى التقدم في حياتهن المهنية وتولي أدوار قيادية في البنك.

نقاش مع مجموعة البنك الدولي

دعا منتدى المرأة في بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) د. ساندي أوكورو، المستشار العام لمجموعة البنك الدولي، وإرينا كيتشيجينا، نائبة المستشار العام، إلى نقاش افتراضي تحدثت فيه المسؤولتان عن جهودهما الكبيرة لدعم التنوع والشمول والأثر، الذي تركته أنشطتهما. كما قدمتا للمشاركين في المنتدى المشورة بشأن كيفية تعزيز البيئة العمل وجعلها متنوعة وشاملة.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (تتمة)

جمعية النهضة النسائية الخيرية

وقع «بنك الخليج الدولي – السعودية» اتفاقية شراكة مع جمعية النهضة النسائية الخيرية، التي تتخذ من الرياض مقراً لها، وتهدف إلى تمكين المرأة من خلال الدعم المالي والاجتماعي والتدريب والتوظيف وكسب التأييد. وقد حصلت الجمعية على الثقة الملكية من مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على قيادة مجموعة تواصل المرأة العشرين W20، إحدى مجموعات التواصل في مجموعة العشرين، وذلك تزامناً مع تسلم المملكة العربية السعودية لقيادة مجموعة الدول العشرين في ٢٠٢٠م. ونظمت جمعية النهضة إثر ذلك سلسلة من الحوارات الوطنية الافتراضية.

رعاية الجولف للسيدات

بالتعاون مع صندوق الاستثمارات العامة، رعى بنك الخليج الدولي النسخة الأولى لبطولة شركة أرامكو السعودية الدولية للجولف للسيدات، وهي المرة الأولى التي تلعب فيها لاعبات الجولف المحترفات في بطولة تقام في المملكة. ويتمثل أحد أهداف هذه الفعالية في تشجيع المزيد من النساء على ممارسة لعبة الجولف كرياضة ترفيهية، بما يتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

حماية البيئة

مبادرة «مديرو أصول بلا انبعاثات»

بنك الخليج الدولي هو أحد الأعضاء المؤسسين لمبادرة «مديرو أصول بلا انبعاثات» Net Zero Asset Managers، التي تم إطلاقها في ديسمبر ٢٠٢٠م تزامناً مع الذكرى السنوية الخامسة لاتفاقية باريس للمناخ. وتشمل المبادرة مجموعة رائدة من ٣٠ شركة إدارة أصول عالمية تدير أكثر من ٩ تريليونات دولار أمريكي من الأصول، وتلتزم جميعها بالعمل مع عملائها لتحقيق هدف تخفيض صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠م أو قبل ذلك.

المشاركة في الفعاليات البيئية

- حوارات المحيطات الافتراضية التي ينظمها المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع مبادرة أصدقاء المحيطات.
- يوم التحول الصناعي الافتراضي الذي ينظمه المنتدى الاقتصادي العالمي.
- ندوة عبر الإنترنت (ويبنار) حول جودة الهواء نظمها بنك الخليج الدولي بالتعاون مع «صندوق الهواء النظيف» Clean Air Fund.

المصرفية المستدامة والتقنية المالية

منصة الإقراض الرقمي للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

في يوليو ٢٠٢٠م، تم إطلاق منصة إقراض رقمي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة رسمياً في المملكة العربية السعودية كثمرة لتعاون استراتيجي بين بنك الخليج الدولي وبنك التنمية الاجتماعية، يهدف إلى الإسهام في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، التي تشمل زيادة مساهمة المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي، وتمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، ودعم التحول الرقمي في المملكة. وطوّر بنك الخليج الدولي هذه المنصة بالتعاون مع شركة التقنية المالية «بيهايف»Beehive، في شراكة هي الأولى من نوعها بين بنك وشركة تقنية مالية في المنطقة. تتضمن المنصة عملية صنع قرار وإقراض متطورة، انتهاءً بتقديم تمويل أسرع وأكثر سهولة.

تمويل الإسكان المُيسَّر

أبرم بنك الخليج الدولي شراكة مع صندوق التنمية العقارية السعودي لتقديم قروض عقارية في إطار برنامج «سكني» التابع لوزارة الإسكان الذي يهدف إلى زيادة معدل امتلاك المنازل في المملكة من خلال توفير الإسكان والتمويل. ولتسهيل توفير التمويل اللازم لامتلاك منزل العُمر بسرعة وسهولة، أطلقت الخدمة المصرفية الرقمية لبنك الخليج الدولي (ميم) تطبيقاً جديداً للتمويل والرهن العقاري عبر الهاتف الجوال.

أتمتة عمليات خطابات الضمان

أبرم «بنك الخليج الدولي – السعودية» شراكة جديدة مع الشركة السعودية لتبادل المعلومات إلكترونياً (تبادل) وذلك لتطوير وتنفيذ عملية أتمتة معاملات خطابات الضمان والتحقق منها من خلال منصة جديدة تحمل اسم «وثاق». وسيتم ربط هذه المنصة لاحقاً بشكل كامل بنظام المشتريات الإلكتروني عبر منصة «اعتماد» الرقمية التابعة لوزارة المالية. وستكون «وثاق» منصة مرجعية موحدة تتميز بأمان كامل للمعلومات وتشكل مستودعاً رئيساً لخطابات الضمان.

مبادرة «خلها لك» الإعلامية

شارك البنك مع باقي البنوك السعودية مجتمعة، وبدعم من البنك المركزي السعودي (ساما)، في إطلاق الحملة الإعلامية #خلها_لك التي تهدف إلى توعية المجتمع بأساليب الاحتيال المصرفي المتنوعة. وتأتي هذه الحملة لتؤكد أهمية الحفاظ على البيانات، وعدم الاستجابة للمكالمات الهاتفية أو الرسائل النصية التي تهدف إلى الحصول على معلومات خاصة بالحسابات المصرفية أو الشخصية، مع تجنب التواصل مع الجهات غير المرخصة والمجهولة التي تدعي أنها جهات رسمية وتطلب البيانات الخاصة كأرقام البطاقات الائتمانية أو الأرقام السرية للحسابات المصرفية، بذريعة تحديث البيانات أو الفوز بجائزة أو وجود مشكلة بالحساب المصرفي، وغير ذلك.

المشاركة في الفعاليات ودعمها

- الاجتماع السنوي الخمسون للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس
- المؤتمر العالمي السادس والعشرون للمصارف الإسلامية في البحرين
- مؤتمر «جلوبال تريد ريفيو» لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في دبي

نظرة عامة للأوضاع الاقتصادية في ٢٠٢٠

التطورات الدولية وأبرز اتجاهات ٢٠٢٠م

شهد الوضع الاقتصادي العالمي خلال عام ٢٠٢٠م أحداثاً غير مسبوقة نتيجة انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وقد تسببت إجراءات احتواء انتشار الجائحة بحدوث شلل كامل في الكثير من القطاعات والشركات وسلاسل التوريد، وأدت إلى ارتفاع نسب البطالة وزيادة فجوة المساواة. وشكلت الجائحة اختباراً لقدرة الحكومات والمؤسسات الأخرى على التصدي للآثار الكارثية للجائحة والتخفيف منها. وعقب التدهور الحاد في أوائل ٢٠٢٠م، بدأ الاقتصاد العالمي بالتعافي في شهر مايو، واستمر على ذلك الحال بفضل الدعم القوي من الحكومات والبنوك المركزية، بما في ذلك الإجراءات التي اتخذها المجلس الاحتياطي الفيدرالي، وهو ما مهد لتعافي الاقتصاد بعد الجائحة في عام ٢٠٢١م.

النمو الاقتصادي العالمي

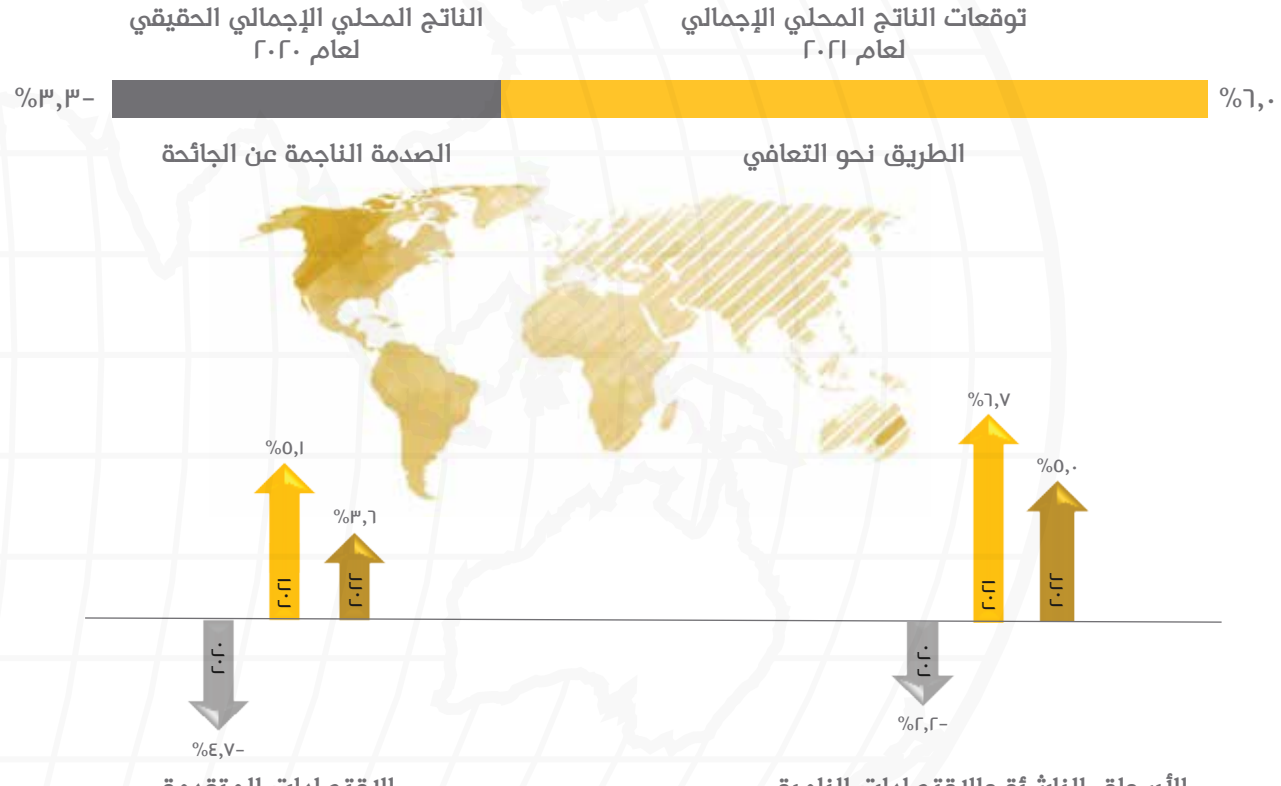

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي

نظرة عامة للأوضاع الاقتصادية ٢٠٢٠ (تتمة)

أبرز الاتجاهات العالمية لعام ٢٠٢٠م

- أزمة صحية ومعاناة إنسانية غير مسبوقة.
- أعمق ركود اقتصادي منذ ثمانية عقود.
- تخفيف قيود السياسة النقدية إلى أسعار فائدة صفرية أو سلبية.
- دعم حكومي كبير للقطاع المالي والصناعات والشركات والأسر.
- ارتفاع مستويات الديون السيادية وديون الشركات بشكل كبير.
- عجز هائل في الوضع المالي وميزان المدفوعات.
- ركود التجارة العالمية وتعطل سلاسل التوريد.
- تأثر قطاعي التصنيع والخدمات بشكل كبير.
- انهيار قطاعات السياحة والسفر والترفيه والضيافة العالمية.
- أزمة في أسواق العمل العالمية.
- خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.
- تقلبات غير مسبوقة في أسواق السلع.
- ازدهار في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.
- تراكم مدخرات المستهلكين.

نظرة مستقبلية

مع الزخم القوي الذي يكتسبه توزيع اللقاح العالمي، بدأت تلوح في الأفق الآن احتمالات تبشر بتعافي الاقتصاد العالمي.

محركات النمو على المدى القصير:

- احتواء الفيروس.
- استمرار الحوافز ودعم السياسات.
- عودة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الطبيعية.
- استئناف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التعاون الدولي.

محركات النمو على المدى الطويل:

- فرص في إطار «الوضع الطبيعي الجديد».
- زخم في التقنية والتحولات الرقمية.
- التحول الصديق للبيئة والتنمية المستدامة.
- إعادة ترتيب الوضع الجيوسياسي.

أبرز تحديات مرحلة ما بعد الجائحة

التعافي الاقتصادي

التضخم وانخفاض العائد

التشتت والاضطراب

حالة الأوضاع الجيوسياسية

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي

نظرة عامة للأوضاع الاقتصادية ٢٠٢٠ (تتمة)

التوقعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

كان وقع الجائحة وتأثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي أكثر سوءاً نتيجة انهيار أسعار النفط إلى ما دون الصفر لفترة وجيزة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠م. وأدت إجراءات التصدي للجائحة إلى انخفاض حاد في الطلب للنفط وتقلب أسواق النفط الخام عالمياً، في حين شهد النصف الثاني من العام استقراراً نسبياً في أسعار النفط وسط تعافي الطلب. وكحال بقية دول العالم، نفّذت دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من الإجراءات للتخفيف من الأضرار الاقتصادية، بما في ذلك: حزم المالية العامة، وتخفيف القواعد النقدية والاحترازية الكلية، وتوفير السيولة الكافية للنظام المصرفي.

وعلى الرغم من التحديات التي يفرضها التدهور في الأرصدة الخارجية وأرصدة المالية، واستمرار الضغوط المالية المرتبطة بتقلب أسعار النفط على الدول التي ترتفع فيها مستويات الديون، إلا أن هناك مؤشرات بتحسّن مبشّر في الآونة الأخيرة.

النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

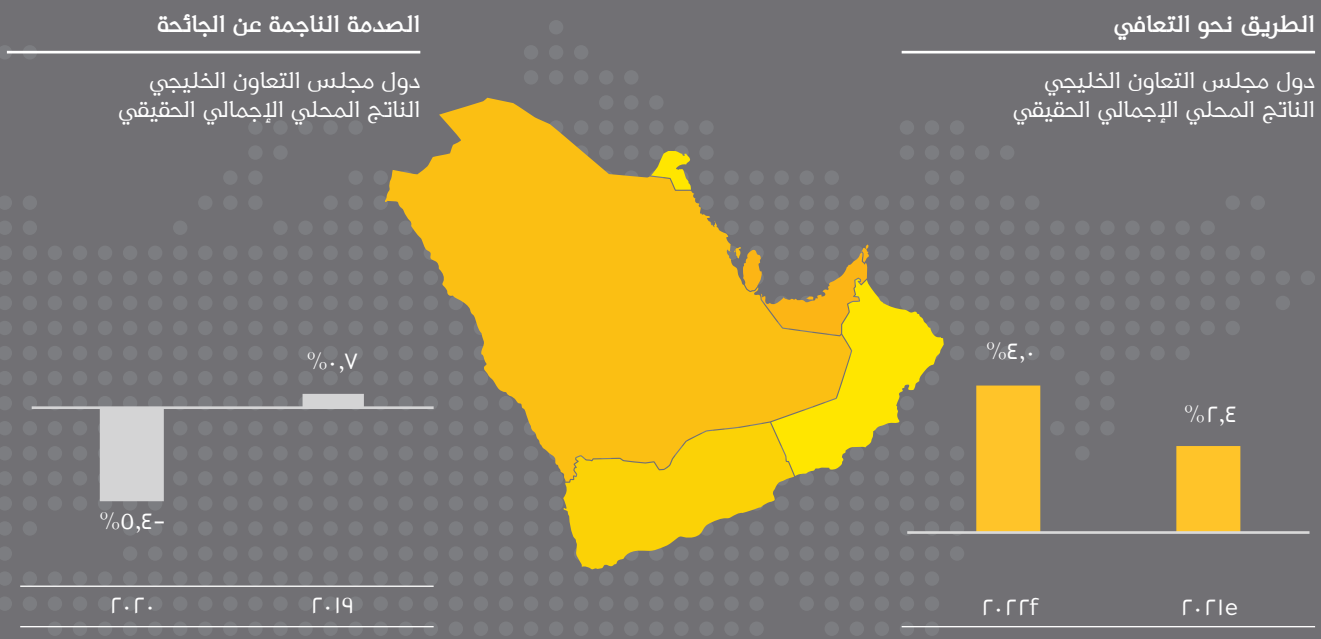

e - تقديرات
f - توقعات

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي

نظرة عامة للأوضاع الاقتصادية ٢٠٢٠ (تتمة)

التطورات الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي

أسعار تعادل النفط بالموازنات

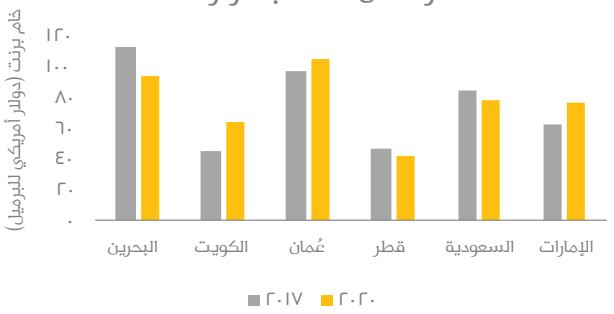

الصادرات وميزان الحساب الجاري

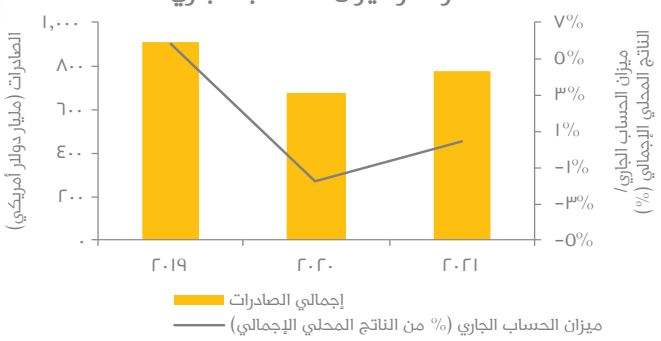

الرسملة في أسواق الأوراق المالية

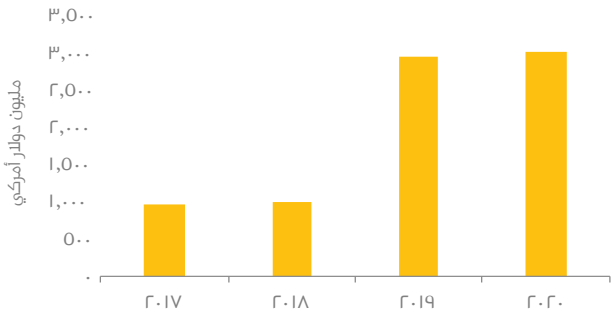

إجمالي الدين العام الحكومي

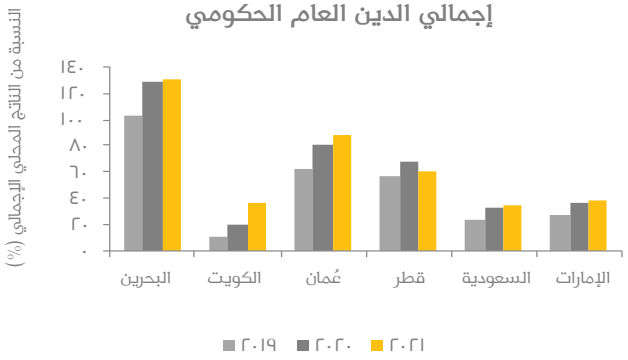

أبرز تحديات مرحلة ما بعد الجائحة في دول مجلس التعاون الخليجي

- **رؤية السعودية ٢٠٣٠**
- اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي نحو آسيا
- **تسريع وتيرة الاستدامة**
- أسعار النفط
- **التوازنات الجيوسياسية**
- ارتفاع أهمية القطاع المالي
- **التغيرات في أسلوب الحياة**
- الأثر الاقتصادي
- **تغيرات البيئة الاستثمارية**
- سلاسل التوريد والعمليات
- **المستقبل الرقمي**
- التحول الصناعي

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي

meem
من بنك الخليج الدولي
By Gulf International Bank
خدمات مصرفية سهلة
منذ 2014
meem.com | 9200 26336
خاضع لرقابة وإشراف البنك المركزيّ السعودي

استعراض الوضع المالي لعام ٢٠٢٠

كما هو الحال في العديد من البنوك الإقليمية والدولية، أثرت جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد -١٩) - وما نجم عنها من أزمة صحية واقتصادية - على الأداء المالي لبنك الخليج الدولي في عام ٢٠٢٠م. لقد كان الانخفاض في أسعار الفائدة العالمية، وتقلص النشاط التجاري (لاسيما في مجال تمويل التجارة وما يتصل بها)، وزيادة تقلبات سوق الأوراق المالية، من أبرز العوامل التي أثرت على الشركات والبنوك في جميع أنحاء العالم.

وأسهمت هذه العوامل في انخفاض إجمالي الدخل للعام إلى ٣٠٧,٧ مليون دولار أمريكي من ٣٨٤,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩م. ومع ذلك، ونظراً لمبادراتنا الناجحة في مجال تحسين التكلفة، انخفض إجمالي نفقات التشغيل إلى ٢٧٦,٩ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ ٢٨٥,٩ مليون دولار أمريكي في العام السابق، ما أدى إلى صافي دخل قبل المخصصات والضرائب قدره ٣٠,٨ مليون دولار أمريكي، انخفاضاً من ٩٨,٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩م.

وعلاوةً إلى ذلك، أثّرَ الركود الاقتصادي - إلى جانب قوانين الإعسار الجديدة في المنطقة - سلباً على التعرضات التي كانت تعاني أصلاً في محفظة البنك القديمة من القروض المتعثرة، وأضعَفَ التقديرات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية، وقابلية الاسترداد على المدى القريب. وقد أدّى ذلك إلى اتخاذ البنك قراراً حصيفاً ومتحفظاً برصد مخصصات كبيرة لهذه المحفظة في عام ٢٠٢٠م، ما مكّن البنك من تجاوز التعرض للمخاطر القديمة والمضي قُدماً. كما عمَد البنك إلى دمج آثار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في معايير التوقعات المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة، ما أدّى إلى رفع احتياطي الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل كبير.

ونتج عن هذا الإجراء الاستباقي رصدُ مخصصات للقروض والسُّلَف بلغت ٣٣٩,٣ مليون دولار أمريكي مقابل ٣٠,٣ مليون دولار أمريكي في العام السابق، وزيادة نسبة تغطية مخصصات البنك إلى ٩٣% في عام ٢٠٢٠م من ٨٢% في عام ٢٠١٩م. ونتيجة لما سبق، أعلن بنك الخليج الدولي عن خسارة صافية قدرها ٣٠٨,٠ مليون دولار أمريكي للعام مقارنة بصافي ربح قدره ٦٣,٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩م.

واستمر البنك في الحفاظ على ميزانية عمومية قوية؛ إذ بلغ إجمالي الأصول المجمعة في نهاية العام ٢٩,٦ مليار دولار أمريكي، وواصلت الأصول عكس مستوى عالٍ من السيولة. وبلغت السيولة النقدية والأصول السائلة الأخرى والإيداعات قصيرة الأجل ١٣,٧ مليار دولار أمريكي، تمثل ٤٦% من إجمالي الأصول. وبلغ إجمالي القروض والسُّلَف في نهاية عام ٢٠٢٠م، ١٠,٤ مليار دولار أمريكي، مقارنةً بـ ٩,٩ مليار دولار أمريكي في العام السابق، بزيادة قدرها ٥%، بينما بلغت ودائع العملاء ١٩,٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠م مع نسبة قوية للقروض إلى الودائع.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

تطور مجموع الدخل
(بملايين الدولارات الأمريكية)

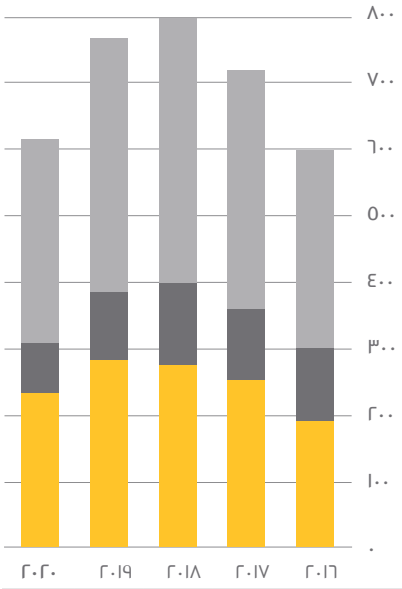

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الدخل غير المرتبط بالفوائد	١٩٠,٠	٢٥٣,١	٢٧٣,٧	٢٨٠,٤	**٢٣٢,٨**
صافي دخل الفوائد	١١٠,٠	١٠٧,٢	١٢٤,٨	١٠٤,٣	**٧٤,٩**
مجموع الدخل	٣٠٠,٠	٣٦٠,٣	٣٩٨,٥	٣٨٤,٧	**٣٠٧,٧**

النسب الرئيسة لمالية المجموعة

	٢٠٢٠	٢٠١٩
نسبة كفاية رأس المال	**١٧,٢%**	١٨,٤%
صافي نسبة التمويل المستقر	**١٥٦,٠%**	١٦٣,٣%
نسبة تغطية السيولة	**١٥٥,٢%**	١٦٣,٨%
نسبة القروض إلى الإيداع	**٥٣,٣%**	٤٦,٥%
نسبة القروض المتعثرة	**٣,٤%**	٥,٠%
نسبة تغطية المخصصات	**٩٣%**	٨٢,٠%

صافي دخل الفوائد

انخفض صافي الدخل من الفوائد عام ٢٠٢٠م إلى ٢٣٢,٨ مليون دولار أمريكي من ٢٨٠,٤ مليون في العام السابق. وينتج صافي دخل الفوائد بشكل أساسي من المصادر التالية:

- هامش الدخل من محفظة القروض التجارية.
- هامش الدخل من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية.
- أنشطة التعامل بالودائع.
- المعاملات المصرفية العالمية.
- الخدمات المصرفية للأفراد.
- الإيرادات الناتجة عن استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة.

وشكّلت إيرادات الفوائد على محفظة القروض التجارية ٤٦,٨% من صافي دخل الفوائد للمجموعة. وتراجع هامش الدخل من القروض التجارية بنسبة ٦,٢% عن العام السابق، بينما بقي متوسط قيمة القروض العاملة عند 9,0 مليار دولار أمريكي.

وشكّلت إيرادات الفوائد من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية ١٢,٢% من صافي دخل الفوائد، أي أقل بنسبة ١٦,٦% مقارنة مع العام السابق. وتُدار محفظة الأوراق المالية الاستثمارية أساساً على أنها احتياطي للسيولة، علماً بأن العنصرين الأساسيين اللذين تقوم عليهما المحفظة هما السيولة والجودة، وليس الخصائص المدرة للدخل.

وتُمثّل إيرادات التعامل بالودائع حصيلة الفروقات بين تكلفة تمويل الأصول ذات الفوائد بناءً على منهجيات التسعير الداخلية وتكلفة التمويل الفعلية التي تتكبدها المجموعة. ويشمل ذلك المكتسبات الناتجة عن الفروقات في إعادة تسعير الالتزامات والأصول ذات الفوائد للمجموعة. وشكّلت إيرادات التعامل بالودائع عام ٢٠٢٠م ما نسبته ١٩,١% من صافي الدخل من الفوائد، وقد زادت تلك الإيرادات بنسبة ٠,١% عن العام السابق.

وشكّلت إيرادات الفوائد من منتجات وخدمات المعاملات المصرفية العالمية ١٠,٧% من صافي دخل الفوائد، وكانت إيرادات الفوائد من خدمات المعاملات المصرفية العالمية أقل بنسبة ٦,٦ % مقارنةً مع العام السابق؛ وذلك بسبب تخفيضات سعر الفائدة، رغم الحجم الأكبر بكثير من أرصدة الحسابات الجارية، وحسابات الودائع تحت الطلب ضمن هذه الخدمات. وتشمل المعاملات المصرفية العالمية منتجات وخدمات متميزة تسهم في تعزيز المكانة الرائدة التي تحظى بها المجموعة في الأسواق الإقليمية. وتعد المعاملات المصرفية العالمية مجالاً استراتيجياً أساسياً يركز عليه البنك؛ لأنه يحقق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحقيق دخل أقل تكلفة وأكثر استقرارا وتعزيز التنوع في الإيرادات.

وكانت إيرادات الفوائد من منصة الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد «ميم» في عام ٢٠٢٠م أقل من الحد الأدنى للإبلاغ عنها كوحدة أعمال مستقلة في الإيضاح رقم ٢٨ من القوائم المالية الموحدة التي تحدد معلومات وحدات الأعمال، إلا أن «ميم» سجّلت زيادة بنسبة ٦,٩% في صافي الدخل من الفوائد لعام ٢٠٢٠م على أساس سنوي، وذلك نتيجة إعادة تعيير قاعدة التزامات مصرفية الأفراد بشكل نشط لتقليل الودائع لأجل ذات التكلفة المرتفعة وإبدالها بودائع أكثر كفاءة من ناحية السعر وزيادة أرصدة الحسابات الجارية وحسابات الودائع تحت الطلب.

وكانت إيرادات استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة (التي شكّلت ١٢,٩% من صافي دخل الفوائد) أقل بنسبة ٤٤,٣% عن مستواها في العام السابق. وقد تم استثمار صافي رأس المال الحر بشكل كبير في السندات الحكومية ذات الأجل الأقصر أو بإيداعها على المدى القصير لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية. وقد تأثرت إيرادات استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة سلباً بسبب انخفاض أسعار الفائدة خلال عام ٢٠٢٠م.

وتواصل المجموعة تنويع مصادر تمويلها وجمع تمويل طويل الأجل لتقليل مخاطر السيولة وإعادة التمويل. ولتعزيز ملف تمويل البنك، حصل البنك على تمويل إضافي طويل الأجل بقيمة ١,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠م. وشمل ذلك إصدار سندات قياسية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لمدة خمس سنوات في سبتمبر. ونتيجة الإقبال القوي على هذه السندات في السوق، سُعِّرَت الصفقة عند ٢٥ نقطة أساس داخل المؤشرات الاستكشافية للأسعار IPT، وسُعِّرَ إصدار السندات عند ٢٠٥ نقطة أساس فوق متوسط عقود المبادلة. وكانت نسبة صافي التمويل المستقر للمجموعة عند ١٥٦% (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م)، مقارنةً بالحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي وهو ١٠٠%، ما يشير إلى أن لدى المجموعة أموال مستقرة كافية لتمويل أصولها.

الدخل من غير الفوائد

يشتمل الدخل من غير الفوائد على الدخل من الرسوم والعمولات، والدخل من صرف العملات الأجنبية، ودخل التداول، والدخل من مصادر أخرى.

وبلغت قيمة الدخل من الرسوم والعمولات ٥٩,٠ مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره ٨,٨% عن المستوى المسجّل في العام السابق، وذلك بسبب ركود نشاطات الأعمال نتيجةَ الجائحة. ويشتمل الإيضاح رقم ٢٢ من القوائم المالية الموحدة على تحليل لهذا الدخل من الرسوم والعمولات مقارنةً بدخل العام السابق. وبلغت قيمة العمولات على خطابات الاعتماد والضمان ٢٨,٦ مليون دولار أمريكي، لتكون أكبر مصدر للدخل القائم على الرسوم، حيث شكّلت ٤٦,٢% من دخل الرسوم والعمولات لهذا العام.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

وتتكون رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية والإدارية من الرسوم الناتجة عن أنشطة إدارة الأصول، وإدارة الصناديق الاستثمارية، واستشارات الشركات، والتعاملات في أسواق الدين ورأس المال، وأنشطة الاكتتاب. وبلغت رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية والإدارية ٢١,٠ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل ٣٣,٩% من دخل الرسوم والعمولات.

وسجّلت أنشطة التداول المختلفة للمجموعة خسارة بقيمة ١٤,٢ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٠م مقارنةً مع ربح بلغ ١٧,٠ مليون دولار أمريكي في العام السابق. وتشمل إيرادات التداول جميع الإيرادات ذات الصلة؛ بما في ذلك إيرادات الفوائد، والأرباح والخسائر الناجمة عن عمليات الشراء والبيع وعن التغيرات في القيمة العادلة لتداول الأوراق المالية، وأرباح الاستثمار في الأسهم، ومصروفات الفوائد، إضافةً إلى جميع تكاليف التمويل ذات الصلة. وقد تم إدراج تحليل لإيرادات التداول في الإيضاح رقم ٢٣ من القوائم المالية الموحدة. وتألف معظم دخل التداول في عام ٢٠٢٠م من التغيرات في التقييم حسب سعر السوق المسجلة في الأوراق المالية لحقوق الملكية والأموال المصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، وخيارات السلع، ومشتقات أسعار الفائدة المتعلقة بالعملاء.

وقد تحقق ربح صافي قيمته ٤,٤ مليون دولار أمريكي من استثمارات التداول في الأوراق المالية لحقوق الملكية، بينما حققت الاستثمارات في الصناديق المدارة خسارة صافية بمقدار ١٩,٥ مليون دولار أمريكي، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى إغلاق صندوق التمويل التجارة الذي يديره «بنك الخليج الدولي – المملكة المتحدة». وكما هو مبين في تحليل تداول الأوراق المالية في الإيضاح رقم ٩ من البيانات المالية الموحدة، تتعلق أغلب أنشطة التداول للمجموعة بالاستثمارات الأولية في الصناديق التي تديرها البنوك الاستثمارية وشركات إدارة الأصول التابعة للمجموعة، وهي «جي آي بي كابيتال» و«بنك الخليج الدولي – المملكة المتحدة».

وبلغ الدخل من صرف العملات الأجنبية ١٥,٨ مليون دولار أمريكي للعام، وهو أعلى بمقدار ١,٦ مليون دولار أمريكي عن عام ٢٠١٩م. وقام البنك بتقييم متطلبات العملات الأجنبية بشكل استباقي في ظروف السوق السائدة، ما أدى إلى زيادة بنسبة ١١% في الدخل لعام ٢٠٢٠م. ويتألف دخل العملات الأجنبية بشكل أساسي من الدخل الناتج من معاملات صرف العملات الأجنبية للعملاء التي تُعادَل في الأسواق مع المعاملات المماثلة. ولهذا، لا توجد مخاطر سوقية مرتبطة بهذه المعاملات التي تسهم في هذا المصدر المهم للدخل. وعكست الأرباح القوية النجاح المستمر في «بيع المنتجات المبتكرة بشكل مترافق» لتلبية متطلبات العملاء، وتطوير منتجات جديدة لتلبية احتياجاتهم المتغيرة.

وقد شهد الطلب على هذه المنتجات زيادة ملحوظة؛ حيث أدرك العملاء الفوائد الملموسة لإدارة المخاطر والتحوط بفاعلية من تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. وخلال عام ٢٠٢٠م، واصلت المجموعة توسيع قاعدة عملائها، ما يعكس رغبةً أكبر في زيادة التنويع واستحساناً أكثر للأرباح من هذه المنتجات. وعلاوةً على ذلك، واصلت المجموعة خلق مزيد من التعاملات والصفقات مع العملاء الحاليين.

وارتفع الدخل من مصادر الدخل الأخرى إلى ١٤,٣ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٠م من ٨,٤ مليون في العام السابق. وقد تم إدراج تحليل إيرادات مصادر الدخل الأخرى في الإيضاح رقم ٢٥ من القوائم المالية الموحدة. وتكوّن هذا الدخل بشكل أساسي من ٦,٥ مليون دولار أمريكي من أصول شُطِبَت سابقاً، و ٤,٩ مليون دولار أمريكي نتجت عن أرباح الاستثمار في أسهم مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، و ٢,٢ مليون دولار أمريكي مكاسب محققة صافية من الاستثمار في أوراق الدين.

تكوين مجموع الدخل
(%)

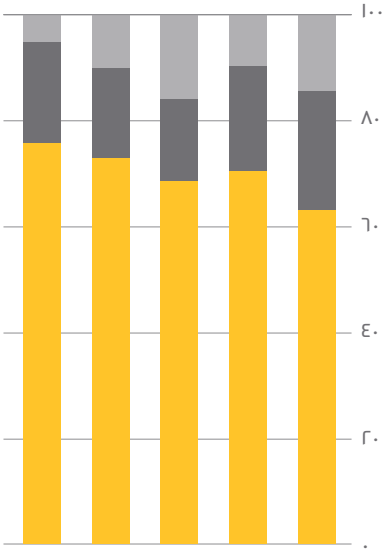

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
● صافي دخل الفوائد	٦٣,٣	٧٠,٣	٦٨,٧	٧٢,٩	**٧٥,٧**
● إيرادات الرسوم والعمولات	٢٢,١	٢٠,١	١٥,٤	١٦,٨	**١٩,٢**
● إيرادات المتاجرة، تحويل العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	١٤,٦	٩,٦	١٥,٩	١٠,٣	**٥,٢**
	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	**١٠٠,٠**

مصروفات التشغيل

نتيجة للمبادرات الناجحة في مجال تحسين التكلفة خلال العام، انخفض إجمالي مصروفات التشغيل إلى ٢٧٦,٩ مليون دولار أمريكي، أي أقل بـ ٩,٠ مليون دولار مقارنة مع عام ٢٠١٩م.

وشكّلت مصروفات الموظفين التي بلغت قيمتها ١٥٧,٩ مليون دولار أمريكي حوالي ٥٧% من إجمالي مصروفات التشغيل، بزيادة هامشية عن العام السابق. وارتفعت مصروفات المرافق ٢,٨ مليون دولار لتصل إلى ٢٥,٨ مليون خلال ٢٠٢٠م. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى افتتاح المقر الرئيس لبنك الخليج الدولي – السعودية في مركز العمليات في مدينة الخبر، إضافةً إلى نقل مقر بنك الخليج الدولي – المملكة المتحدة.

وبلغت قيمة المصروفات التشغيلية الأخرى ٩٣,٢ مليون دولار أمريكي، أي بانخفاض قدره ١٣,٥ مليون دولار أمريكي عما كانت عليه في عام ٢٠١٩م. ويرجع هذا الانخفاض على أساس سنوي بشكل رئيس إلى تقليص عدد من فئات المصاريف المختلفة، بما في ذلك المصاريف المتعلقة بتقنية المعلومات بعد شطب أصول تقنية معلومات معينة عام ٢٠١٩م ومصاريف السفر والإعلانات، وكذلك إلى التركيز على مبادرات تحسين التكلفة.

المخصصات

كما أشرنا سابقاً، فإنه في ضوء عملية إعادة تقييم تحصيلات الديون المتعثرة في محفظة البنك القديمة، رصدت المجموعة صافي مخصصات قدره ٣٣٩,٣ مليون دولار للقروض والسُّلَف مقارنة مع ٣٠,٣ مليون عام ٢٠١٩م. وشمل المرصود مخصصاً محدداً (الدرجة الثالثة) مجموعه ٢٨٣,٨ مليون دولار أمريكي، ٩٩% منه متعلق بالمحفظة القديمة، إضافةً إلى مخصص غير محدد (الدرجتين الأولى والثانية) قيمته ٥٥,٥ مليون دولار أمريكي.

وإضافةً إلى ذلك، تم رصد مخصص بقيمة ٣,٠ مليون دولار أمريكي للأصول الأخرى، ومثّل هذا مخصصاً يتعلق بالذمم المدينة، كما يشير الإيضاح رقم ٢٧ من القوائم المالية الموحدة.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

تطور المصاريف
(بملايين الدولارات الأمريكية)

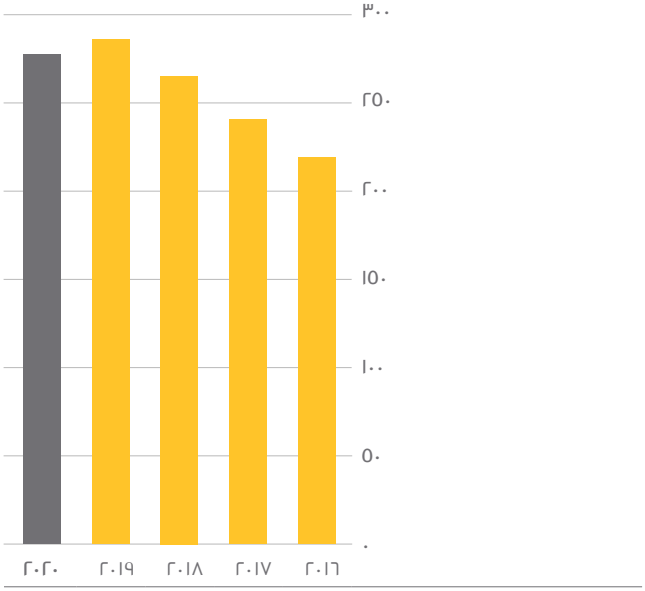

	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
مصاريف التشغيل	٢٧٦,٩	٢٨٥,٩	٢٦٥,٤	٢٤٠	٢١٩,٠

نسبة كفاية رأس المال
(%)

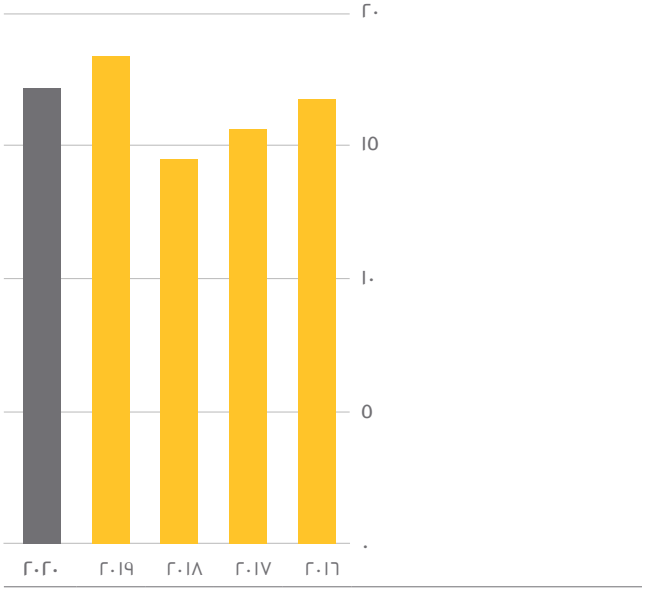

	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
نسبة كفاية رأس المال	١٧,٢	١٨,٤	١٤,٥	١٥,٦	١٦,٨

قوة المركز المالي

بلغ إجمالي حقوق الملكية ٣,٠١٢,٥ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، من بينها ٢,٠٧١,٨ مليون تعود إلى المساهمين في البنك.

وفي ضوء امتلاك إجمالي قاعدة رأس مال تنظيمي قدره ٢,٦٤١,٧ مليون دولار أمريكي، وإجمالي تعرض مرجح للمخاطر قدره ١٥,٣٩٣,٧ مليون دولار أمريكي، فقد بلغ معدل مخاطر الأصول المحتسب وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي المرتبطة باتفاقية (بازل ٣) ١٧,٢%، في حين بلغ معدل الفئة الأولى لرأس المال ١٦,٤%، وهي نسب عالية مقارنةً بالنسب الدولية. وتشكّل الفئة الأولى لرأس المال ٩٥,٨% من إجمالي قاعدة رأس المال التنظيمي. ووفقاً للمبادئ التوجيهية التنظيمية الدولية، فإن الأرباح والخسائر غير المحققة المصنفة (دخلاً شاملاً آخراً) يتم إدراجها في قاعدة رأس المال التنظيمي. ويستبعد إجمالي رأس المال التنظيمي ٥٢٠,٦ مليون دولار أمريكي من حقوق الملكية البالغة قيمتها ٩٤٠,٧ مليون دولار أمريكي، التي ترجع إلى حصة حقوق الملكية غير المسيطرة في «بنك الخليج الدولي – السعودية»، لأنه لا يُقبل تضمينها في قاعدة رأس المال التنظيمي وفق توجيهات رأس المال التنظيمي لاتفاقية (بازل ٣) من مصرف البحرين المركزي.

وتشمل نسبة المخاطر إلى الأصول الانكشافات المرجّحة للمخاطر السوقية والتشغيلية. وقد عمدت المجموعة بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي إلى تطبيق نهج يقوم على تبني آليات داخلية للتعامل مع مخاطر السوق، إضافةً إلى تبني منهج قياسي لتحديد متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية. وهذا يدل على أن الجهة التنظيمية مقتنعة بإطار إدارة المخاطر لدى المجموعة، وبأن هذا الإطار يتوافق تماماً مع التوجيهات والمتطلبات المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

ويقدم تقرير إدارة المخاطر وكفاية رأس المال الوارد في قسم لاحق من التقرير السنوي مزيداً من التفاصيل حول الملاءة المالية وإطار إدارة رأس المال للمجموعة. ويوجد توضيح لسياسات الحكومة فيما يتعلق بإدارة رأس المال في الإيضاح رقم ٢٩-٥ من القوائم المالية الموحدة. كما يبين الإيضاح بمزيد من التفصيل أن سياسة المجموعة تتمثّل في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية للحفاظ على ثقة المستثمرين والنظراء والسوق، وتعزيز النمو المستقبلي لأعمال المجموعة.

جودة الأصول

يبين الإيضاح رقم ٣٠ من القوائم المالية الموحدة التوزيع الجغرافي لمخاطر الأصول. أما بيان المخاطر الائتمانية في الأصول المالية المستند على التصنيف الداخلي للائتمان فهو مبين في الإيضاح رقم ٢٩-١ (ب). ويشير هذا إلى أن نسبة ٧٩,٣% من مجموع الأصول المالية التي تتكون من أصول سائلة وودائع وأوراق مالية وقروض والتزامات ائتمانية مشروطة كانت مصنفة عند درجة – ٤ أو أعلى، أي بما يعادل مستوى تصنيف الاستثمار أو أعلى.

ويمكن الاطلاع على المزيد حول تقييم جودة الأصول بالرجوع إلى الإيضاح رقم ٣٩-٧ من القوائم المالية الموحدة بشأن القيمة العادلة للأدوات المالية. وبناءً على منهجيات التقييم الموضحة في هذا الإيضاح، فإن صافي القيم العادلة لجميع الأدوات المالية داخل وخارج الميزانية العمومية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م لم يكن مختلفاً بشكل كبير عن قيمتها الدفترية.

وفي نهاية عام ٢٠٢٠م، شكّلت نسبة النقد والأصول السائلة الأخرى، واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس، والودائع نسبة ٤٦,٣% من إجمالي الأصول، وشكّلت الأوراق المالية الاستثمارية ١٥,٢%، في حين شكّلت القروض والسُّلَف ٣٥,٣%.

الأوراق المالية الاستثمارية

بلغت القيمة الإجمالية للأوراق المالية الاستثمارية ٤,٤٨٦,٨ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م. وتُمثِّل محفظة الأوراق المالية الاستثمارية في المقام الأول احتياطي السيولة لدى المجموعة. وبناءً على ذلك، فهي تتألف أساساً من سندات دين مصنفة على أساس الاستثمار، صادرة من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية الرئيسة والكيانات المرتبطة بالحكومات.

وتتكون الأوراق المالية الاستثمارية من نوعين من محافظ سندات الدين واستثمارات محدودة في حقوق الملكية وصناديق الأسهم. وتتضمن كبرى محافظ سندات الدين أوراقاً مالية بسعر فائدة متغير أو ثابت تم تبادلها لجني الفروق الثابتة من سعر الفائدة على سعر الليبور. وقد بلغت قيمة هذه الأوراق المالية الاستثمارية ٣,٥٧٢,٢ مليون دولار أمريكي أو ٨٢,٤% من إجمالي الاستثمار في سندات الدين في نهاية ٢٠٢٠م. أما بالنسبة للمحفظة الصغرى من سندات الدين فهي تُمثل استثمار صافي رأس المال الحر

استعراض الوضع المالي (تتمة)

للمجموعة في السندات بسعر فائدة ثابت. وقد بلغت قيمة هذه المحفظة ٧٦٠,٨ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠٢٠م، وتتكون من استثمارات في سندات بسعر فائدة ثابت خاصة بحكومات دول مجلس التعاون الخليجي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي نهاية عام ٢٠٢٠م، بلغت قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية ١٥٣,٨ مليون دولار أمريكي، وتضمنت أسهماً مدرجة بلغت قيمتها ٢٧,٠ مليون دولار أمريكي تم الحصول عليها خلال السنوات الماضية لتسوية قرض سابق مضمون مستحق السداد. ويتم تسييل هذه الأوراق المالية تدريجياً مع مرور الوقت. وتتألف غالبية الاستثمارات المتبقية في حقوق الملكية وبشكل كبير من أسهم مدرجة تبلغ قيمتها ٧٦,٤ مليون دولار، إضافةً إلى استثمارات مرتبطة بالأسهم الخاصة.

وهناك تحليل لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية حسب فئة التصنيف في الإيضاح رقم ١٠-١ من القوائم المالية الموحدة. وقد حصل ما قيمته ٣,٦٥٢,٧ مليون دولار أمريكي أو ٨٤,٣% من سندات الدين في نهاية عام ٢٠٢٠م على تصنيف A-/A3 أو أعلى. وبناءً على تصنيف الجهة المصدرة، فإن باقي سندات الدين المصنفة بمستوى الاستثمار مثّلت أوراقاً مالية إضافية بقيمة ٣٣٨,٨ مليون دولار أمريكي أو ٧,٨% من سندات الدين. كما صُنِّف ما قيمته ٣٤١,٥ مليون دولار أو ٧,٩% من سندات الدين على أنها دون مستوى الاستثمار، أي أقل من BBB-/Baa3، ويتكون معظمها من سندات دين صادرة عن إحدى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

ولم تكن هناك أوراق مالية استثمارية متأخرة السداد أو متعثرة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م. وتم تصنيف جميع سندات الدين ضمن الدرجة الأولى لأغراض المخصصات.

القروض والسُّلَف

ارتفع مبلغ القروض والسُّلَف إلى ١٠,٤٣٣,٥ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٠م، وذلك من مبلغ ٩,٨٧٦,١ مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق. وكان إجمالي القروض والسُّلَف أعلى بـ ٤٧٥,٦ مليون دولار أمريكي مقارنةً بنهاية عام ٢٠١٩م. ويواصل البنك توخي الحذر في تمديد القروض الجديدة خلال العام، وهو ما ينعكس في قوة دفتر القروض، إذ إن ٨٨% من صافي القروض مصنفة ضمن الدرجة الأولى.

وبناءً على آجال الاستحقاق التعاقدية لحلول تاريخ صدور الميزانية العمومية، كان ما نسبته ٥٩,٩% من محفظة القروض مستحق السداد خلال عام واحد، بينما كان ٧٨,٥% مستحق السداد خلال ثلاث سنوات. وشكّلت القروض المستحقة إلى ما بعد خمس سنوات نسبة ٨,١% فقط. وقد وردت تفاصيل تصنيف القروض والسُّلَف حسب القطاع في الإيضاح رقم ٢-١١ من القوائم المالية الموحدة، بينما ورد التوزيع الجغرافي للقروض والسُّلَف في الإيضاح رقم ٣٠. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، مثّل الانكشاف على قطاع الطاقة والنفط والبتروكيماويات ما نسبته ١٧,٣% من إجمالي محفظة القروض مقارنةً بـ ١٨,١% في نهاية عام ٢٠١٩م. ويعكس هذا الانكشاف التركيز الاستراتيجي السابق للمجموعة على تمويل المشروعات والإقراض المشترك في دول مجلس التعاون الخليجي. ويجري العمل على التخلص من هذه القروض القديمة ذات هامش الفائدة المنخفض. وفي نهاية العام، تشكّلت أكبر الانكشافات القطاعية في قطاع الطاقة والنفط والبتروكيماويات، إذ شكّل ١٧,٣% من إجمالي القروض، تلاه قطاع التجارة والخدمات، حيث شكّل ١٦,٨% من إجمالي القروض. أما انكشاف البنك المنخفض نسبياً على قطاع البناء وقطاع العقارات فقد خُفِّضَ أكثر خلال العام، بنسبة ٢,١ و ٣,١ على التوالي.

ويتضمن الإيضاح رقم ٢٩-١ (ب) في القوائم المالية الموحدة تقييماً لمستوى مخاطر الائتمان للقروض والسُّلَف، وذلك بناءً على تصنيفات ائتمانية داخلية. وحصل ما قيمته ٦,١٠٥,٢ مليون دولار أمريكي أو ٥٩,٠% من إجمالي القروض على درجة - ٤ أو أعلى، أي ما يعادل التصنيف بمستوى الاستثمار. وتم تصنيف ما قيمته ١,١١٧,١ مليون دولار أمريكي أو ١٠,٧% فقط من إجمالي القروض والسُّلَف، بعد حسم مخصصات انخفاض القيمة، على أنها انكشافات من الدرجة الثانية وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، أي أنها انكشافات لقروض شهدت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها. وإضافةً إلى ذلك، بلغت قيمة المخصصات الصافية

التوزيع حسب فئة الأصول
(%)

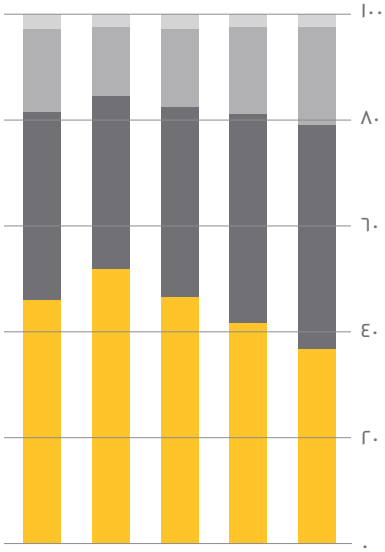

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
إيداعات وأصول سائلة أخرى	٣٦,٩	٤١,٨	٤٦,٨	٥١,٨	**٤٦,٣**
قروض وسلف	٤٢,٥	٣٩,٥	٣٥,٦	٣٢,٧	**٣٥,٣**
أوراق مالية	١٨,٢	١٦,٤	١٤,٨	١٣,١	**١٥,٥**
أخرى	٢,٤	٢,٣	٢,٨	٢,٤	**٢,٨**
	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	**١٠٠,٠**

لانخفاض القيمة للانكشافات المصنفة من الدرجة الثالثة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، ١٣٣,٤ مليون دولار أو ١,٣% فقط من إجمالي القروض والسُّلَف. وتُعرف انكشافات الدرجة الثالثة بأنها تلك الانكشافات التي تُرصَد لها مخصصات لها بشكل خاص على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

وقد بلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ما قيمته ٣٣٧,٨ مليون دولار أمريكي. وبلغت المخصصات المحددة للنظراء (الدرجة الثالثة) ٢٣٠,١ مليون دولار أمريكي، في حين بلغت المخصصات غير المحددة (الدرجتان الأولى والثانية) ١٠٧,٧ مليون دولار. وبلغ إجمالي المخصصات ٢٣٠,١ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثّل ٦٣,٣% من إجمالي القيمة الدفترية للقروض متأخرة السداد. وخلال عام ٢٠٢٠م، حُوِّلَ ٤٢١,٥ مليون دولار من القروض المخصصة بنسبة ١٠٠% إلى السجلات، وقد أسفر ذلك عن استخدام قيمة معادلة من مخصصات الدرجة الثالثة.

وتُحسب المخصصات المحددة بناءً على المبلغ القابل للتحصيل من القرض. ويُحدَّد المبلغ القابل للتحصيل كقيمة حالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخفّضة على أساس سعر الفائدة عند بداية تقديم القرض.

ولغرض حساب المخصصات غير المحددة (الدرجتان الأولى والثانية)، فإن المجموعة لا تأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات باستثناء الأموال النقدية أو الأسهم المتداولة. ومع أن الأوراق المالية والأسهم غير المدرجة والأصول المادية تستخدم كضمانات لأغراض التخفيف من المخاطر والحماية، إلا أنها لا تؤخذ في الاعتبار عند احتساب المخصصات غير المحددة.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، بلغت القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الصافية للقروض متأخرة السداد ٣٦٣,٥ مليون دولار أمريكي و ١٣٣,٤ مليون دولار أمريكي على التوالي.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

توزيع استحقاق القروض

	بملايين الدولارات الأمريكية	%
السنة الأولى	٦,٢٤٩,٣	٥٩,٩
السنوات ٢ و ٣	١,٩٤٥,٠	١٨,٦
السنوات ٤ و ٥	١,٣٩٦,٤	١٣,٤
أكثر من ٥ سنوات	٨٤٢,٨	٨,١
	١٠,٤٣٣,٥	**١٠٠,٠**

تطور القروض متأخرة السداد

(بملايين الدولارات الأمريكية)

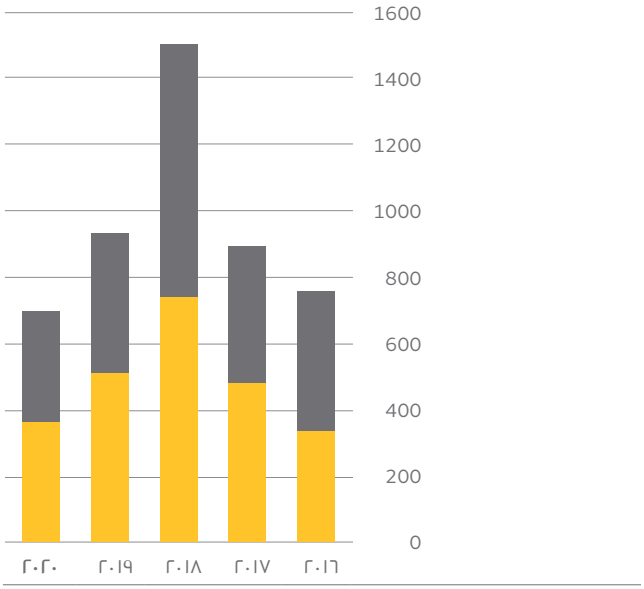

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الصافي الإجمالي للقروض متأخرة السداد	٣٣٩,٣	٤٧٩,٤	٧٤١,٣	٥١١,٤	**٣٦٣,٥**
المخصصات	٤٢١,٠	٤١٣,٦	٧٦٣,٩	٤١٩,٦	**٣٣٧,٨**

وتعكس مخصصات القروض متأخرة السداد المستوى العالي من الضمانات الفعالة التي يتم الاحتفاظ بها كإجراء للتخفيف من المخاطر. وتُعرف القروض متأخرة السداد بأنها القروض التي مر على موعد سداد مبلغها الأصلي أو فائدتها أكثر من ٩٠ يوماً. وبموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، ينبغي تسجيل الفائدة على القروض المتعثرة ضمن الدخل بناءً على صافي القيمة الدفترية للقرض ونسبة الفائدة، التي استخدمت لحسم تدفقات النقد المستقبلية لأغراض حساب القيمة القابلة للتحصيل. ومع ذلك، وبموجب توجيهات مصرف البحرين المركزي، فإن الفائدة على القروض متأخرة السداد لا تُسجَّل ضمن الدخل إلاّ على أساس نقدي. ونظراً للمخصصات المرتفعة التي توفرها المجموعة لتغطية القروض المتعثرة، فإن الفرق بين القاعدتين المحاسبيتين لا يمثّل اختلافاً جوهرياً.

توزيع السندات الاستثمارية حسب التصنيف

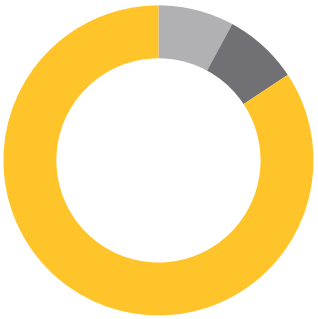

	بملايين الدولارات الأمريكية	%
AAA إلى Aaa/A- إلى A3	٣,٦٥٢,٧	٨٤,٣%
BBB+ إلى Baa1/BBB- إلى Baa3	٣٣٨,٨	٧,٨%
BB+ إلى Ba1/BB- إلى Ba3	٣٤١,٥	٧,٩%
	٤,٣٣٣,٠	**١٠٠,٠%**

فئات الأصول الأخرى

يتناول الإيضاح رقم ٦ من القوائم المالية الموحدة تحليلاً للأصول النقدية والسائلة الأخرى التي بلغت ٦,٥٧١,٩ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠٢٠م. وتتضمن إجمالاً النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية في المناطق الجغرافية الرئيسة التي تعمل فيها المجموعة. وبشكل رئيس يرجع الانخفاض في الأصول النقدية والسائلة الأخرى بقيمة ١,٥١٣,٢ مليون دولار أمريكي على أساس سنوي إلى انخفاض ودائع العملاء والبنوك خلال العام.

وبلغ إجمالي الودائع ٥,٩٥٣,٤ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٠م، وهي متنوعة جغرافياً بشكل جيد، كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣٠ من القوائم المالية الموحدة. وكان الجزء الأكبر من هذه الودائع مودعاً لدى النظراء المصرفيين في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وأمريكا الشمالية، وهي المناطق الجغرافية الرئيسة لعمليات المجموعة. ومثلت الودائع ٢٠,١% من إجمالي الأصول في نهاية عام ٢٠٢٠م، ودُعِمَت بما قيمته ١,١٧٠,٠ مليون دولار أمريكي من الأوراق المالية التي تم شراؤها بموجب اتفاقيات إعادة البيع. وهذه الودائع مضمونة، ما يقلل من تعرض المجموعة لمخاطر قطاع المؤسسات المالية.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

توزيع مخاطر الأصول والالتزامات

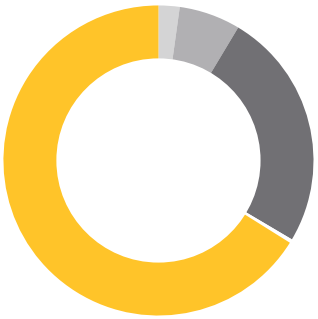

	بملايين الدولارات الأمريكية	%
مجلس التعاون الخليجي	٢٢,٣٩٨,٦	٦٦,١
دول الشرق الأوسط الأخرى وشمال إفريقيا	١٢٩,٩	٠,٤
أوروبا	٨,٤٤٢,٠	٢٤,٩
شمال أمريكا	٢,١٦٩,٥	٦,٤
آسيا	٧٥١,٠	٢,٢
	٣٣,٨٩١,٠	**١٠٠,٠**

التوزيع الجغرافي للودائع

	بملايين الدولارات الأمريكية	%
دول مجلس التعاون الخليجي	١٢,٦٧٣,٥	٦٢,٥
دول الشرق الأوسط الأخرى وشمال إفريقيا	٧٥٩,٧	٣,٧
دول أخرى	٦,٨٥٣,٣	٣٣,٨
	٢٠,٢٨٦,٥	**١٠٠,٠**

ويوجد تحليل للأوراق المالية المتداولة في الإيضاح رقم ٩ من القوائم المالية الموحدة، إذ بلغت قيمة الأوراق المالية المتداولة ١٠٧,٠ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، ويتألف معظمها من استثمارات تديرها شركات تابعة للمجموعة، وهي «جي آي بي كابيتال»، و«بنك الخليج الدولي - المملكة المتحدة».

الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، بلغ إجمالي الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر ٣٣,٨٩١ مليون دولار أمريكي. وتضمنت هذه جميع الأصول المدرجة في الميزانية العمومية (باستثناء الأصول الأخرى)، إضافةً إلى التزامات ائتمانية مشروطة. وكما أشير سابقاً، فإن هناك تحليل للأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر حسب الفئة والموقع الجغرافي في الإيضاح رقم ٣٠ من القوائم المالية الموحدة. وكما يتجلى في هذا الإيضاح، فإن مبلغ ٢٢,٣٩٨,٦ مليون دولار أمريكي أو ٦٦,١% من إجمالي الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر تُمثل الانكشاف على النظراء والكيانات الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي. أما النسبة المتبقية من الأصول المعرضة للمخاطر فتتمثل إلى حد كبير في ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأوروبية الرئيسة، والأوراق المالية الاستثمارية الصادرة عن جهات مصدرة عالية التصنيف في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. ويوجد تحليل للمشتقات ومنتجات صرف العملات الأجنبية ورد في الإيضاح رقم ٣٣ من القوائم المالية الموحدة، في حين قدّم الإيضاح رقم ٣٤ تحليلاً إضافياً للالتزامات الائتمانية المشروطة وما يقابلها من مخاطر مرجّحة.

التمويل

بلغ إجمالي ودائع البنوك والعملاء ٢٠,٢٨٦,٥ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م. وبلغت ودائع العملاء ١٩,٥٧٧,٩ مليون دولار أمريكي، ما يمثل ٩٦,٥% من إجمالي الودائع، بينما بلغت ودائع البنوك ٧٠٨,٦ مليون دولار أمريكي، ما يمثل ٣,٥%.

ويتناول الإيضاح رقم ١٤ من القوائم المالية الموحدة تحليلاً لإجمالي الودائع حسب الموقع الجغرافي. وجاء ما قيمته ١٢,٦٧٣,٥ مليون دولار أو ٦٢,٥% من إجمالي الودائع من النظراء في دول مجلس التعاون الخليجي. أما الودائع التي جاءت من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أوروبا على وجه الخصوص)، فقد بلغت قيمتها ٦,٨٥٣,٣ مليون دولار أمريكي أو ٣٣,٨% من إجمالي الودائع. وترتبط الودائع من النظراء في الدول التي تقع خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى حد كبير بنشاط الإيداع لدى "بنك الخليج الدولي - المملكة المتحدة». ولا تُمثل هذه الودائع مصدر تمويل رئيس للمجموعة، ويتم مقارنتها بالودائع واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس والأصول السائلة الأخرى مع النظراء من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البالغة قيمتها ٩,٧١١,٩ مليون دولار أمريكي والمودعة لآجال قصيرة في الأسواق المالية. وعليه، فإن المجموعة عبارة عن مودِع صِرف للأموال في السوق المالية الدولية بين البنوك، ولذا لا يوجد لها اعتماد صافٍ في التمويل على هذه السوق.

وبلغت قيمة الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ما قيمته ١٧٥,٢ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م. وتستخدم المجموعة أوراقها الاستثمارية عالية الجودة وعالية التصنيف لتعزيز قدرتها على التمويل بضمان الأوراق المالية بشكل فاعل من ناحيتي التكلفة وأجل الاستحقاق، إضافةً إلى مواصلة إثبات قدرتها على إعادة شراء الأوراق المالية بصفتها جزءاً من خططها الاحترازية الخاصة بالسيولة.

وقد بلغ إجمالي التمويل طويل الأجل ٤,٩٢٤,٩ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م. ومثّل التمويل بأجل وحقوق الملكية ١٨٩,٧% من القروض التي تُستحق بعد أكثر من عام.

ويمكن الاطلاع على مزيد من الإيضاحات المتعلقة بالسيولة والتمويل في تقرير إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.

تقرير حوكمة الشركات

عند تأسيس بنك الخليج الدولي (البنك) في عام ١٩٧٥م، تم إرساء قواعد ممارسة الحوكمة السليمة في اتفاقية تأسيسه ونظامه الأساسي، اللذين تم توقيعهما آنذاك من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لتأسيس البنك. وقد أولى البنك منذ تأسيسه أهمية كبرى للحوكمة السليمة باعتبارها عنصراً فعالاً في التعامل العادل مع جميع الأطراف ذات العلاقة، ووسيلة لتحقيق الكفاءة والمصداقية المهنية.

ممارسات الحوكمة السليمة

اعتمد بنك الخليج الدولي على مر السنين تطبيق معايير حوكمة الشركات المتعلقة بالمؤسسات المالية على الرغم من أنه ليس من الشركات المدرجة. إذ يقوم البنك بنشر تقرير الحوكمة ضمن تقريره السنوي منذ عام ٢٠٠٣م.

في الوقت الحالي؛ يعتمد بنك الخليج الدولي العديد من المعايير والإجراءات التي تعكس أعلى مستويات ممارسات حوكمة الشركات، مثل تحديد الصلاحيات الشاملة لمجلس الإدارة، وأعضاء المجلس، وأعضاء اللجان التابعة للمجلس، ووضع لائحة قواعد السلوك باللغتين العربية والإنجليزية (قواعد السلوك والأخلاق وتفادي تضارب المصالح)، ونشرها على الموقع الإلكتروني للبنك، إضافةً إلى وضع سياسة التشغيل بما يتوافق مع المتطلبات الجديدة لمصرف البحرين المركزي.

علاوة على ما سلف؛ قام البنك بوضع معايير إضافية شملت – من بين أمور أخرى – تحديث لائحة نظام العمل والمهام لمجلس الإدارة، وتحديث لوائح عمل اللجان التابعة للمجلس، وتحديث برنامج الإبلاغ عن التجاوزات، وإنشاء لجنة لحوكمة الشركات تابعة لمجلس الإدارة، وتأسيس وحدة خاصة للحوكمة، وتحديث إطار عمل المكافآت المتغيرة بما يتلاءم على نحو تام مع الممارسات السليمة للحوكمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

وتبنى مجلس إدارة البنك سياسة للإبلاغ عن المخالفات؛ حيث عينت الإدارة مسؤولين يمكن للموظفين التواصل معهم للإبلاغ عن أية مخالفات. وتوفر السياسة حماية كافية للموظفين الذين يبلغون عن أية مخالفات بحسن نية. ويراجع مجلس الإدارة السياسة بشكل دوري.

تخضع مهام مجلس الإدارة ولجانه للمراجعة السنوية للتأكد من الالتزام المستمر بهذه المهام، وبأفضل الممارسات، وبأية متطلبات رقابية مستجدة. واطلع مجلس الإدارة على آخر التحديثات في اجتماعه الذي انعقد في ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠م.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

وتم نشر لائحة نظام العمل والمهام لمجلس الإدارة بأكملها على موقع البنك الالكتروني (www.gib.com)، وهي تعكس إلى حد كبير الحوكمة الواردة في مجلد الضوابط العليا من الدليل الإرشادي الصادر عن مصرف البحرين المركزي (المجلد الأول).

وعملاً للمتطلبات المنصوص عليها في الدليل الإرشادي الصادر عن مصرف البحرين المركزي بشأن الإفصاح السنوي لمجلس الإدارة بخصوص توظيف أقارب شاغلي المناصب القيادية بالبنك ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين، أفصح الرئيس التنفيذي لمجلس الإدارة عن عدم وجود صلة قرابة تجمع بين أي من موظفي البنك وشاغلي المناصب القيادية المذكورين خلال العام ٢٠٢٠م.

اعتمد بنك الخليج الدولي الإجراءات التي من شأنها ترسيخ ثقافة الحوكمة المهنية لدى البنك، كما تؤكد هذه الإجراءات مدى التزام البنك بالشفافية المالية ومبادئ الإنصاف والإفصاح عن المعلومات المالية، وتوفيرها لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الجهات الرقابية، والعملاء، وشركاء الأعمال، ووكالات التصنيف الائتماني وغيرها من الجهات المعنية.

في شهر مارس من كل عام يقوم مجلس الإدارة بإعداد تقرير حول مدى التزام البنك بقواعد مصرف البحرين المركزي بشأن الحوكمة؛ يتم من خلاله الإفصاح في حال وجود أي متطلبات لم يتم الالتزام بها، إن وجد، ومسوغاتها، ويتم تقديم هذا التقرير في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين. وتم ذكر الإيضاحات المضمنة في تقرير (الالتزام والتفسير) بالنسبة لقواعد الحوكمة في نهاية تقرير الحوكمة من هذا التقرير السنوي.

يُفصح بنك الخليج الدولي في التقرير السنوي عن المعلومات الإضافية المطلوب الإفصاح عنها بموجب القسم PD-1,3,8 من لائحة الإفصاحات العامة لمصرف البحرين المركزي - المجلد الأول، كما يفصح مجلس الإدارة للسادة المساهمين عن المعلومات المطلوب الإفصاح عنها لهم سنوياً وفقاً للقسم PD-6,1,1 من الدليل الإرشادي.

المساهمون

يوضح الجدول التالي بيانات مساهمي البنك، ونسبة ملكية كل منهم:

اسم المساهم	نسبة الملكية
صندوق الاستثمارات العامة المملكة العربية السعودية	٩٧,٢٢٦%
الهيئة العامة للاستثمار دولة الكويت	٠,٧٣٠%
شركة قطر القابضة دولة قطر	٠,٧٣٠%
شركة ممتلكات البحرين القابضة مملكة البحرين	٠,٤٣٨%
جهاز الاستثمار العُماني* سلطنة عمان	٠,٤٣٨%
وزارة المالية دولة الإمارات العربية المتحدة	٠,٤٣٨%

* كانت تعود ملكية أسهم سلطنة عُمان في البنك سابقاً لصندوق الاحتياطي العام للدولة. وخلال عام ٢٠٢٠م، أصدرت السلطنة مرسوماً سلطانياً بإنشاء جهاز الاستثمار العماني، وتحويل جميع الاستثمارات المتعلقة بالصندوق الاحتياطي العام إلى جهاز الاستثمار العماني بما في ذلك مساهمة الصندوق في بنك الخليج الدولي.

الهيكل التنظيمي: القواعد والأدوار

يهدف الهيكل التنظيمي للحوكمة لدى بنك الخليج الدولي إلى تحديد وفصل مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة من جهة وصلاحيات الإدارة التنفيذية من جهة أخرى، ويعمل على ضمان تحقيق فصل هذه المسؤوليات:

- وجود مجلس إدارة فعال تم تشكيله وفقاً للمتطلبات يتولى مسؤولية توجيه البنك والإشراف على أعماله؛ حيث يتلقى من الإدارة التنفيذية المعلومات اللازمة لتمكينه من القيام بمسؤولياته، ومسؤوليات اللجان التابعة له على أكمل وجه، كذلك فإن المجلس يفوض الإدارة بالسلطات والصلاحيات اللازمة لتنفيذ الأعمال اليومية للبنك.
- وجود هيكل إدارة تنفيذية فعال تم تعيينه وفقاً للمتطلبات يتولى مسؤولية الإدارة اليومية لأعمال البنك، وتنفيذ استراتيجية، وسياسة وأعمال الرقابة الداخلية التي يقرها مجلس الإدارة.
- وجود تقسيم واضح بين مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ومهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية من جهة، وبين مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي من جهة أخرى.
- وجود نظام صلاحيات ومسؤوليات محددة وموثقة (وكذلك صلاحيات التفويض حسب الأحوال) للإدارة التنفيذية العليا.

ونورد الهيكل التنظيمي وهيكل الحوكمة للبنك في الصفحة رقم ٦٧-٦٨ من هذا التقرير السنوي.

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة بموجب النظام الأساسي للبنك من عشرة أعضاء كحد أقصى، يتم تعيينهم أو انتخابهم كل ثلاث سنوات. كما يُمنح كل مساهم يملك ١٠% من رأس المال الحق بموجب النظام الأساسي بتعيين عضو في المجلس. وللمساهم الذي يمارس هذا الحق كذلك صلاحية إنهاء هذا التعيين واستبدال عضو مجلس الإدارة المعني. ويخضع تعيين الأعضاء للموافقة المسبقة من مصرف البحرين المركزي. وفي أغسطس ٢٠١٨م عين صندوق الاستثمارات العامة، بصفته مساهماً بنسبة ٩٧,٢٢٦%، مجلس الإدارة الحالي للفترة من أغسطس ٢٠١٨م حتى أغسطس ٢٠٢١م.

وأبرم البنك اتفاقية تعيين مكتوبة مع كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تحدد صلاحيات وواجبات ومسؤوليات ونطاق مساءلة أعضاء مجلس الإدارة، إضافةً إلى المسائل الأخرى المتعلقة بتعيينهم، بما في ذلك تحديد فترة العضوية والوقت المتوقع منهم كأعضاء في مجلس الإدارة تخصيصه للبنك، وتحديد مهامهم في لجان المجلس وتعويضاتهم، ومستحقاتهم المالية والمصاريف التي يتم تغطيتها من قبل البنك، وإمكانية حصولهم على المشورة المهنية المستقلة عند الحاجة.

وكما في نهاية العام، تألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء، سبعة منهم أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك الرئيس ونائبه، وعضو تنفيذي واحد، يتمتعون معاً بخبرات تشمل وقدرات مهنية متنوعة على نطاق واسع. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن السيرة الذاتية لأعضاء المجلس في الصفحات ٦٢-٦٤ من هذا التقرير السنوي.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

تخضع معايير استقلالية الأعضاء للمراجعة السنوية من قبل مجلس الإدارة. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، يتألف مجلس الإدارة ثلاثة أعضاء مصنفين كغير مستقلين وفقاً للأنظمة الرقابية لمصرف البحرين المركزي، فيما تم تصنيف بقية الأعضاء كمستقلين
(راجع الجدول في أسفل الصفحة).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الأداء العام، وتحديد التوجه الاستراتيجي للبنك.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد أهداف البنك واعتماد الاستراتيجية العامة ومراجعتها سنوياً، ووضع الهيكل الإداري ومسؤولياته والأنظمة والأدوات الرقابية. وإلى ذلك يقوم مجلس الإدارة بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية، ومدى تطبيقها للاستراتيجية المحددة. وكذلك يقوم بمراقبة أي تضارب في المصالح تفادياً لسوء استغلال السلطة في إبرام معاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية إعداد التقارير المالية الموحدة بصورة عادلة، التي تعكس الوضع المالي الحقيقي للبنك وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية تحديد إطار الرقابة الداخلية حسبما يراه المجلس ضرورياً، التي من شأنها تمكين إعداد البيانات المالية الموحدة دون أخطاء جوهرية نتيجة الاحتيال أو الخطأ المقصود.

ويقوم مجلس الإدارة أيضاً بالدعوة لانعقاد اجتماعات الجمعية العامة ويعد جدول الأعمال لهذه الاجتماعات ويضمن المساواة في المعاملة بين جميع المساهمين بمن فيهم أقلية المساهمين .

وأخيراً، يفوض المجلس لإدارة البنك مسؤولية القيام بالإدارة اليومية للبنك وفقاً للسياسات والتوجيهات والقواعد التي يضعها.

وفي إطار التحضير لعقد اجتماع لمجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، يتم تزويد أعضاء المجلس بالتقارير الدورية وكافة المعلومات اللازمة لهذه الاجتماعات مسبقاً، إضافةً إلى المعلومات المحددة التي يطلبها الأعضاء من حين لآخر. كما يتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالتقارير المالية الشهرية وغيرها من التقارير الإدارية الدورية، التي تمكنهم من تقييم أداء البنك وإدارته التنفيذية مقابل الأهداف المعتمدة. ويعقد مجلس الإدارة، وفقا للنظام الأساسي للبنك، ما لا يقل عن أربعة اجتماعات سنوياً، مع جواز عقد اجتماعات إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

خلال اجتماعات المجلس المنعقدة في عام ٢٠٢٠م، امتنع أربعة أعضاء عن التصويت على خمسة مقترحات تسهيلات ائتمانية تم طرحها خلال الاجتماعات، نتيجة لإفصاحهم عن وجود تضارب في مصالحهم الشخصية والمهنية لإرتباطهم بالمقترضين. هذا، ولم لم تطرح على المجلس أية مسائل جوهرية تتعلق بنشاطات أعمال البنك.

يتضمن الجدول التالي قائمة بأعضاء مجلس الإدارة وسجل حضورهم للاجتماعات خلال عام ٢٠٢٠م.

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٠م

أعضاء مجلس الإدارة	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة التدقيق	لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت	لجنة سياسات المخاطر	لجنة الابتكار	تنفيذي/ غير تنفيذي	مستقل/ غير مستقل
الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر	٦ (٦)	٥ (٥)				٧ (٧)	غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	٦ (٦)		٦ (٦)	٣ (٣)			غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحليسي	٦ (٦)	٥ (٥)				٧ (٧)	تنفيذي	غير مستقل
الدكتور نجم بن عبدالله الزيد	٦ (٦)			٣ (٣)	٤ (٤)		غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	٦ (٦)		٦ (٦)			٧ (٧)	غير تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن	٦ (٦)			٣ (٣)			غير تنفيذي	غير مستقل
السيد فرانك شواب	٦ (٦)				٤ (٤)	٧ (٧)	غير تنفيذي	مستقل
السيد راجيف كاكار	٦ (٦)	٥ (٥)	٦ (٦)		٤ (٤)		غير تنفيذي	مستقل

تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى الحد الأقصى لعدد الاجتماعات خلال العام.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

لجان مجلس الإدارة

تستمد لجان المجلس سلطاتها وصلاحياتها من مجلس الإدارة. توضح الجداول التالية عضوية وسجل حضور اجتماعات لجان المجلس.

عضوية لجان مجلس الإدارة للعام ٢٠٢٠

لجان مجلس الإدارة	أعضاء اللجنة	مراكز الأعضاء
اللجنة التنفيذية	الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر	رئيس
	الأستاذ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحليسي	عضو
	السيد راجيف كاكار	عضو
لجنة التدقيق	الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	رئيس
	الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	عضو
	السيد راجيف كاكار	عضو
لجنة حوكمة الشركات، الترشيح والمكافآت	الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	رئيس
	الدكتور نجم بن عبدالله الزيد	عضو
	الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن	عضو
لجنة سياسات المخاطر	الدكتور نجم بن عبدالله الزيد	رئيس
	السيد فرانك شواب	عضو
	السيد راجيف كاكار	عضو
لجنة الابتكار	السيد فرانك شواب	رئيس
	الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر	عضو
	الأستاذ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحليسي	عضو
	الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	عضو
	السيدة انجو باتوردهان	مدعوة

اجتماعات المجلس ولجانه خلال عام ٢٠٢٠م

نوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع
مجلس الإدارة	١. ١٨ فبراير ٢٠٢٠
	٢. ٢٠ أبريل ٢٠٢٠
	٣. ٢٧ يوليو ٢٠٢٠
	٤. ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠
	٥. ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠
	٦. ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٠
اللجنة التنفيذية	١. ١٨ فبراير ٢٠٢٠
	٢. ٢٠ أبريل ٢٠٢٠
	٣. ٢٧ يوليو ٢٠٢٠
	٤. ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠
	٥. ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠
لجنة التدقيق	١. ١٧ فبراير ٢٠٢٠
	٢. ١٩ أبريل ٢٠٢٠
	٣. ١٧ يونيو ٢٠٢٠
	٤. ٢٦ يوليو ٢٠٢٠
	٥. ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٠
	٦. ١٤ ديسمبر ٢٠٢٠
لجنة حوكمة الشركات، الترشيح والمكافآت	١. ١٧ فبراير ٢٠٢٠
	٢. ١٩ مارس ٢٠٢٠
	٣. ١٤ ديسمبر ٢٠٢٠
لجنة سياسات المخاطر	١. ١٧ فبراير ٢٠٢٠
	٢. ١٩ أبريل ٢٠٢٠
	٣. ٢٦ يوليو ٢٠٢٠
	٤. ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٠
لجنة الابتكار	١. ١٧ فبراير ٢٠٢٠
	٢. ١٩ أبريل ٢٠٢٠
	٣. ١١ يونيو ٢٠٢٠
	٤. ٢٦ يوليو ٢٠٢٠
	٥. ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠
	٦. ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٠
	٧. ١٤ ديسمبر ٢٠٢٠

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

اللجنة التنفيذية

تشمل صلاحيات اللجنة التنفيذية، من بين أمور أخرى، ما يلي:

١. مساعدة مجلس الإدارة في وضع السياسات التنفيذية للبنك ومتابعة تنفيذها.

٢. تقديم المساعدة لمجلس الإدارة في مراجعة وتقييم وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن الأمور الاستراتيجية للبنك، أو بشأن التطورات المهمة في توجهات وأهداف البنك الاستراتيجية.

٣. الموافقة على مبالغ الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الرئيس التنفيذي للبنك، وذلك في نطاق الصلاحيات المخولة لها من قبل مجلس الإدارة.

٤. تنفيذ المهام الإضافية التي يكلفها بها مجلس الإدارة.

٥. ممارسة صلاحيات مجلس الإدارة في الأمور التي لم يصدر فيها المجلس توجيهات محددة خلال الظروف الطارئة التي يتعذر فيها عقد اجتماع مجلس الإدارة، وذلك وفق القوانين ذات الصلة واتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للبنك. ولمجلس الإدارة بالإجماع القيام بتغيير أو تعديل أي من قرارات اللجنة التنفيذية التي يتم اتخاذها بشأن هذه الأمور.

وفي جميع الأحوال، يتعين على أعضاء اللجنة التنفيذية ممارسة مهامهم، واتخاذ القرارات وفقاً لتقديرهم على نحو يكفل حفظ مصالح البنك ومساهميه الفضلى.

لجنة التدقيق

يتمثل دور لجنة التدقيق، في مراجعة المركز المالي للبنك وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الأمور المالية والرقابة الداخلية والالتزام بالأنظمة والمتطلبات القانونية. وتشمل مهام اللجنة الرئيسة الآتي:

١. مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على (١) دقة التقارير الخاصة بالبيانات المالية ربع السنوية والسنوية للبنك (٢) الالتزام بالأنظمة والقوانين (٣) نظم الرقابة الداخلية (٤) ا التحقق من مؤهلات واستقلالية المدققين الداخليين والخارجيين ومراقبة أدائهم.

٢. الإشراف على أداء التدقيق الداخلي للبنك والتدقيق المستقل.

تتضمن لائحة صلاحيات اللجنة تفاصيل إضافية بشأن آلية إعداد التقارير المالية وعملية تطويرها، فضلاً عن مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالإشراف على الالتزام بالمتطلبات القانونية والأخلاقية. يخضع رئيس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة مباشرة لإشراف لجنة التدقيق ويتبع للرئيس التنفيذي في الأمور الإدارية.

لجنة سياسات المخاطر

تساند لجنة سياسات المخاطر مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته الإشرافية فيما يتعلق بالضوابط المتبعة لضمان الالتزام بحدود المخاطر، التي يحددها البنك، والحدود التي يمارسها من خلالها أنشطته. وتعمل اللجنة بصورة مستمرة على:

١. ضمان قيام البنك بصياغة واعتماد سياسات واقعية لإدارة المخاطر الجوهرية والموافقة عليها.

٢. استلام ومراجعة ومناقشة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المقترحات بتعديل حدود المخاطر المسموح بها.

٣. مراقبة ما إذا كانت الإدارة تحافظ على ثقافة تشجع وتكافئ مناقشة المخاطر المحتملة والإبلاغ عنها وإدارتها بفعالية

٤. التأكد من أن المهام والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر محددة بوضوح، مع تحمل رؤساء الأقسام و/أو رؤساء الأقسام للمجموعة للمسؤولية المباشرة. وكذلك التأكد من استقلالية مسؤولي إدارات المخاطر والرقابة عن أنشطة تطوير أعمال البنك.

٥. ضمان قيام الإدارة بإبلاغ اللجنة عن أي استثناء أو تجاوز ملحوظ لحدود المخاطر المسموح بها، وذلك ليتسنى للجنة الإطلاع عليها وأخذ العلم بها.

٦. التأكد من قيام الإدارة بإخطار اللجنة دورياً بكافة المخاطر الجوهرية التي قد تواجه أعمال البنك، والتأكد من ارتياحها للإجراءات التي تتخذها الإدارة لمعالجتها.

٧. مراجعة حدود المخاطر المسموح بها والمخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لأنشطته، ولهذا الغرض:

- استلام ومراجعة تقارير الانكشاف للمخاطر الائتمانية بناءً على الدولة، والتصنيف الائتماني، والصناعة/التركيز، والقروض المتعثرة وكذلك تقارير اختبار التحمّل.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن السيولة ومخاطر السوق VAR.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن إدارة المخاطر التشغيلية.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن مخاطر أمن المعلومات.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن المخاطر الاستراتيجية.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن التغيير في الموافقات على التسهيلات الائتمانية أو تمديدها، وقياس مخاطر الائتمان والسوق، وإجراءات مراقبة المخاطر.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن مخاطر الخدمات المصرفية للأفراد.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

لجنة الحوكمة، والترشيح والمكافآت

الهدف الرئيس لهذه اللجنة هو مساعدة مجلس الإدارة في ضمان الحفاظ على تقديم مستويات أجور ومكافآت تنافسية حتى يتمكن البنك من الاستمرار في استقطاب، والمحافظة وتشجيع الكوادر ذات الكفاءة، من أجل تنفيذ استراتيجية البنك وتحقيق أهدافه. وتشمل مسؤوليات اللجنة دون حصر، كما هو مبين في لائحة مهام عمل اللجنة، ما يلي:

شؤون التعيين:

١. تقييم المهارات والقدرات المطلوبة في المجلس واللجان التابعة له والإدارة العليا.

٢. القيام بتقييم دوري لمدى تحقق وجود المهارات المطلوبة في مجلس الإدارة والإدارة العليا.

٣. وضع الإجراءات اللازمة لمراجعة أداء أعضاء مجلس الإدارة منفردين ومجلس الإدارة ككل.

٤. وضع الإجراءات اللازمة لمراجعة أداء أعضاء الإدارة التنفيذية والعليا منفردين والإدارة ككل.

٥. الإشراف على الأنشطة التعليمية لمجلس الإدارة الخاصة بحوكمة الشركات.

٦. وضع إجراءات لتحديد المرشحين المناسبين لشغل المناصب الإدارية العليا، وترشيح الأشخاص المؤهلين لشغل هذه المناصب.

٧. وضع خطة الإحلال لأعضاء الإدارة العليا.

شؤون المكافآت:

مراجعة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ما يلي:

١. سياسة المكافآت والحوافز التنفيذية التي تتضمن المكافآت الثابتة، والمتغيرة للأشخاص المعتمدين و/أو القادرين على تحمل المخاطر الجوهرية.

٢. السياسات المتعلقة بتعيين والاحتفاظ وتقييم الأداء وعزل أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وفريق الإدارة العليا.

٣. اعتماد نظام المكافآت ومراقبته ومراجعته لضمان عمل هذا النظام وفق الغرض المحدد منه.

٤. اعتماد مبالغ المكافآت لكل شخص مُعتمَد ومتحمل للمخاطر الجوهرية، وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة المقرر توزيعها مع الأخذ في الاعتبار إجمالي المكافآت بما يشمل الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافأة السنوية وغيرها من مزايا الموظفين.

٥. مراجعة نتائج اختبار التحمل والاختبار الرجعي قبل اعتماد إجمالي المكافآت المتغيرة المراد توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافأة السنوية وغيرها من مزايا الموظفين.

شؤون حوكمة الشركات:

١. الإشراف على تطوير ومراجعة سياسات حوكمة الشركات.

٢. مراقبة التزام البنك بالمتطلبات الرقابية المتعلقة بحوكمة الشركات.

٣. مراجعة مهام وتقييم لوائح أداء عمل المجلس ولجانه والتوصية إلى المجلس بالتحديثات الضرورية لتحسين نظام ومهام عمل المجلس ولجانه.

٤. مراجعة تصنيف أعضاء مجلس الإدارة والبيانات الصادرة عن أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة العليا بشأن أنشطتهم ومصالحهم الخارجية للتحقق ما إذا كان هناك أي تضارب في المصالح واتخاذ الخطوات المناسبة في هذا الصدد.

٥. الإشراف على إعداد التقارير العامة للبنك بشأن مسائل حوكمة الشركات.

لجنة الابتكار

دور اللجنة هو مساعدة المجلس في مسؤولياته من خلال الإشراف على برنامج البنك الخاص بالتحول الرقمي والابتكار وتقديم المشورة بهذا الشأن، وهذا يشمل – على سبيل المثال لا الحصر – استراتيجية الخدمات المصرفية الرقمية والابتكار ومحفظة الابتكارات. وتشمل مسؤوليات اللجنة ما يلي:

١. دعم الإدارة باعتبارها مسباراً للقضايا المتعلقة بالابتكار.

٢. تدقيق استراتيجية الابتكار في البنك ونموذج التشغيل المقدمان من الإدارة وتقديم التوصيات للمجلس بالموافقة عليها. استعراض ومناقشة المواضيع والاتجاهات المهمة المتعلقة بالابتكارات التقنية الحديثة والناشئة.

٣. توفير التوجيه والدعم فيما يتعلق بإدارة التحديات الثقافية التي يواجهها البنك.

٤. الإشراف على وضع وتنفيذ استراتيجية الابتكار الخاصة بالبنك من قبل الإدارة ومواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية الشاملة للبنك، بما في ذلك: (أ) مدى التقدم الذي أحرزه البنك في تنفيذ المبادرات المبتكرة ؛ ب) متابعة نتائج التنفيذ لجميع المبادرات المبتكرة الرئيسة، بما في ذلك تحقيق الفوائد والعوائد المتوقعة على الاستثمار.

تقييم مجلس الإدارة

إن مهام عمل لجنة الحوكمة، والترشيح والمكافآت، وكذلك ميثاق مجلس الإدارة، تتطلب قيام المجلس بإجراء تقييم لأدائه وأداء اللجان التابعة له وأداء أعضاء المجلس كل على حده مرة واحدة سنوياً على الأقل. وقد قام المجلس بمراجعة تقارير مستقلة بشأن الأداء من كافة اللجان التابعة له، إضافة إلى تقرير بشأن أدائه، لتقييم الأنشطة الرئيسة خلال العام ومقارنتها بلوائح المهام. فضلا عن ذلك، يتم تقييم أداء أعضاء المجلس استناداً لمعايير تقييم يمكن قياسها، والتقييمات الذاتية التي يجريها الأعضاء، إضافة إلى تقييم رئيس مجلس الإدارة بهذا الخصوص. هذا ويتم تزويد المساهمين بتقرير عن عمليات التقييم خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

هيئة الرقابة الشرعية

شكل مجلس إدارة بنك الخليج الدولي هيئة للرقابة الشرعية في عام ٢٠١٢م، وتم إعادة تشكيل الهيئة في الأول من يناير ٢٠٢١م، وتستمر فترة عضوية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحاليين حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.

تعتبر هيئة الرقابة الشرعية كيان مستقل مسؤول عن توجيه ومراجعة والإشراف على الأنشطة المصرفية الإسلامية للبنك للتأكد من أنها تتوافق مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية (الحاليين)

اسم العضو	مركز العضو
فضيلة الدكتور محمد علي القري	الرئيس
فضيلة الشيخ نظام يعقوبي	عضو تنفيذي
فضيلة الشيخ راشد إبراهيم الغنيم	عضو

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية خلال ٢٠٢٠*

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع
الاجتماع الأول	٢٠ مايو ٢٠٢٠
الاجتماع الثاني	٢٧ يوليو ٢٠٢٠
الاجتماع الثالث	١٩ أكتوبر ٢٠٢٠

*حضر الاجتماعات الأعضاء السابقون في هيئة الرقابة الشرعية وهم الدكتور محمد علي القاري (الرئيس) والدكتور محمد داود بكار (عضو تنفيذي)، والدكتور محمد أمين علي قطان (عضو) والدكتور أسامة الدريعي (عضو).

المكافآت

تم تحديد المكافآت الحالية لهيئة الرقابة الشرعية بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠م. بلغ مجموع المكافآت المدفوعة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للعام ٢٠٢٠م مائة ألف دولار أمريكي (١٠٠,٠٠٠$).

الإعداد والتدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة

تتم إحاطة مجلس الإدارة واللجان التابعة له بآخر المستجدات والتطورات في المجال التنظيمي والرقابي وغيرها من المجالات التي تقع في نطاق مسؤولياتهم بصورة دورية. ويولي المجلس أيضاً أهمية بالغة لتوفير فرص التدريب والتطوير لأعضائه. وفي هذا السياق، فقد أصدر المجلس قراراً لتشجيع الأعضاء على الحصول على التدريب الذي يرونه ضرورياً، وذلك على نفقة البنك، كما يتم إطلاع الأعضاء باستمرار على فرص التدريب المتوفرة.

الإدارة العليا

يتولى فريق الإدارة العليا مسؤولية إدارة أعمال البنك اليومية وفقاً للصلاحيات المفوضة إليه من قبل مجلس الإدارة، ويرأس هذه الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائب الرئيس التنفيذي للمجموعة، يساندهما أعضاء في فريق الإدارة العليا وسكرتير مجلس الإدارة. وقد وردت تفاصيل السير الذاتية للمديرين التنفيذيين في الصفحة رقم ٦٥-٦٦ من هذا التقرير السنوي.

وتقوم اللجان الإدارية المؤلفة من فريق الإدارة العليا التالي بيانها بمساعدة مكتب الرئيس التنفيذي في إدارة البنك:

١. لجنة الإدارة
٢. لجنة المخاطر للمجموعة
٣. لجنة الأصول والمطلوبات
٤. لجنة تقييم الوظائف
٥. لجنة إدارة أمن المعلومات
٦. لجنة إدارة المخاطر التشغيلية
٧. لجنة مراجعة المناقصات
٨. لجنة الائتمان
٩. لجنة تنفيذ الاستراتيجية وإدارة التحول
١٠. لجنة الاستثمار
١١. لجنة مخاطر الاحتيال
١٢. لجنة الرقمنة
١٣. لجنة تقييم المشاريع
١٤. لجنة المخصصات
١٥. لجنة إدارة الأزمات
١٦. لجنة استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث
١٧. لجنة الالتزام

وتستمد هذه اللجان صلاحياتها من الرئيس التنفيذي للمجموعة وفقاً للسلطات والحدود التي يقررها له مجلس الإدارة. يتطلب من الإدارة العليا تطبيق السياسات والوسائل الرقابية الفعالة، التي يقرها مجلس الإدارة في إطار استراتيجية وأهداف البنك التي يضعها المجلس وذلك لإدارة الأعمال اليومية لأنشطة البنك.

وتصدر خطابات التعيين إلى فريق الإدارة العليا لتحديد مسؤولياتهم وواجباتهم، التي تشمل المساعدة والمساهمة في الأمور التالية:

١. تحديد الأهداف الاستراتيجية وتوجه البنك.
٢. إعداد الميزانية السنوية وخطة العمل للبنك.
٣. ضمان وجود وتنفيذ السياسات العليا الخاصة بكافة أعمال البنك.
٤. وضع وإدارة الأهداف الخاصة بالمخاطر والعوائد المستهدفة في نطاق السياسة المسموح بها.
٥. تحديد المعايير العامة لتقييم الأداء استناداً إلى مستوى المخاطر المحددة.
٦. مراجعة أداء الأقسام المختلفة واتخاذ الإجراءات المناسبة.
٧. التأكد من أن البنك ينفذ جميع أنشطته وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والالتزام بنص وروح القوانين وبقواعد السلوك المهني.
٨. العمل على جعل البنك مثالاً يحتذى به في الالتزام بأفضل الممارسات المهنية وخدمة العملاء.

كما يتم لفت انتباه الإدارة العليا إلى أن هذه الواجبات تعتبر إضافة إلى مسؤولياتهم الوظيفية المحددة والأهداف، التي وضعت لهم حسب ما جاء في دليل سياسات وإجراءات البنك.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الأجور والمكافآت

تحدد سياسة إجمالي الأجور والمكافآت بالبنك، التي تشمل سياسة المكافآت المتغيرة، فضلاً عن سياسة البنك تجاه مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الرئيسة التي تمت مراعاتها في وضع هذه السياسة.

يتبع البنك ممارسات المكافآت السليمة المتوافقة مع متطلبات مصرف البحرين المركزي. وقد اعتمد مجلس الإدارة إطار عمل الحوافز ومكوناته وحصل على موافقة المساهمين عليه خلال اجتماع الجمعية العامة في عام ٢٠١٥م. وفيما يلي ملخص لأهم سمات إطار العمل الخاص بالمكافآت:

استراتيجية المكافآت

إن سياسة البنك في الأجور والمكافآت هي تقديم مستوى تنافسي من إجمالي الأجور لاستقطاب والحفاظ على الموظفين الأكفاء المؤهلين وتحفيزهم. تعتمد سياسة البنك للمكافآت المتغيرة في المقام الأول على الثقافة القائمة لمستوى الأداء التي توائم بين مصالح الموظفين ومصالح مساهمي البنك. وتساهم هذه العناصر في تحقيق الأهداف الموضوعة من خلال التوازن بين المكافآت المقدمة مقابل النتائج المحققة على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. وقد وُضعت هذه الاستراتيجية لهدف مشاركة نجاحات البنك ومواءمة حوافز الموظفين مع إطار المخاطر ونتائج المخاطر.

تشكل كفاءة الموظفين والتزامهم على المدى الطويل العاملان الأساسيان لنجاح البنك. ولهذا يسعى البنك إلى استقطاب والاحتفاظ بأفضل الكفاءات والكوادر الملتزمة باستمرار في العمل لدى البنك وتحفيزهم من أجل مصلحة المساهمين على المدى الطويل. وتتألف حزمة المكافآت لدى البنك من العناصر الرئيسة التالية:

- الأجور الثابتة
- المزايا
- مكافآت الأداء السنوية
- خطة المكافآت السنوية المؤجلة

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال المطبق أن يعمل البنك وفق معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة الأجور والمكافآت لديه؛ حيث تخضع كافة الأمور المتعلقة بالأجور والمكافآت والالتزام التام للمتطلبات الرقابية لإشراف لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة.

وتأخذ سياسة المكافآت لدى البنك بعين الاعتبار دور كل موظف وتحدد التوجيهات بناء على كون الموظف قادراً على تحمل المخاطر الجوهرية و/أو شخص مُعتمَد في دوائر الأعمال أو وظائف الرقابة أو الدعم. الشخص المُعتمَد هو الموظف الذي يخضع تعيينه للحصول على الموافقة المسبقة من الجهات الرقابية نظراً لأهمية دوره في البنك، كما يُعتبر الموظف متحملاً لمخاطر جوهرية إذا كان يرأس إحدى إدارات الأعمال المهمة، وأي شخص يقع ضمن إدارته ممن لهم أثر ملموس على إطار المخاطر لدى البنك.

وسعياً لضمان المواءمة بين ما يُدفع للموظفين واستراتيجية الأعمال، يقوم بنك الخليج الدولي بتقييم أداء البنك ككل وأداء الأقسام والأفراد مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وطويلة المدى، التي تم تلخيصها بما يتماشى مع خطة العمل وعملية إدارة الأداء. ويُراعى في هذا التقييم الالتزام بقيم البنك ومقاييس المخاطر والالتزام، وفي المقام الأول العمل بنزاهة. وبشكل عام، يكون الحكم على هذا الأداء ليس فقط بناء على ما تم تحقيقه على المدى القصير أو الطويل، ولكن أيضاً على كيفية تحقيق ذلك، إذ من شأن هذا العنصر أن يُسهم في استدامة العمل على المدى الطويل.

دور لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت ومحور تركيزها

تشرف لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت على كافة سياسات المكافآت المقدمة لموظفي البنك، حيث تعتبر اللجنة هي الجهة الإشرافية والمنظمة لسياسات وممارسات وخطط الأجور. كما تضطلع بوضع سياسة المكافآت المتغيرة ومراجعتها وإحالتها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. كما أنها مسؤولة عن وضع المبادئ وإطار عمل الحوكمة لكافة قرارات الأجور والتعويضات. وتضمن اللجنة تلقي جميع الأشخاص لمكافآتهم بشكل عادل ومسؤول. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لكي تعكس التغيرات التي تحدث في ممارسات السوق وخطة العمل وحجم المخاطر لدى البنك.

بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء لجنة الترشيح والمكافآت خلال العام على هيئة بدل حضور الاجتماعات ٢٧,٠٠٠ دولار أمريكي.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تنطبق مبادئ هذه السياسة الخاصة بالمكافآت على مستوى المجموعة ككل، بينما يتم تطبيق متطلبات التأجيل وإصدار الأدوات غير النقدية للفروع الأجنبية والشركات التابعة للبنك من خلال ما تحدده القوانين والأنظمة المحلية السارية والممارسات المتبعة في السوق.

مكافآت مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافآت مجلس الإدارة من قبل المساهمين بما يتماشى مع النظام الأساسي للبنك، وترتبط المكافآت بالحضور الفعلي للاجتماعات. كما يتم اعتماد هيكل ومستوى مكافآت أعضاء المجلس في اجتماع الجمعية العامة ويتكون مما يلي:

- أتعاب نظير حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له.
- علاوة تغطية نفقات السفر والإقامة والمعيشة عند حضور اجتماعات المجلس واللجان التابعة له.
- مبلغ ثابت ومحدد مسبقاً يمثل الأتعاب السنوية لأعضاء المجلس.

خلال عام ٢٠٢٠م، بلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس إدارة بنك الخليج الدولي ش.م.ب. ٠,٧ مليون دولار أمريكي [٢,٤ مليون دولار عام ٢٠١٩م]. وعلى مستوى المجموعة، بلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة ١٥ مليون دولار أمريكي [١٥,٦ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٩م] والتي تشمل مبلغ ٢,٢ مليون دولار أمريكي [٤,٢ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٩م] دُفعت لأعضاء مجلس الإدارة.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

المكافآت المتغيرة للموظفين

المكافآت المتغيرة هي مكافآت تتعلق بالأداء وتتألف أساساً من مكافأة الأداء السنوي. وترتبط المكافآت السنوية باعتبارها جزءاً من المكافآت المتغيرة للموظفين المرتبطة بتحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة كل سنة، والأداء الفردي للموظفين في تحقيق هذه الأهداف ومدى إسهامهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

اتبع البنك إطار عمل معتمَد من قبل مجلس الإدارة لهدف تحقيق الشفافية بين المكافآت المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم إطار العمل على أساس الجمع بين الأداء المالي والعوامل غير المالية الأخرى التي تسهم على قدم المساواة في إعتماد الحزمة المستهدَفة لمكافآت الموظفين، وذلك قبل النظر في أ تخصيص أي مكافأة للإدارات وللموظفين بشكل فردي. وفي إطار العمل المتبع في تحديد حزمة المكافآت المتغيرة، تهدف لجنة الترشيح والمكافآت إلى موازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسة على مستوى البنك مجموعة من المقاييس قصيرة وطويلة الأجل، التي تشمل المؤشرات الربحية والملاءة المالية والسيولة والنمو. وتضمن عملية إدارة الأداء تحديد الأهداف بالشكل المناسب للإدارات ذات الصلة والموظفين المعنيين.

وفي تحديد مبلغ المكافآت المتغيرة يبدأ البنك بوضع أهداف محددة ووضع مقياس تصاعدي يمكن مقارنته في السوق وتحديد أهداف العائدات وغير ذلك من مقاييس الأداء النوعية، التي ينتج عنها في نهاية المطاف حزمة تنازلية مستهدفة للمكافآت. ثم يتم تعديل حزمة المكافآت بحيث يتم مراعاة المخاطر من خلال استخدام المقاييس المعدلة حسب المخاطر.

تقّيم لجنة الترشيح والمكافآت بعناية الممارسات التي يتم بموجبهاّ دفع المكافآت بناءً على الإيرادات المستقبلية المحتملة التي لا يزال توقيت واحتمالية تحقيقها غير مؤكد. وتتخذ اللجنة قراراتها بناء على تقييم الوضع المالي للبنك وتطلعاته المستقبلية.

ويتبع البنك إجراءات رسمية وشفافة لتعديل حزمة المكافآت حسب جودة العائدات. ويسعى البنك إلى صرف المكافآت من العائدات المحققة والمستدامة. فإذا كانت الأرباح ليست بالمستوى المطلوب، يتم تعديل قاعدة الأرباح وفق تقدير لجنة الترشيح والمكافآت.

ولكي يحصل البنك على أي تمويل لتوزيع حزمة مكافآت متغيرة فلا بد أن تتحقق الأهداف المالية. ومن شأن مقاييس الأداء ضمان أن إجمالي المكافآت المتغيرة تتقلص عموماً بشكلٍ جوهري عندما يكون الأداء المالي للبنك ضعيفاً أو سلبياً. كما تخضع حزمة المكافآت المستهدَفة، كما وضح أعلاه، لتعديلات المخاطر بما يتوازى مع إطار عمل الارتباط والتعديل حسب المخاطر.

وقد عين البنك Aon McLagan كمستشار مكافآت مستقل لمعايير السوق وتقديم رأي مهني إلى لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت إذا تطلب ذلك.

مكافآت إدارات الرقابة

يسمح مستوى مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم للبنك بتوظيف ذوي الخبرة والكفاءات العليا في هذه الإدارات. ويكفل البنك أن تكون مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم مرجحة في صالح المكافآت الثابتة، وأما المكافآت المتغيرة لهذه الإدارات فتستند إلى تحقيق أهداف وظيفية ولا ترتبط بالأداء المالي لمجال الأعمال الذي يتم مراقبته.

ويساهم نظام إدارة الأداء لدى البنك بدوراً محورياً في قياس أداء إدارات الرقابة والدعم على أساس الأهداف الموضوعة لها. وترتكز هذه الأهداف بشكل كبير على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك بيئة السوق، والبيئة الرقابية، فضلا عن المهام ذات قيمة مضافة الخاصة لكل إدارة.

المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال

ترتبط المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال بشكل رئيس بمدى تحقيقها لأهداف الأداء الأساسية المحدَدة في نظام إدارة الأداء في البنك. وتشمل هذه الأهداف أهدافاً مالية وغير مالية منها السيطرة على المخاطر ومدى الالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك بيئة السوق، والبيئة التنظيمية.

إطار تقييم المخاطر

يوائم إطار تقييم المخاطر لدى البنك بين المكافآت المتغيرة وحجم المخاطر التي يواجها البنك، ويضمن أيضاً أن سياسة المكافآت لدى البنك تقلل من قابلية إقدام الموظفين على أخذ مخاطر كبيرة وغير ضرورية. ويراعي البنك تطبيق المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر والتعديلات حسب المخاطر لهدف ضمان أن سياسات المكافآت لدى البنك تتماشى مع مستوى المخاطر المقبولة لديه.

تأخذ لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت بعين الاعتبار ما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة منسجمة مع سياسة المخاطر لدى البنك، وتضمن التقييم الدقيق لممارسات المكافآت القائمة على الإيرادات المستقبلية المحتملة، التي تكون ذات توقيت وتحقق غير مضمون وذلك من خلال إطار وعمليات تقييم المخاطر حسب التوقعات المستقبلية والتقييم بأثر رجعي.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وكلفة رأس المال. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من أجل مراجعة الأداء المالي والتشغيلي في مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر، وذلك قبل توزيع المكافآت المتغيرة. ويتأكد البنك من أن إجمالي المكافآت المتغيرة لا يحد من قدرته على تعزيز قاعدة رأس المال.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

ويُراعى في حزمة المكافآت المتغيرة أداء البنك، الذي يُنظر إليه في سياق إطار إدارة المخاطر لدى البنك. وهذا يضمن تشكيل حزمة المكافآت المتغيرة حسب اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة على مستوى البنك.

وعند تحديد حجم حزمة المكافآت المتغيرة وتخصيصها في البنك يؤخذ بعين الاعتبار كامل نطاق المخاطر الحالية والمحتملة، ومنها:

- رأس المال المطلوب لدعم المخاطر التي تم تحملها.
- مستوى مخاطر السيولة االمتوقع عند أداء الأعمال.
- الاتساق مع توقيت ومدى احتمال تحقق العوائد المستقبلية المحتملة المدرجة ضمن العائدات الحالية.

وتطّلع لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت دوماً على أداء البنك في ضوء إطار إدارة المخاطر. وتستخدم لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان المواءمة بين العوائد والمخاطر والمكافآت.

التعديلات حسب المخاطر

يمتلك البنك إطاراً لتقييم المخاطر المستقبلية، وهو تقييم نوعي لدعم اختبار الأداء الفعلي مقابل افتراضات المخاطر.

وفي السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر مادية في أدائه المالي، يتم تطبيق إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- يكون هناك انخفاض كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة لدى البنك.
- على المستوى الفردي، يمثل الأداء الضعيف للبنك عدم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسة للأفراد، وبالتالي ستنخفض تصنيفات أداء الموظف.
- خفض قيمة الأسهم أو المكافآت المؤجلة.
- التغيرات المحتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي للمكافآت غير المستحقة.
- وأخيراً، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لأي خسارة كبيراً، يجوز هنا تدارس تعديل أو استرداد المكافآت السابقة.

يكون للجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت -بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة- ترشيد واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- زيادة / تقليل التعديل على تقييم المخاطر بأثر رجعي.
- إجراء تأجيلات إضافية أو زيادة مبلغ مكافآت الأسهم.
- الاستعادة من خلال ترتيبات الضبط والاسترداد.

إطار الضبط والاسترداد

من شأن أحكام الضبط والاسترداد الخاصة بالبنك أن تتيح للجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت تحديد، متى كان ذلك ملائماً، ما إذا كان بالإمكان مصادرة أو تعديل العناصر غير المستحقة بموجب الخطة المؤجلة، أو ما إذا كان بالإمكان استرداد المكافآت المتغيرة المقدمة في حالات معينة. والقصد من ذلك هو تمكين البنك من الاستجابة بشكل مناسب إذا كانت عوامل الأداء التي تستند إليها قرارات منح المكافآت تثبت عدم انعكاس الأداء المماثل على المدى الطويل. تشتمل جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تُمكن البنك من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين، الذين كان لسلوكهم الفردي تأثيراً جوهرياً ضاراً على البنك خلال عام الأداء المعني. وتنفرد لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت دون غيرها باتخاذ أي قرار باستعادة مكافأة أحد الأفراد.

من شأن أحكام الضبط والاسترداد السماح للبنك بتحديد، متى كان ذلك ملائماً، إذا كان بالإمكان تعديل/إلغاء العناصر المستحقة/ غير المستحقة في إطار خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة. وفيما يلي بعض الحالات دون حصر:

- وجود أدلة معقولة تثبت سوء تصرف الموظف أو ارتكابه لخطأ جوهري يتسبب في الإضرار بسمعة البنك، أو حيثما تصل تصرفات الموظف إلى حد سوء السلوك أو عدم الكفاءة أو الإهمال.
- تعرض وحدة عمل الموظف لتراجع في الأداء المالي أو حدوث إخفاق جوهري في إدارة المخاطر، أو إعادة صياغة جوهرية للبيانات المالية للبنك.
- تضليل الموظف وبشكل متعمد للسوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك.
- وجود تدهور كبير في الوضع المالي للبنك أو تكبد إحدى وحدات الأعمال بالبنك لخسائر مادية.

يمكن تنفيذ إجراء الاسترداد إذا كان ضبط النسبة غير المستحقة غير كاف بالنظر إلى طبيعة الحالات وحجمها.

تتألف المكافآت المتغيرة من المكونات الرئيسية التالية:

النقد المقدم	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة
النقد المؤجل	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً بالنسبة والتناسب على مدى ٣ سنوات
مكافآت الأسهم المقدمة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه وإصداره على هيئة أسهم فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة
الأسهم المؤجلة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه على هيئة أسهم بالنسبة والتناسب على مدى ٣ سنوات

تخضع كافة المكافآت المؤجلة لأحكام الضبط. ويتم صرف كافة مكافآت الأسهم لصالح الموظف بعد ستة أشهر كفترة احتفاظ من تاريخ الاستحقاق. ويرتبط عدد مكافآت الأسهم بسعر سهم البنك وفقاً لقواعد برنامج حوافز الأسهم لدى البنك. ويتم صرف الأرباح على هذه الأسهم للموظف جنباً إلى جنب مع الأسهم (أي بعد فترة الاحتفاظ).

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

المكافآت المؤجلة:

يخضع الموظفون من درجة ١٢ وأعلى لتأجيل المكافأة المتغيرة وذلك على النحو التالي:

مكونات المكافآت المتغيرة	تخصيص المكافأة المتغيرة					
	الرئيس التنفيذي والمديرون التنفيذيون وأعلى خمسة موظفين مرتباً من وحدات الأعمال	المناصب العليا (الدرجة ١٢ وأعلى)	مدة التأجيل	الاحتفاظ	الضبط	الاسترداد
النقد المقدم	٤٠%	٥٠%	لا يوجد	-	-	نعم
الأسهم المقدمة	-	١٠%	لا يوجد	٦ أشهر	نعم	نعم
النقد المؤجل	١٠%	-	٣ سنوات*	-	نعم	نعم
الأسهم المؤجلة	٥٠%	٤٠%	٣ سنوات*	٦ أشهر	نعم	نعم

*يتم استحقاق النقد و/أو الأسهم المؤجلة بالنسبة والتناسب على مدى ٣ سنوات.

يمكن أن تزيد لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت من تغطية الموظفين الذين يخضعون لترتيبات التأجيل على أن يكون ذلك حسب تقييمها لحجم الأدوار والمخاطر التي يتحملها هؤلاء الموظفون.

تفاصيل المكافآت المدفوعة

أعضاء مجلس الإدارة

	بنك الخليج الدولي ش.م.ب	
مليون دولار أمريكي	٢٠٢٠	٢٠١٩
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة (بما في ذلك بدلات الحضور)	٠,٧	١,٩
مصاريف سفر الأعضاء	٠,٠	٠,٥
مصاريف أخرى للأعضاء	٠,٠	٠,٠
المجموع	٠,٧	٢,٤

	مجموعة بنك الخليج الدولي	
مليون دولار أمريكي	٢٠٢٠	٢٠١٩
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة (بما في ذلك بدلات الحضور)	٢,١	٣,٦
مصاريف سفر الأعضاء	٠,٠	٠,٦
مصاريف أخرى للأعضاء	٠,٠	٠,٠
المجموع	٢,٢	٤,٢

الموظفون

	٢٠٢٠								
		مكافآت ثابتة		مكافآت ممنوحة عند التوظيف	مكافآت مضمونة	مكافآت متغيرة			
						مقدمة	مؤجلة		
ألف دولار أمريكي	عدد الموظفين	نقداً	أخرى	(نقداً/أسهم)	(نقداً/أسهم)	نقداً	أسهم	نقداً	أسهم	أخرى	الإجمالي
الأشخاص المعتمدين											
- وحدات الأعمال	٥	٣,٢٩١	٢٩٨	-	-	١,٢٦٧	-	٣١٣	١,٥٦٧	-	٦,٧٣٦
- وحدات الأعمال	١١	٢,٨٥١	٢٩٥	-	-	٣٦٠	٦٤	-	٢٥٧	-	٣,٨٢٨
المتحملون لمخاطر جوهرية	١٢	٢,٩٢٤	٣٠٢	-	-	٤٥٧	٨٠	١٥	٣٩٢	-	٤,١٧٠
موظفون آخرون	١٩٣	٢٣,٩٣٦	٣,٦٩٨	-	-	٢,١٧٨	٣٨	-	١٥٢	-	٣٠,٠٠١
موظفون في الخارج	٧٩٦	٧٩,٠٠١	١٦,١١٧	-	-	٨,٩٩٤	٥١	٤٧٩	٥٦٥	-	١٥٠,٢٠٦
المجموع	١,٠١٧	١١٢,٠٠٣	٢٠,٧١٠	-	-	١٣,٢٥٦	٢٣٣	٨٠٧	٢,٩٣٣	-	١٤٩,٩٤٢

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

ألف دولار أمريكي	عدد الموظفين	مكافآت ثابتة		مكافآت ممنوحة عند التوظيف	مكافآت مضمونة	مكافآت متغيرة				الإجمالي
						مقدمة		مؤجلة		
		نقداً	أخرى	(نقداً/أسهم)	(نقداً/أسهم)	نقداً	أسهم	نقداً	أسهم	أخرى
						٢٠١٩				
الأشخاص المعتمدين										
– وحدات الأعمال	٥	٢,٤٠٥	٢٢١	–	–	٨٨٣	–	٢١٧	١,٠٨٤	–
– الرقابة والدعم	١٥	٤,١٢٥	٤٤٢	–	–	٦٢٤	١٠٩	–	٤٣٧	–
المتحملون لمخاطر جوهرية	١٢	٢,٩٢٨	٣٣١	–	–	٤٨٢	٦٩	٣٤	٤٤٧	–
موظفون آخرون	٢٠٠	٢٢,٣٠٥	٣,٧٤٠	–	–	٢,٤٩٠	٦١	–	٢٤٣	–
موظفون في الخارج	٧٦٥	٧١,٩٨٩	١٤,٨٥٥	–	–	١٥,٢٦٢	١٥	٧٢٠	٤٣٦	–
المجموع	٩٩٧	١٠٣,٧٥٢	١٩,٥٨٩	-	-	١٩,٧٤١	٢٥٤	٩٧١	٢,٦٤٧	-

تشمل تكاليف الموظفين الأخرى المذكورة في بيان الدخل الموحد والتي لم يتم ذكرها في الجدول السابق والبالغة ٧,٩ مليون دولار أمريكي تكاليف الموظفين غير المباشرة مثل التدريب والتوظيف واشتراكات التأمين على الحياة والاختلاف بين نفقات الموظفين المستحقة والمبالغ المدفوعة.

المكافآت المؤجلة

	نقداً ألف دولار أمريكي	أسهم		أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
		العدد	ألف دولار أمريكي		
			٢٠٢٠		
الرصيد الافتتاحي	٤٨٥	٤,٠٤١,١٥٧	٣,٧١٠	–	٤,١٩٤
المكافآت التي تم منحها	٩٧١	٣,١٦٠,٣٢٢	٢,٩٠١	–	٣,٨٧٢
المكافآت التي تم دفعها/إصدارها	(٢٥٨)	(٢,٢١٦,١١٩)	(٢,٠٣٤)	–	(٢,٢٩٢)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	–	–	–	–	–
تغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة	–	–	(٤٤٤)	–	(٤٤٤)
الرصيد الختامي*	١,١٩٨	٤,٩٨٥,٣٦٠	٤,١٣٣	–	٥,٣٣١

*تم احتساب الرصيد الختامي لقيمة الأسهم بناءً على صافي قيمة الأصول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

مكافآت نهاية الخدمة

بلغت تكاليف مكافآت نهاية الخدمة خلال العام ٩٠٠,٨٩٧ دولار أمريكي [٢٠١٩: ٢١٤,٢٠٠ دولار أمريكي]، منها مبلغ ١٦٢,٠٤٨ دولار أمريكي [٢٠١٩: ٧٥,١٥٠ دولار أمريكي] كأعلى مكافأة منحت لموظف واحد.

الاتصال المؤسسي

تضمن سياسة الإفصاح العام التي ينتهجها البنك واستراتيجية الاتصال المؤسسي لديه أن تكون إفصاحات البنك عادلة وشفافة وشاملة وفي التوقيت المناسب، وتعكس بشكل صحيح طبيعة عمل البنك والتعقيدات والمخاطر التي تنطوي عليها أنشطته. وتشمل وسائل الاتصال الرئيسة للبنك، الموقع الإلكتروني والتقرير السنوي، ووسائل التواصل الاجتماعي، وقنوات التواصل مع الموظفين والإعلانات في وسائل الإعلام المناسبة.

وتنعكس هذه الشفافية أيضاً من خلال الموقع الإلكتروني للبنك (www.gib.com)، الذي يوفر معلومات شاملة تتضمن نبذة تعريفيه عن البنك وإنجازاته ورؤيته ورسالته وقيمه واستراتيجيته وأهدافه وبياناته المالية للسنوات الخمس السابقة على الأقل، وكذلك البيانات الصحفية.

قواعد السلوك المهني

يحتوي الموقع الإلكتروني للبنك أيضاً على قواعد السلوك المهني التي أقرها مجلس الإدارة وتتضمن قواعد سلوكية محددة تسري على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك وتسعى إلى تعزيز الأداء المهني والأخلاقي ومنع تضارب المصالح. وتهدف لائحة قواعد السلوك في البنك إلى إرشاد أعضاء مجلس الإدارة والموظفين بشأن أفضل الممارسات التي يجب عليهم اتباعها في تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم تجاه كافة الجهات المعنية بالبنك (لمساهمين، العملاء والموظفين والسلطات المعنية والموردين والعامة والدول التي يعمل بها البنك) امتثالاً لكافة القوانين والأنظمة ذات الصلة.

وتتناول قواعد السلوك مجموعة من الشؤون مثل تطبيق القانون والالتزام بأفضل الممارسات المهنية وتحمل المسئولية والأمانة والعدل والأخلاق، وتجنب تضارب المصالح، والمحافظة على ممتلكات البنك وبياناته، والحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعملاء وحماية المعلومات الخاصة بالآخرين، والالتزام بالأنظمة الداخلية حول عدم تسريب المعلومات أو الاستفادة منها في الأعمال، ومنع حدوث عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورفض الرشوة والفساد، وعدم تلقي الهدايا الثمينة وكشف التجاوزات إن حدثت.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

ويتم تذكير جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة سنوياً بواجباتهم الواردة ضمن قواعد السلوك عبر التواصل معهم من خلال بريد إلكتروني يرسل لهم مرفق به نسخة من هذه القواعد باللغتين العربية والانجليزية، ويطلب من الجميع التوقيع على إقرار باستلامهم نسخة من قواعد السلوك المهني وقراءتها وفهمها والتعهد بالالتزام بما ورد فيها، وكذلك التعهد بأنه في حال وجود أي مخاوف بشأن أي إخلال بقواعد السلوك، فسوف يتم رفع الأمر إلى الشخص المعني في البنك وفقاً لهذه القواعد.

وعلاوة على ذلك، فإنه يتوجب على جميع موظفي البنك التوقيع على إقرار سنوي بشأن الإفصاح عن أي وظيفة أخرى أو أي نشاط آخر قد يمارسونه بما يكفل تجنب تضارب المصالح. وتوجه هذه الإقرارات إلى إدارة الموارد البشرية بالبنك. وبالمثل، فإنه يتوجب على جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة الإدارة التوقيع على إقرار سنوي مماثل يوجه إلى لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت.

الإفصاحات

يتم نشر التقارير السنوية أيضاً في موقع البنك الإلكتروني ويمكن الإطلاع على هذه التقارير وما تتضمنه من معلومات من أي مكان في العالم. وتشمل هذه المعلومات تقارير الإدارة حول أعمال البنك والبيانات المالية وتحليلاً لإدارة المخاطر. وتعكس التقارير المالية أحدث المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعتمدة في عام ٢٠١٩م.

وتعكس سياسة الإفصاح التي وافق عليها مجلس الإدارة الالتزام بمتطلبات الركيزة الثالثة من معايير اتفاقية بازل الثالثة وذلك وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. وتهدف هذه السياسة إلى ضمان شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية ومخاطر البنك لجميع الأطراف المعنية.

الرقابة الداخلية

تتولى الإدارة العليا مسؤولية صياغة وإعداد أنظمة الرقابة الداخلية في بنك الخليج الدوليومتابعتها ومراقبتها لضمان الأداء الفعال للبنك. ويشمل عمل أنظمة الرقابة الداخلية صياغة السياسات، والإجراءات، والعمليات، والأنظمة، وإطار المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وتنفيذها في جميع إدارات وأقسام بنك الخليج الدولي.

ويعتبر مجلس الإدارة، بدعم من لجنة سياسات المخاطر ولجنة التدقيق التابعتين له، مسؤولاً عن ضمان فعالية الأنظمة والضوابط الداخلية لأعمال بنك الخليج الدولي، ومراقبة المخاطر ذات الصلة.

وتحدد لجنة سياسات تقبل المخاطر لدى البنك، وتسعى كذلك إلى تحديد المخاطر الرئيسة التي تواجه المنظمة وإدارتها. وتشرف اللجنة على الاقبالية على المخاطر الشاملة لدى بنك الخليج الدولي، والمعايير العامة وحدود المخاطر التي يمارس البنك نشاطاته ضمنها، لضمان استجابة الإدارة لهذه المخاطر على النحو والوقت المناسبين.

ولتحقيق ذلك، تكفل لجنة سياسات المخاطر امتلاك البنك إطاراً فعالاً لإدارة المخاطر على نطاق المؤسسة بأكملها، وأن جميع ضوابط المخاطر المتبعة في إدارة وأقسام البنك تتوافق مع المتطلبات التنظيمية، ومعايير أفضل الممارسات لإدارة المخاطر في البنوك. ويراعي نهج البنك المستند إلى إطار إدارة المخاطر في المؤسسة جميع فئات المخاطر على أساس استباقي، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر معدلات الفائدة، ومخاطر السيولة، والمخاطر غير المالية مثل المخاطر الاستراتيجية، ومخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، ومخاطر نموذج الأعمال، ومخاطر السمعة، ومخاطر التركز، وغيرها. ويتيح هذا الأمر للإدارة التعامل بفعالية في حال عدم الاستقرار، وأية مخاطر ومجالات متصلة، ويعزز قدرتها على تعزيز القيمة لأصحاب المصلحة. ويشمل ذلك المواءمة بين إقبال البنك على المخاطر واستراتيجيات المخاطر، ما يضمن اتخاذ قرارات مدروسة بإستفاضة بشأن الاستجابة للمخاطر، ويساعد في خفض وتيرة وفداحة الخسائر التشغيلية، ويحدد ويساعد في الإدارة الاستباقية للمخاطر المتعددة، ومخاطر المؤسسة، ويهيئ البنك لانتهاز الفرص بشكل استباقي وتحسين فعالية استغلال رأس المال.

ولضمان فعالية إطار عمل إدارة المخاطر، تعتمد لجنة سياسات المخاطر على المهام التنفيذية والتوجيهية المناطة بالإدارات المعنية بالرقابة المستقلة وضمان الجودة بالبنك، باستخدام نموذج «خطوط الدفاع الثلاثة» لإدارة المخاطر لضمان استقلالية الرقابة وفصل المسؤوليات؛ حيث يدير «خط الدفاع الأول» المخاطر الإدارات المختلفة بالبنك باعتبارهم الجهة التي تتعامل مع المخاطر بصورة مباشرة وتديرها، ويشرف على «خط الدفاع الثاني» متخصصون في إدارة المخاطر، والرقابة المالية، وشؤون الالتزام، ويوفر «خط الدفاع الثالث» ضمان الجودة المستقل فرق العمل التابعة لإدارة التدقيق الداخلي وشركات التدقيق الخارجي التي يتم تعيينها وفقاً للمتطلبات الرقابية. ويتبع بنك الخليج الدولي إطار اختبار الضغط المستقبلي في جميع الفئات المعرضة للمخاطر لتحديد الأحداث أو التغييرات المحتملة في ظروف السوق التي قد تؤثر سلباً على البنك، ما يساعد في تحديد خطط العمل لإجراءات الحد من المخاطر في الوقت المناسب.

يخضع الرئيس التنفيذي للمخاطر مباشرة لإشراف لجنة سياسات المخاطر ويتبع للرئيس التنفيذي في الأمور الإدارية، ما يجعل إدارة المخاطر وظيفة مستقلة عن الإدارة قادرة على التنفيذ الفعال لإطار إدارة المخاطر في جميع أرجاء المؤسسة وممارسة رقابة مستقلة دون قيود. يتم تزويد إدارة المخاطر بالموارد المناسبة والكافية من خلال كادر احترافي يتمتع المعرفة والمهارات والخبرات المناسبة.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

تشرف لجنة التدقيق على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في بنك الخليج الدولي، من خلال مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وتجتمع مع قسم التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي والإدارة لتقييم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية والحصول على التأكيدات المعقولة منها بشكل دوري. تتسلم لجنة التدقيق، بشكل دوري تقارير بشأن وجود أوجه ضعف أو قصور جسيمين في هيكلة أو تطبيق أية ضوابط داخلية متعلقة بإعداد التقارير المالية التي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على قدرة بنك الخليج الدولي على تسجيل البيانات المالية ومعالجتها وتلخيصها، وتتضمن هذه التقارير معلومات بشأن وجود أي احتيال، سواءً كان مادياً أم لا، يتعلق بالإدارة أو أي موظفين ممن لهم تأثير جوهري* على الرقابة الداخلية فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية في بنك الخليج الدولي. إضافة إلى ذلك، يستعرض رئيس لجنة التدقيق آخر المستجدات للمجلس بشأن المناقشات والقرارات الرئيسة التي تطرقت إليها لجنة التدقيق.

وتتبع وحدة التدقيق الداخلي من حيث المرجعية الوظيفية لجنة التدقيق، فيما تعود مرجعيتها الإدارية إلى الرئيس التنفيذي، ما يجعلها مستقلة عن الإدارة، وقادرة على إصدار الأحكام الموضوعية، ولديها السلطة للقيام بعملها في كافة أرجاء المؤسسة دون أية قيود. وتتمتع وحدة التدقيق الداخلي بالموارد اللازمة والكافية تشتمل على كادر احترافي يتمتع بالمعرفة المناسبة والمهارات والخبرة، وتعتمد نهجاً قائماً على تحديد المخاطر في تطوير وتنفيذ خطة التدقيق الداخلي من أجل دعم تخصيص موارد التدقيق للمجالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة، لإجراء التدقيق بشكل منتظم لتقييم كفاية وفعالية أنظمة الضوابط الداخلية في بنك الخليج الدولي، وتوفير التطمينات المعقولة للجنة التدقيق.

ويتم تطبيق عملية الرقابة الداخلية من خلال مجموعة من الأقسام المنفصلة التي تخضع مباشرة للإدارة العليا. وتشمل هذه الأقسام: إدارة المخاطر، والرقابة المالية، والالتزام. ويساعد هذا النهج المتنوع على الإدارة الفعالة للمخاطر من خلال تحديد وقياس ومراقبة الضوابط من وجهات نظر متنوعة.

ويتبنى بنك الخليج الدولي نهجاً منضبطاً بالنسبة لاتخاذ المخاطر، وذلك باتباعه مجموعة شاملة من سياسات وعمليات وحدود إدارة المخاطر، وتوظيف الأشخاص المؤهلين المزودين بالمهارات اللازمة، والاستثمار في التقنية والتدريب، وترويج ثقافة إدارة المخاطر السليمة على جميع المستويات.

وفيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية، طبق بنك الخليج الدولي إطاراً لإدارة المخاطر التشغيلية يشتمل على أدوات من بينها التقييم الذاتي للمخاطر والضبط، ومؤشرات مخاطر رئيسية واتخاذ إجراءات الحد من المخاطر التشغيلية وإجراءات معالجتها لتفادي تكرارها. وتوفر هذه الأدوات للإدارات فرصة إعادة تقييم فعالية الضوابط المتعلقة بنطاق أعمالها. ويتم الإبلاغ عن أية أوجه قصور في المراقبة حددتها الإدارات نتيجة استخدام هذه الأدوات إلى لجنة سياسات المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. ويتم رفع أية مواضيع جوهرية تتطلب عناية الإدارة العليا إلى لجنة الإدارة في بنك الخليج الدولي.

ويضمن قسم أمن المعلومات أمان معلومات بنك الخليج الدولي ومعلومات عملائه من خلال تأمين البنية التحتية للشبكة وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية، من خلال تنفيذ نهج «الدفاع في العمق»، أي من خلال اعتماد ضوابط أمنية متعددة المستويات. وتم تصميم نظام إدارة أمن المعلومات الشامل لبنك الخليج الدولي بما يتماشى مع معايير القطاع المالي وأفضل الممارسات العالمية، ويتألف من نموذج متكامل من الأفراد والعمليات والتقنيات، بما في ذلك مركز العمليات الأمنية الذي يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وإدارة مخاطر الأمن السيبراني، وعمليات إدارة الثغرات الأمنية والحوادث، والاختبارات الدورية لعمليات الاختراق، ومعلومات التهديد السيبراني، وخدمات حماية العلامة التجارية، والخدمات الوقائية والكشفية وحلول محيط الأمن. ويؤدي قسم الالتزام ومكافحة غسل الأموال في بنك الخليج الدولي مهامه وواجباته من خلال عملية مستمرة لتقييم الامتثال لتجنب المخاطر، وضمان الالتزام بجميع المتطلبات القانونية الخاصة بذلك.. وتتبع المرجعية الوظيفية لوحدة الالتزام الداخلي من حيث المرجعية الوظيفية إلى لجنة التدقيق.

ويحرص بنك الخليج الدولي على تأصيل مبدأ تقييم المخاطر والضوابط الداخلية في برامج التدريب الدورية لموظفيه، وزيادة وعيهم بأهمية تقييم المخاطر، ومسؤوليتهم في الالتزام بالضوابط الداخلية. ورغم أنه لا يمكن استبعاد مخاطر حدوث إخفاقات في الضوابط الداخلية بشكل تام، إلا أن الإدارة تخفف وتدير مثل هذه المخاطر من خلال الحفاظ على البنية التحتية والضوابط والأنظمة والإجراءات المناسبة، وضمان توظيف الأشخاص المدربين والمؤهلين لحماية مصالح بنك الخليج الدولي، وأصحاب المصلحة المرتبطين به.

رأي لجنة التدقيق بشأن الرقابة الداخلية

للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، تم إبلاغ لجنة التدقيق بمبادرات تعزيز الضوابط الداخلية لبنك الخليج الدولي. وقامت الإدارة بدراسة بعض هذه التوصيات، وبعضها لا تزال قيد الدراسة. إضافةً إلى ذلك، قام المدقق الداخلي بتتبع هذه التوصيات والتحقق منها بشكل مستقل، ويتم تقديم آخر مستجدات تنفيذها إلى لجنة التدقيق بشكل دوري.

سياسة التعامل مع شركاء الأعمال

إن سياسة البنك بشأن التعامل مع شركاء أعمال البنك التي اعتمدها مجلس الإدارة تحدد آلية التعامل مع هذه الأطراف. وتبين هذه السياسة الأطراف التي تعتبر مرتبطة بالبنك وفقاً للمعايير التي حددها مصرف البحرين المركزي، كما فرضت حدود التعامل مع هذه الأطراف بما يتوافق مع معايير مصرف البحرين المركزي، مع قيام البنك بتضمين ضوابط إضافية أكثر تشدداً من أنظمة المصرف المركزي.. وتوضح هذه السياسة المسؤوليات الداخلية لإبلاغ مصرف البحرين المركزي عن معاملات البنك مع الأطراف ذات العلاقة، والإفصاحات التي يتم تضمينها في البيانات المالية والتقارير السنوية للبنك حول هذه المعاملات، بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح المتبعة.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة

يطبق البنك سياسة قواعد السلوك المهني معتمدة من مجلس الإدارة التي تنظم تضارب المصالح والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. يتم إجراء المعاملات مع المساهمين وفق شروط غير تفضيلية فيما يتعلق بالتعرضات والأموال المودعة منهم. في حالة تقديم قروض لأطراف ذات العلاقة، يتم الموافقة عليها بناءً على السلطات والصلاحيات الممنوحة من مجلس الإدارة للرئيس التنفيذي، وفي حال تجاوزت قيمة القروض نطاق تلك الصلاحيات، فإنه يتعين الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة حسب الأحوال. ولا يقوم البنك بمنح قروض لأعضاء مجلس الإدارة. كما يجب الإشارة إلى أن المادة ١٦ من النظام الأساسي للبنك تحظر أن تكون لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي يبرمها البنك مع الغير.

في حال وجود مقترحات بتعاملات مع شركاتذات العلاقة بأي من أعضاء مجلس الإدارة، فإن هذه المقترحات (أ) تحال إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها مع امتناع العضو المعني عن التصويت، أو (ب) تحال إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة في حال كانت قيمة التعاملات ضمن سقوف الموافقات الائتمانية المفوضة للرئيس التنفيذي.

جميع القروض الممنوحة لأعضاء الإدارة التنفيذية (بما فيهم الرئيس التنفيذي ومرؤوسيه المباشرين) وكذلك كافة موظفي البنك تخضع للسياسات الخاصة بالموظفين. وتتم مراجعة تلك السياسات من قبل لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة على الأقل مرة واحدة سنوياً. ويتم رفع كافة المقترحات الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بأعضاء مجالس الإدارة أو الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة للبت فيها.

المعاملات الجوهرية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

فوض البنك صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية إلى الرئيس التنفيذي بناءً على جدول تقييم المخاطر. وفي حال تجاوز قيمة أي تسهيلات ائتمانية مقترحة حدود التفويض المفوضة للرئيس التنفيذي، فإنه يتطلب حينئذ الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة. على المعاملة.

الالتزام بالأنظمة والقوانين

يعكس إطار الامتثال الذي اعتمده مجلس الإدارة مبادئ تعزيز ممارسات الامتثال السليمة في البنك. كما يوضح التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها والمعايير المهنية العالية. وبناء على ذلك، تتمثل مهام قسم مراقبة الالتزام في مساندة الإدارة العليا لضمان التزام جميع أنشطة البنك وموظفيه بالقوانين والأنظمة المرعية وفقاً للممارسات المهنية السليمة ذات العلاقة.، وعموماً بالممارسات السليمة ذات الصلة بتلك الأنشطة. وتعود المرجعية الإدارية لرئيس قسم مراقبة الالتزام في المجموعة ومسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال في المجموعة مباشرة إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق.

مخاطر الالتزام هي مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية، والخسائر المادية أو الأضرار التي تلحق بسمعة البنك نتيجة عدم الالتزام لمتطلبات القوانين السارية والقواعد واللوائح المعمول بها ومعايير وقواعد السلوك الذاتية للمنظمة (يشار إليها بالقوانين والقواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها). يعمل قسم مراقبة الالتزام في المجموعة بصورة مستقلة على تقييم مخاطر الالتزام وتقييم الإدارات ومراقبة التزامها بالقوانين والقواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها بالمجموعة،

ويشمل ذلك : تحديد مخاطر ومشاكل الالتزام وإجراء اختبارات مستقلة، والإبلاغ عن وضع أنشطة الالتزام في البنك. وتوضح سياسة الالتزام للمجموعة النهج الذي يتبعه البنك لإدارة مخاطر الالتزام، حيث تبين هذه السياسة متطلبات برنامج الالتزام في المجموعة وتحدد دور ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والإدارات والرقابة والتدقيق الداخلي وخطوط الدفاع الثلاثة الخاصة بإدارة مخاطر الالتزام. وتعمل هذه المتطلبات معاً لتقديم نهج شامل قائم على أساس تقييم المخاطر من أجل تحديد مخاطر الالتزام وإدارتها وتصعيدها بشكل استباقي عبر البنك.

كما تحدد سياسة الالتزام الخاصة بالمجموعة أيضاً متطلبات الإبلاغ عن بيانات مخاطر الالتزام إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة أو اللجان المناسبة التابعة لمجلس الإدارة، دعماً لمسؤولية قسم الالتزام في المجموعة في الإشراف المستقل على أنشطة إدارة مخاطر الالتزام في البنك. ويقوم مجلس الإدارة بمراقبة مخاطر الالتزام بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق.

وتأكيداً على حرص الإدارة في تعزيز أهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين، يقوم الرئيس التنفيذي سنوياً بمخاطبة جميع الموظفين لتذكيرهم بضرورة الالتزام بكافة القوانين والأنظمة التي تنطبق على أعمال البنك، وقد تم تضمين الالتزام الجيد كمعيار دائم في التقييم السنوي لأداء الموظفين. ويتم ضمان الالتزام الصارم بالقوانين من خلال جعل هذا الالتزام أحد المعايير الإجبارية في عملية تقييم الموظفين.

وخلال عام ٢٠٢٠م، فرض مصرف البحرين المركزي غرامة مالية على البنك قدرها ٧٠٠ دينار بحريني؛ بسبب الإخفاق في إزالة الحسابات المفتوحة عن طريق الخطأ في نظام BCRB (الأفراد والمؤسسات).

وتم إدراج هذا البيان في التقرير السنوي للبنك استيفاءً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي بموجب مجلد الإفصاح العام PD-1,3,37 ومجلد الإنفاذ EN-6,1,3 و EN-1,3,3.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

مكافحة غسل الأموال

تتطابق أنظمة وإجراءات البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع القوانين والتشريعات المعمول بها في مملكة البحرين. وتعكس هذه المتطلبات القانونية والرقابية إلى حد كبير توصيات فريق العمل المالي (FATF) بشأن امكافحة غسل الأموال FATF. ويتم تطبيق إجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب على كافة مكاتب البنك وفروعه وشركاته التابعة في كافة الأقاليم الجغرافية. هذا وتلتزم فروع ومكاتب البنك خارج مملكة البحرين بقوانين وأنظمة الدول التي تعمل بها، ويتم تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأشد إذا تفاوتت القوانين المحلية وقوانين مملكة البحرين.

تهدف النظم والإجراءات المتبعة إلى التعامل فقط مع العملاء الذين يمكن تحديد هويتهم وأنشطتهم التجارية بشكلٍ قانوني، والحصول على بالمعلومات الضرورية عنهم والاحتفاظ بها، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. كما تحث هذه النظم على توفير التدريب المستمر للموظفين، وتتم مراجعتها مع المدقق الخارجي للتأكد من فعاليتها. وتمنع إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك التعامل مع البنوك الوهمية. ولضمان الالتزام الفعال بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة ومتابعة تطور القوانين والتشريعات في هذا الشأن، تم إنشاء قسم خاص يتألف من رئيس قسم الالتزام بالأنظمة والقوانين للمجموعة ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة ومسؤولي الإبلاغ عن الالتزام ومن ينوب عنهم.

إطار عمل الحوكمة - تقرير المدقق الداخلي

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة إطار الحوكمة سنوياً كمشروع منفصل منذ العمل بقواعد حوكمة الشركات في العام ٢٠١٠م. ووفقاً لذلك، جرت آخر عملية تدقيق لإطار الحوكمة في ١٦ أغسطس ٢٠٢٠م. وقد تم إصدار التقرير بتقدير "مُرض" في ٣٠ سبتمبر. والغرض من هذا التدقيق هو توفير مستوى من الضمان حول عمليات الحوكمة داخل البنك. وشمل نطاق التدقيق مراجعة السياسات والإجراءات والممارسات القائمة التي يتبعها البنك في ضوء قواعد مصرف البحرين المركزي المتضمنة في قسم HC (الضوابط العليا) من الدليل الإرشادي (المجلد الأول).

وأكد تقرير المدقق الداخلي أن إطار حوكمة الشركات في بنك الخليج الدولي يعمل بفعالية كإطار للرقابة على المخاطر الناتجة عن الأعمال الحالية للبنك.

حالة الالتزام بقواعد مصرف البحرين المركزي القسم HC

يلتزم بنك الخليج الدولي بتنفيذ متطلبات مصرف البحرين المركزي من الدليل بشأن حوكمة الشركات التي ذكرت في القسم HC من الدليل الإرشادي للمصرف، وفيما يلي المتطلبات التي لم يتم الالتزام بها خلال العام عام ٢٠٢٠ مع المبررات التي حالت دون تطبيقها:

- المتطلبات الواردة ضمن القسم (HC-1,3,7A) المتعلقة بوجوب عقد ما لا يقل عن نصف اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً بمملكة البحرين، نظراً لتعذر عقد الاجتماعات بحضور الأعضاء شخصياً، نتيجة لقيود السفر المطبقة جرّاء جائحة كورونا، وصدور قرار وزير الصناعة والتجارة والسياحة رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن السماح للشركات التجارية بعقد اجتماعاتها عبر وسائل الاتصال الإلكترونية أو الهاتفية بصورة استثنائية، وذلك في ظل استمرار الظروف الاستثنائية نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد-١٩)، وإن لم يتم النص على ذلك في عقد التأسيس أو النظام الأساسي مراعاةً للظروف الاستثنائية الخاصة بانتشار الفايروس وذلك حتى زوال الظروف الاستثنائية.
- المتطلبات الواردة ضمن الأقسام (HC-1.4.5, HC-1.4.6, HC-1.4.11 و HC-1.5.2) المتعلقة بمعايير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، حيث تم في مطلع العام ٢٠٢٠ تعديل هذه المعايير مما أدى إلى تأثر نصاب أعضاء المجلس المستقلين، إلا أنه تم الحصول على تأكيد مصرف البحرين المركزي حول عدم سريان معايير الاستقلالية المستحدثة على تشكيل مجلس الإدارة الحالي لحين انتهاء مدة عضوية الأعضاء التي تنتهي بحلول ٢٥ أغسطس ٢٠٢١.
- المتطلبات الواردة في القسم (HC-7.2.4) الخاصة بتداول المعلومات مع المساهمين من خلال الموقع الإلكتروني بالبنك، إذ يتعارض ذلك مع أحكام نظام البنك الأساسي التي تقضي بإرسال المستندات الخاصة باجتماعات الجمعية العمومية عبر البريد المسجل بعلم الوصول للمساهمين.
- تعارض أحكام الأقسام HC-5.5.2، HC-5.5.4، HC-5.5.5 مع اتفاقية التأسيس والنظام الأساسي لبنك الخليج الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة
- لا ينطبق القسم HC-5.4.37 المتعلق بالمكافآت المتغيرة على بنك الخليج الدولي؛ بسبب اعتماد برنامج الأسهم التحفيزية للمكافآت المؤجلة.
- المتطلبات الواردة ضمن القسم HC-3.2.1، إذ يعمل رئيس لجنة التدقيق لدى المساهم الرئيس للبنك (صندوق الاستثمارات العامة) وبذلك لا يستوفي معايير «المدير المستقل»، إلا أن بنك الخليج الدولي قد حصل على إعفاء من مصرف البحرين المركزي حول تطبيق هذا المتطلب حتى فترة انتهاء عضوية مجلس الإدارة الحالي في عام ٢٠٢١م.
- لا تنطبق المتطلبات الواردة ضمن الأقسام HC-6.5.4 و HC-6.6.5 و HC-6.6.7 المتعلقة بتراخيص فروع البنوك الأجنبية المرخص لها.
- لا تنطبق المتطلبات الواردة ضمن الأقسام HC-6.5.17 و HC-6.5.18 و HC-6.5.66 و HC-6.5.67 و HC-68,5,6 المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية لأعمال التدقيق الدخلي.
- المتطلبات الواردة ضمن القسم HC-6.5.51 - ملاحظات التدقيق التي يجب معالجتها في غضون ١٢/٦ أشهر حسب تصنيف المخاطر. صدرت تعليمات للوحدات المختلفة بالبنك بالالتزام بقاعدة مصرف البحرين المركزي هذه. أيضاً، يتم تعقب الملاحظات القائمة التي تأخرت معالجتها من قبل لجنة الإدارة بصورة أسبوعية.

بموجب المادة الثانية من اتفاقية تأسيس البنك الصادرة بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ والتعديلات التي أدخلت عليها، فإن البنك يخضع أساساً لاتفاقية التأسيس والنظام الأساسي (الوثائق التأسيسية) وفي حال تعارض أحكام الوثائق التأسيسية للبنك والقوانين الأخرى في البحرين، فإن على البنك الالتزام بما جاء في الوثائق التأسيسية. ونتيجة لذلك، لم يتم تبني بعض المتطلبات الواردة في القسم «HC-1» و «HC-4» و «HC-5» التي تتعارض مع الوثائق التأسيسية للبنك، بما في ذلك آلية تعيين أعضاء مجلس الإدارة ومتطلبات حضور اجتماعات المجلس وحظر استخدام التفويض في اجتماعات مجلس الإدارة ومجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

د. عبدالله بن حسن العبدالقادر

انتخب رئيساً لمجلس الإدارة في ١٥ ديسمبر ٢٠١٧م
عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٠٩م

مستشار وعضو إدارة غير تنفيذي في مجالس إدارات عدد من الشركات تعمل في مجال الصيرفة والاستثمار والاتصالات والتقنية والنقل، يتمتع بمعرفة وخبرة واسعة في حوكمة الشركات، والتدقيق، والمكافآت، وأنظمة أسواق رأس المال، وإدارة المخاطر. وهو حالياً عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في «بنك الخليج الدولي – السعودية»، وشركة «بي إن واي ميلون» السعودية المالية، وشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل)، والشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار)، ومجموعة الفيصلية، وشركة (إس تي سي) البحرين، والمؤسسة العامة للتقاعد السعودية. كما يرأس لجنة السياسات التنظيمية والإشراف في السوق المالية السعودية (تداول).

عمل أستاذاً لإدارة الأعمال في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وفي عام ٢٠٠٤م، عُيّن في هيئة تنظيم السوق المالية السعودية المنشأة حديثاً (هيئة السوق المالية) كمفوض مؤسِس؛ حيث أسهم في تطوير السوق المالية في المملكة، وقاد عملية إطلاق لائحة حوكمة الشركات السعودية. وبعد مغادرته هيئة السوق المالية، واصل عمله على تعزيز حوكمة الشركات في المنطقة من خلال عمله رئيساً تنفيذياً مؤسساً لمعهد أعضاء مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي منظمة غير ربحية تقدم التقييم والدورات التدريبية لهدف تعزيز كفاءة مجالس الإدارات.

حاصل على شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية، وعلى شهادة البكالوريوس ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. ويتمتع بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٦ عاماً.

عبدالله بن محمد الزامل

نائب رئيس مجلس الإدارة منذ ٢٠١٨م
عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٠٩م

يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة الزامل للاستثمار الصناعي، وقبل ذلك شغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في الشركة. وكان قد عمل في شركة مكيفات الزامل كنائب رئيس أول، وبدأ حياته المهنية في هذه الشركة كمهندس صناعي.

وهو حالياً رئيس مجلس إدارة عدد من الشركات، بما في ذلك الشركة السعودية العالمية للموانئ، وشركة الزامل للمكيفات القابضة، وشركة الزامل للحديد القابضة، وشركة الخليج للمواد العازلة، وبنك الخليج الدولي – السعودية، و «جي آي بي كابيتال». وهو عضو في مجلس إدارة شركة الربيعة والنصار والزامل للصناعات الخرسانية، وشركة الزامل البحرية. وتتضمن عضويته في مجالس إدارات الهيئات الحكومية مجلس المنطقة الشرقية.

حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الصناعية من جامعة واشنطن بالولايات المتحدة، ودرجة الماجستير بالإدارة المالية وإدارة الأعمال (مع التركيز على التمويل) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية، ويتمتع بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٤ عاماً.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٦م

الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الخليج الدولي

يشغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الخليج الدولي، وهو عضو في مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (ش.م.ب). وقبل التحاقه ببنك الخليج الدولي في فبراير ٢٠١٦م، كان الحليسي يشغل منصب وكيل المحافظ للرقابة في البنك المركزي السعودي (ساما) منذ مايو ٢٠١٣م، وشملت مسؤولياته آنذاك الإشراف على قطاع المصارف والتأمين، إضافةً إلى القوانين الخاصة بشركات التمويل (التمويل العقاري والإجارة وغيرها من مؤسسات التمويل غير المصرفي)، إلى جانب ذلك، كان مسؤولاً عن إدارة حماية العملاء. وقبل التحاقه بـ(ساما)، شغل منصب المدير الإقليمي والعضو المنتدب لـ (جي بي مورجان تشيز بنك) في المملكة العربية السعودية، كما ترأس أيضاً إدارة الخدمات المصرفية للشركات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي بداية مسيرته المهنية، شغل منصب المدير العام للمنطقة الوسطى في البنك السعودي البريطاني - ساب (شركة زميلة لمجموعة إتش إس بي سي)، وغطت مسؤولياته هناك جميع المجالات الرئيسة للأعمال، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد والشركات. وشارك أيضاً بعضوية مجالس إدارات العديد من المؤسسات، ومن بينها السوق المالية السعودية (تداول).

يحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية، ويتمتع بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣١ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والتنظيمية حاز معظمها خلال عمله في السعودية.

سلطان بن عبدالملك آل الشيخ

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

يشغل منصب مدير الاستثمارات السعودية في صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية. وهو عضو في مجلس إدارة شركة الطائرات المروحية، وشركة تحكم للاستثمار، والشركة السعودية لتبادل المعلومات إلكترونياً (تبادل)، وشركة المراعي، وبنك الخليج الدولي - السعودية، والشركة السعودية للأسماك، إضافةً إلى عضويته في اللجنة التنفيذية لشركة الاتصالات السعودية.

وقبل انضمامه إلى صندوق الاستثمارات العامة، شغل مناصب رئيسة في عدة مؤسسات مالية مرموقة، حيث شغل منصب مشارك ونائب رئيس المصرفية الاستثمارية في شركة السعودي الفرنسي كابيتال. كما عمل مسؤولاً في قسم طرح الأوراق المالية وتمويل وإدراج الشركات في هيئة السوق المالية السعودية، ومدير علاقات العملاء للمجموعة المصرفية للشركات في البنك الأهلي التجاري بالسعودية.

يحمل درجة الماجستير في العلوم المالية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية. ويتمتع بخبرة عملية تمتد لأكثر من ١٧ عاماً.

بندر بن عبدالرحمن بن مقرن

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

يشغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية، وهو أيضاً عضو في لجنة الترشيحات لصندوق الاستثمارات العامة، وعضو في مجلس إدارة الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني (تقنية)، ورئيس لجنة المكافآت فيها، وعضو مجلس إدارة الشركة العقارية السعودية، وعضو لجنة المكافآت فيها. إضافةً إلى ذلك، يحمل عضوية مجلس إدارة مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت فيها، وعضوية شركة جسارة، وعضوية لجنة الترشيحات والمكافآت في «تداول»، وسنابل للاستثمار، ونون، والمركز الوطني للتخصيص، ونيوم، والقدية، وشركة تطوير وسط الرياض. كما أنه عضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي - السعودية، وعضو لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت فيه.

عمل سابقاً مديراً لإدارة الموارد البشرية وخدمات الشركات في شركة الأهلي كابيتال، وعمل رئيساً للموارد البشرية في جدوى للاستثمار، إضافة إلى شغله مناصب عديدة في شركة الاتصالات السعودية. ويحمل الأستاذ بندر شهادة البكالوريوس في الموارد البشرية وإدارة الأعمال من جامعة إيسترن واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمتلك ١٩ سنة من الخبرة العملية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

د. نجم بن عبدالله الزيد

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

شريك مؤسس في شركة الزيد آل الشيخ والراشد للمحاماة بالتعاون مع هوغان لوفيلز. ويشغل أيضاً منصب نائب رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للكهرباء، وعضوية لجنة السياسات التنظيمية والإشراف في السوق المالية السعودية (تداول)، ولجنة الحوكمة في الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم)، ولجنة الحوكمة في شركة المراكز العربية، وعضوية مجلس إدارة ولجنة إدارة المخاطر في بنك الخليج الدولي – السعودية. كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)، وعضوية مجلس إدارة المركز الوطني للتخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقبل تأسيسه شركة الزيد آل الشيخ والراشد، تقلد عدة مناصب من بينها رئيس مجموعة الحوكمة والقانونية في مجموعة الراجحي المصرفية، وعُيِّنَ بأمر ملكي مفوضاً وعضواً في مجلس إدارة هيئة السوق المالية. كما عمل مستشارًا في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم القضائية من جامعة جورج واشنطن للقانون في الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في القانون من جامعة مينيسوتا للقانون في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة الدبلوم العالي في القانون من معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، وشهادة البكالوريوس في القانون والقضاء الإسلامي من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية. كما أنه أكمل بنجاح برنامج القيادة في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، وبرنامج التطوير الإداري في كلية لندن للأعمال. وتمتد مسيرة نجم بن عبدالله الزيد المهنية لأكثر من ٢٦ عاماً.

راجيف كاكار

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

عضو في مجلس إدارة يوروبنك إيرجاسياس (اليونان)، والبنك التجاري الدولي (مصر)، وشركة UTI لإدارة الأصول (الهند)، وشبكات ساتين للرعاية الائتمانية (الهند)، كما أنه عضو في مجلس الاستشارة العالمي لكلية بوث للأعمال في جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة، وهو عضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي – السعودية. وبين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٨م، كان مؤسساً شريكاً في مجلس الإدارة العالمي لشركة فوليرتون المالية القابضة، وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة تيماسيك القابضة في سنغافورة. وقد تقلد عدة مناصب في فوليرتون من ضمنها الرئيس العالمي للخدمات المصرفية للمستهلكين، والرئيس التنفيذي الإقليمي لمنطقة شرق ووسط أوروبا، والشرق الأوسط وإفريقيا. وكان مؤسساً وعضواً منتدباً ورئيساً تنفيذياً لشركة «دنيا للتمويل» الإماراتية، وهي شركة فرعية لشركة فوليرتون فايننشال القابضة. وقبل ذلك، شغل على مدى ٢٠ عاماً عدة مناصب إدارية أولى في سيتي بنك، بما في ذلك منصبه الأخير بصفة الرئيس التنفيذي الإقليمي ومدير فرع منطقة تركيا والشرق الأوسط وإفريقيا.

يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم التمويل والتسويق من المعهد الهندي للإدارة، كما يحمل شهادة البكالوريوس في التقنية، والهندسة الميكانيكية من المعهد الهندي للتقنية. وتمتد خبرته المهنية لأكثر من ٣٤ عاماً.

فرانك شواب

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

مستشار استراتيجي، وهو مؤسس مشارك في منتدى التقنية المالية FinTech في فرانكفورت، وعضو لجنة المخاطر الاستشارية في شركة PayU في أمستردام، وعضو مجلس إدارة شركة SONECT، ومستشار أول في شركة Nagarro في ألمانيا، وعضو المجلس الاستشاري في بنك Addiko. وتتمحور مواضيع اهتمامه الرئيسة حول الأفكار الجديدة، والعملات الرقمية المشفرة، والإبداع، والابتكار، والتقنية، والخدمات المصرفية.

وقبل انضمامه إلى بنك الخليج الدولي، شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة GIZS GmbH & Co KG وشركة Fidor TecS AG. كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة Hufsy في كوبنهاجن، وهو مستشار أول لشركة McKinsey حول التحول المصرفي في ألمانيا، وتقلد مناصب إدارية متعددة في دويتشه بنك من ضمنها مدير الاستراتيجيات والمعمارية، وتطوير الأعمال والابتكار، ومجموعة التقنية والعمليات والعملاء الخاصين، وعملاء الشركات وتقنية المعلومات، إضافة إلى عمله رئيساً لقسم الإنترنت وتقنية التجارة الإلكترونية، وعمله محاضراً لعدة سنوات في قسم الابتكار والإبداع بكلية مانهايم لإدارة الأعمال.

يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية أشريدج في المملكة المتحدة، وأتم تدريبه المهني المصرفي مع دويتشه بنك في مانهايم (ألمانيا)، ودرس علوم الحاسوب وإدارة الأعمال في جامعة مانهايم. ويمتلك خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٢٤ عاماً.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا

عبدالعزيز الحليسي

الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة
رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

يتمتع بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣١ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والتنظيمية، ويحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية. وهو عضو في مجالس إدارات منظمات عديدة، بما في ذلك السوق المالية السعودية (تداول).

كاثرين غاريت كوكس

المدير العام والرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

تمتلك خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٣١ عاماً في قطاع إدارة الأصول العالمية، وإدارة الصناديق المؤسسية والفردية في مجالات استثمارية متنوعة. وتحمل شهادة البكالوريوس في التاريخ من جامعة ديرهام بالمملكة المتحدة، وشاركت في برنامج (القيادة والسياسة العامة في القرن الواحد والعشرين) بكلية جون ف. كينيدي للدراسات الحكومية التابعة لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.

مشاري العتيبي

الرئيس التنفيذي لعمليات المجموعة

يمتلك خبرة تصل إلى أكثر من ٢٩ عاماً في إدارة العمليات، والموارد البشرية، والخدمات المصرفية للأفراد، وإدارة الثروات. شارك في برنامج القيادة والأداء العالمي بكلية إنسياد لإدارة الأعمال في فرنسا، كما شارك في برنامج التمويل للتنفيذيين غير الماليين في كلية الأعمال بالمملكة المتحدة بلندن.

مروان أبيض

رئيس الشؤون المالية للمجموعة

يمتلك ٣٨ عاماً من الخبرة الدولية في مجال الخدمات المصرفية والتأمين وإدارة المخاطر والتمويل والمحاسبة والتقنية والعمليات. ويحمل شهادة محاسب قانوني معتمد، ومحلل مالي معتمد، ومدير المخاطر المالية. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت بلبنان.

محمد العجمي

رئيس الخدمات المصرفية للأفراد في المجموعة

يمتلك خبرة تزيد على ٢٠ عاماً في القطاع المالي والمصرفي السعودي. ويحمل درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الملك سعود في الرياض.

جمال الكشي

الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي (ش.م.ب.)
نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة

يتمتع بخبرة إقليمية واسعة في القطاع المصرفي تصل إلى ٢٥ عاماً. ويحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة ولاية أريزونا بالولايات المتحدة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال بالتركيز على العلوم المالية والمصرفية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

أسامة شاكر

الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة – جي آي بي كابيتال

يمتلك خبرة تصل إلى ٢٢ عاماً من العمل في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول، والرقابة المصرفية. ويحمل درجة الماجستير في الإحصاء من جامعة كولورادو الحكومية الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في العلوم الإدارية تخصص الأساليب الكمية من جامعة الملك سعود في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

خالد عباس

رئيس مصرفية الشركات للمجموعة

يتمتع بخبرة مصرفية إقليمية تزيد عن ٢٤ عاماً. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الأعمال التجارية من الجامعة اللبنانية الأمريكية في بيروت، كما يحمل شهادات في التعليم التنفيذي من كلية دارين للأعمال في جامعة فرجينيا الأمريكية، وكلية إنسياد لإدارة الأعمال في فرنسا.

سارة عبدالهادي

رئيس إدارة الاستثمار والخزينة للمجموعة

تتمتع بخبرة تزيد على ١٧ عاماً في نشاطات الأسواق العالمية والتخطيط الاستراتيجي، مع خلفية واسعة في الاستثمارات، والأدوات المالية المشتقة، وتداول العملات الأجنبية، إلى جانب إدارة السيولة والتمويل. وتحمل درجة الماجستير في إدارة الاستثمار من كلية كاس لإدارة الأعمال في جامعة سيتي بلندن، كما تحمل شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود بالرياض.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا (تتمة)

أرون هاري

رئيس إدارة المخاطر للمجموعة

يمتلك خبرة تصل إلى ٢٩ عاماً من العمل في مجال الأعمال المصرفية للشركات وإدارة المخاطر. ويحمل شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة مهاتما غاندي في الهند، وماجستير إدارة الأعمال من جامعة نيو هامبشير في الولايات المتحدة الأمريكية.

خالد محمود

رئيس التدقيق للمجموعة

يمتلك خبرة تبلغ أكثر من ٣٤ عاماً في الخدمات المصرفية والامتثال التنظيمي والتدقيق. ويحمل دبلوماً مشاركاً في المحاسبة من جامعة البحرين، وشارك في برنامج «الإدارة التنفيذية في الخليج» بكلية داردن للأعمال في جامعة فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

ياسر الأنصاري

رئيس مراقبة الالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة

يمتلك خبرة تصل إلى ٢٣ عاماً في العمل في مجال مراقبة الالتزام والحوكمة في المملكة العربية السعودية. ويحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الالتزام من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة. وهو مسؤول التزام معتمد من البنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقاً)، كما يحمل شهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسيل الأموال، وشهادتي الدبلوم العالي في مكافحة غسيل الأموال والالتزام الدولي من الرابطة الدولية للالتزام.

هيلين للويد

رئيس إدارة الموارد البشرية للمجموعة

تمتلك خبرة دولية تصل إلى أكثر من ٣٢ عاماً في مجال تطوير الموارد البشرية والتعلم والتحول الثقافي. وتحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيريوت وات في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس من جامعة جنوب إفريقيا. كما شاركت في برنامج تطوير الإدارة بكلية إدارة الأعمال بجامعة جنوب إفريقيا.

فيكاس سيثي

رئيس الرقمية للمجموعة بالإنابة

يمتلك خبرة عالمية تصل إلى ٢٥ عاماً في مجال الاستفادة من التقنية لتحقيق نتائج في قطاعات الخدمات المالية، والاستشارات، والمصارف والبطاقات عبر مناطق جغرافية متعددة. يحمل فيكاس درجة البكالوريوس في الهندسة من المعهد الوطني للتقنية في سوراثكال بالهند، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ولاية أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية.

ريما بهاتيا

رئيس الاقتصاديين للمجموعة ومدير إدارة الاستراتيجية

تمتلك خبرة تصل إلى ٢٩ عاماً في التحليل الاستشرافي للتطورات الاقتصادية والمالية، إضافة إلى قيادة توجهات البنك الإستراتيجية. وتحمل درجة الماجستير في العلوم المالية والاقتصاد، وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة البحرين في مملكة البحرين، وشاركت في البرنامج التنفيذي بجامعة هارفارد في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

الهيكل التنظيمي للمجموعة

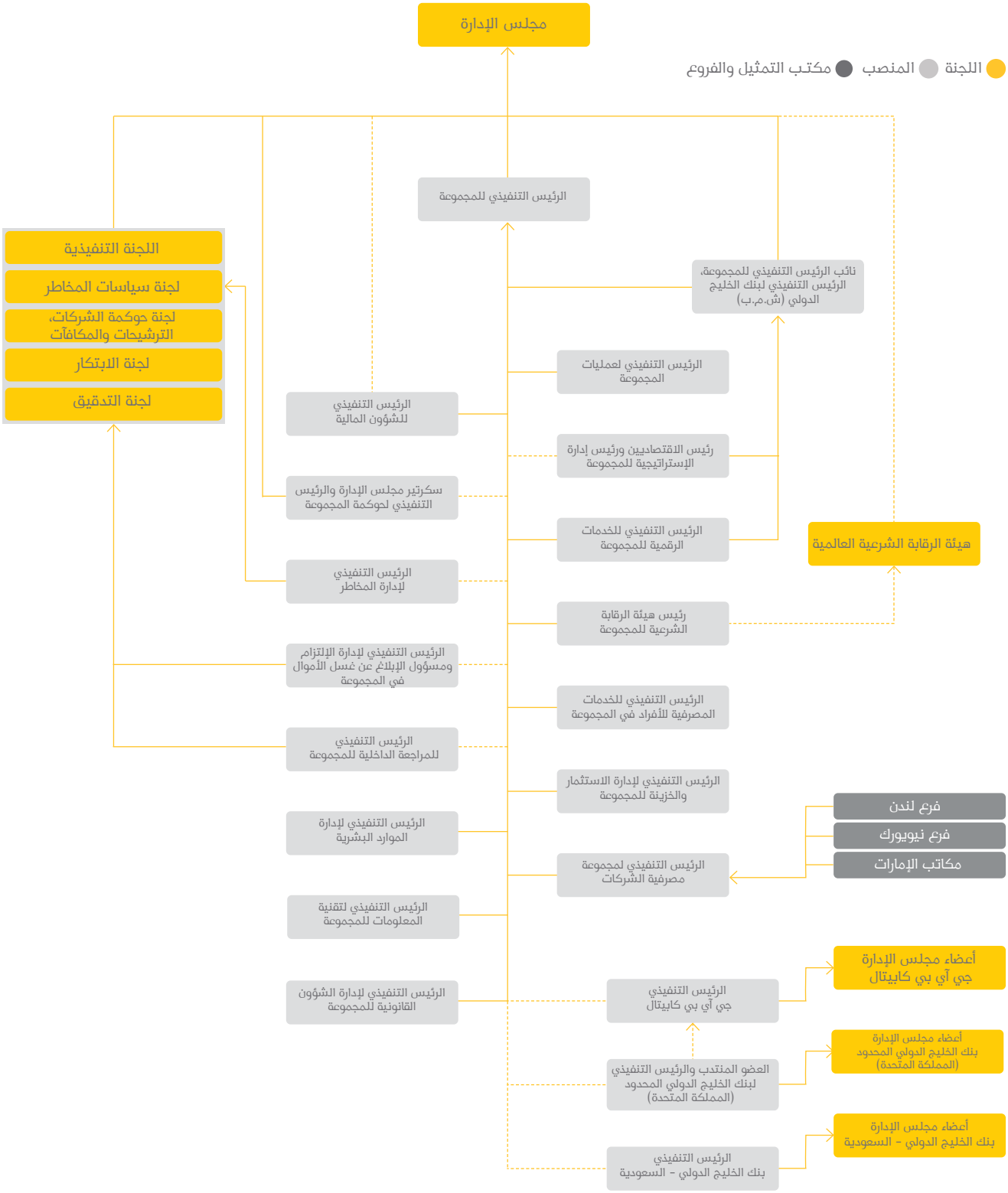

الرؤساء التنفيذيين في المجموعة ولديهم "مهام مزدوجة" كرؤساء تنفيذيين في بنك الخليج الدولي ش.م.ب. لديهم مرجعية إدارية لنائب الرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.

*بصفته نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة، فإن نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب. لديه مرجعية إدارية مباشرة للرئيس التنفيذي للمجموعة.

الهيكل التنظيمي
لبنك الخليج الدولي ش.م.ب

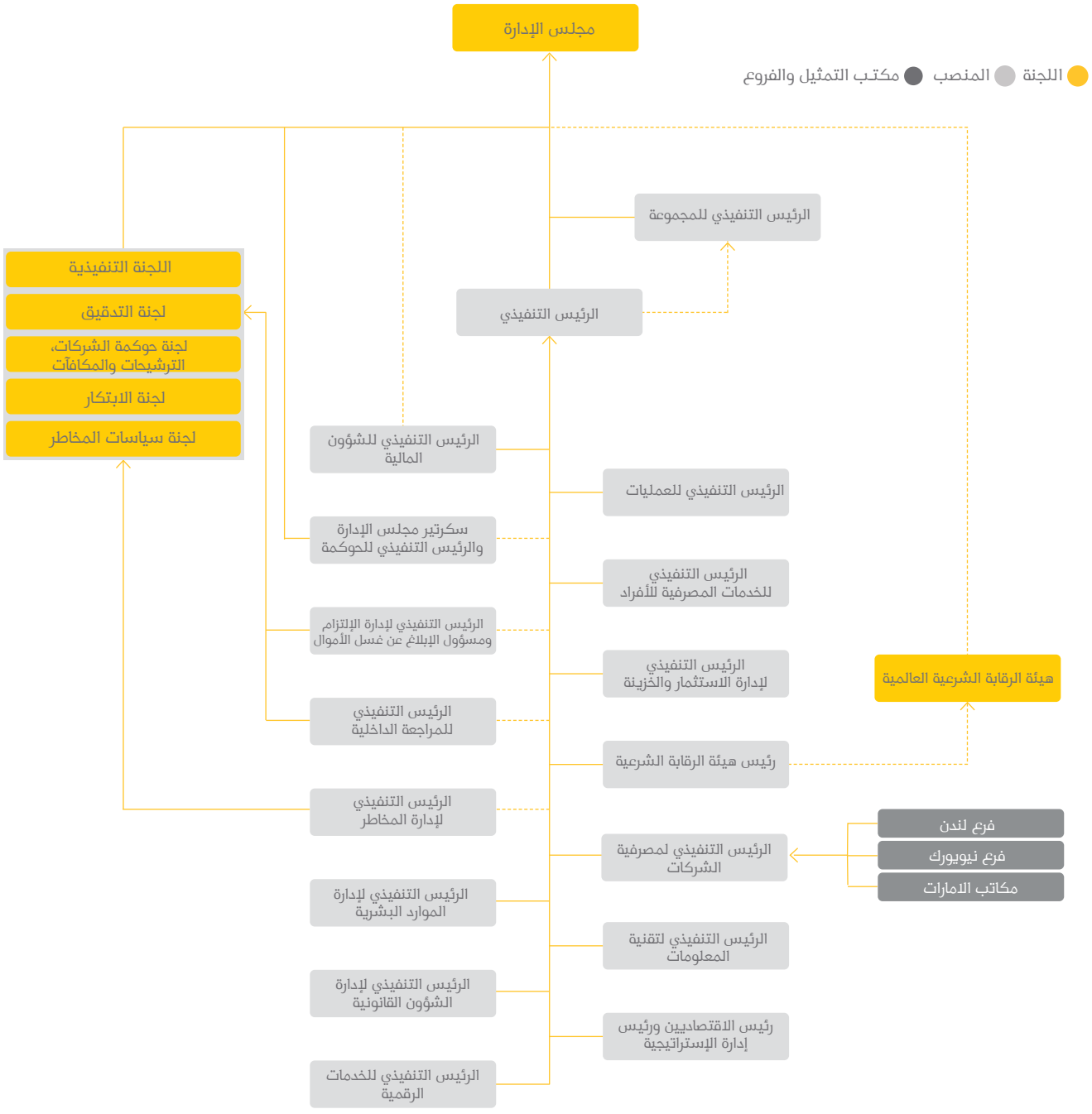

دليل الشركات

بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

المقر الرئيس
مبنى الدولي
٣ شارع القصر
ص. ب. ١٠١٧
المنامة، مملكة البحرين

هـاتـف:
عام: ٠٣٤٠٠٠ ١٧ (٩٧٣+)
سويفت: GULFBHBM
سويفت (مصرفية الأفراد):
GULFBHBMRET
خط رويترز المباشر
وحدة تبادل العملات وحقوق الخيار: GIBB

الفـروع

دولة الإمارات العربية المتحدة

أبوظبي
برج الفلاح، شارع الكورنيش
ص. ب. ٢٧٠٥١
أبو ظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هـاتـف: ٤٤٤ ٣٠٥ ٢ ٩٧١+
سويفت: GULFAEAA

الولايات المتحدة الأمريكية

نيويورك
330 Madison Avenue
New York, NY 10017
United States of America

هـاتـف: ٢٣٠٠ ٩٢٢ ٢١٢ ١+
سويفت: GULFUS33

المملكة المتحدة
One Curzon Street
London W1J 5HD
United Kingdom
عام: ٣١٤٩ ٢٠ ٧٢٥٩ ٤٤+
سويفت: GULFGB2L

المكاتب التمثيلية

دولة الإمارات العربية المتحدة
دبي
بوليفارد بلازا - برج ٢
وحدة رقم ٨٠٢، الطابق الثامن
شارع الشيخ محمد بن راشد
ص. ب. ٩٤٤٥
دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هـاتـف: ٣٢٣٥ ٣٥٥ ٤ ٩٧١+

بنك الخليج الدولي - السعودية

جي آي بي كابيتال
شركة شخص واحد

0010 طريق مجلس التعاون
منطقة الخزامة وحدة رقم ٥٤
الخبر ٨٢٠٨-٣٤٧٢١
المملكة العربية السعودية

هـاتـف: ٨٦٦٤٠٠٠ ١٣ ٩٦٦+
سويفت: GULFSARI

الخبر
مبنى مركز العمليات
طريق مجلس التعاون
ص. ب. ٩٣، الخبر ١١٦٧٣
المملكة العربية السعودية

الرياض
غرناطة للمباني السكنية والمكتبية
طريق الدائري الشرقي
ص. ب. ٩٣٤١٣، الرياض ١١٦٧٣

جـدة
مبنى المكاتب الخاصة
طريق الأمير سلطان
ص. ب. ٤٠٥٣٠، جدة ٢١٥١١

جي آي بي كابيتال
شركة شخص واحد

الطابق الرابع المباني المنخفضة
واحة غرناطة للمباني السكنية والمكتبية
طريق الدائري الشرقي
ص. ب. ٨٩٥٨٩
الرياض ١١٦٩٢
المملكة العربية السعودية

هـاتـف: ٢٢٠٠ ٥١١ ١١ ٩٦٦+

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

One Curzon Street
London W1J 5HD
United Kingdom

هاتف: ٣١٤٩ ٢٠ ٧٢٥٩ (.) ٤٤+
سويفت: GULFGB2L

gulfintlbank
GulfIntlBank
gulfintlbank
GulfIntlBank